متون طالب العلم
محققة على (٥٠٠) مخطوطة
المتون الإضافية
(١٢)

مقدمة في أصول التفسير

تتضمن قواعد كلية تعين على فهم القرآن
ومعرفة تفسيره ومعانيه

محققة على أربع نسخ خطية

لشيخ الإسلام
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني
(ت ٧٢٨هـ)

تحقيق
د. عبد المحسن بن محمد القاسم
إمام وخطيب المسجد النبوي الشريف

مُقَدِّمَةٌ فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ

تَتَضَمَّنُ قَوَاعِدَ كُلِّيَّةً تُعِينُ عَلَى فَهْمِ الْقُرْآنِ
وَمَعْرِفَةِ تَفْسِيرِهِ وَمَعَانِيهِ

ⓒ **عبد المحسن بن محمد القاسم، ١٤٤٣هـ.**

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
القاسم، عبد المحسن بن محمد
مقدمة في أصول التفسير (حواشي). / عبد المحسن بن محمد القاسم. - المدينة المنورة، ١٤٤٣هـ
١٢٠ص؛ ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٧-١٣٨٦-٠٤-٦٠٣-٩٧٨
١ - القرآن - مناهج التفسير أ. العنوان
ديوي ٢٢٧,٢ ١٤٤٣/٩٧٥٠

رقم الإيداع: ١٤٤٣/٩٧٥٠
ردمك: ٧-١٣٨٦-٠٤-٦٠٣-٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٤٣ هـ ـ ٢٠٢٢م

مُتُونُ طَالِبِ العِلْمِ
مُحَقَّقَةٌ عَلَى (٥٠٠) مَخْطُوطَة
المُتُونُ الإِضَافِيَّةُ
(١٢)

مُقَدِّمَةٌ فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ

تَتَضَمَّنُ قَوَاعِدَ كُلِّيَّةً تُعِينُ عَلَى فَهْمِ القُرْآنِ
وَمَعْرِفَةِ تَفْسِيرِهِ وَمَعَانِيهِ

مُحَقَّقَةٌ عَلَى أَرْبَعِ نُسَخٍ خَطِّيَّةٍ

لِشَيْخِ الإِسْلَامِ
أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الحَلِيمِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الحَرَّانِي
(ت ٧٢٨هـ)

تَحْقِيقُ
د. عَبْدِ المُحْسِنِ بْنِ مُحَمَّدٍ القَاسِمِ
إِمَامٍ وَخَطِيبِ المَسْجِدِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ

لأهمية المتون لطالب العلم
أُنشئ قسم في المسجد النبوي لحفظ هذه المتون،
يضم العديد من الطلاب الصغار والكبار طوال العام
ويمكن الالتحاق به في حلقات التعليم عن بعد على رابط:
www.mottoon.com

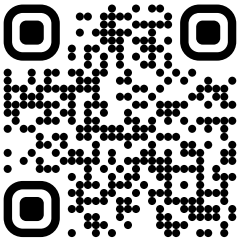

لتَحْمِيلِ مُتونِ طالبِ العلمِ نُسخةً إلكترُونيَّةً،
والاستماعِ إلى شرحِها مباشرةً أو تَحْميلِها على رابط:
www.a-alqasim.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المُقَدِّمَةُ

الحمد للَّه رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمَّا بعد:

فاللَّه سبحانه أنزل كتابَه هدايةً ونوراً وتِبْياناً لكل شيء، ونَدَب إلى تفهُّمِه، فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾، وأَوجب على العلماء الكشفَ عن معانيه وتفسيرِه وطلبَه من مظانِّه، وتَعلُّمَ ذلك وتعليمَه، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾.

والقرآن منه ما يفسِّر بعضُه بعضاً، فما أُجمِل في مكان فإنه قد فُسِّر في موضع آخر، ومنه ما تفسِّره السُّنَّة، قال النبي ﷺ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ القُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ»(١). فإذا لم نَجِدْ في القرآن ولا في السُّنَّة نرجع إلى أقوال الصحابة؛ فإنهم أعلم بذلك لِمَا شاهدوا من نزول القرآن والأحوال التي اختصُّوا بها، ولِمَا لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح.

فإذا لم نجد في القرآن ولا في السُّنَّة ولا في أقوال الصحابة فنرجع

(١) رواه أحمد (١٧١٧٤) من حديث المقدام بن معديكرب رضي الله عنه.

إلى أقوال التابعين. قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين، وإذا أجمع التابعون على الشيء فهو حُجَّة، فإن اختلفوا فيُرجَع في ذلك إلى لغة القرآن أو السنة أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك»[(١)].

وقد وضع شيخ الإسلام أحمد بنُ عبد الحليم بنِ عبد السلام ابنِ تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ قواعد كلِّيَّةً تُعين على فهم القرآن الكريم ومعرفة تفسيره ومعانيه، اشتهرت بـ«مُقدِّمة في أُصول التَّفسير»، ولأهميتها حقَّقتُها على أربع نُسَخٍ خطِّيَّة، لتظهر كما وضعها مؤلفها رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد أثبتُّ في هذه النسخة حواشيَ التحقيق المتضمِّنةَ لفروق النُّسخ، والتعليقِ عليها، وتخريجِ الأحاديث، وتراجمِ الأعلام، وشرحِ الغريب، وغيرِ ذلك، وأفردتُ نسخةً أخرى مجرَّدةً من جميع ذلك.

أسأل اللَّه أن ينفع بها، وأن يجعلها خالصةً لوجهه الكريم.

وصلى اللَّه وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

د. عبد المحسن بن محمد القاسم

إمام وخطيب المسجد النبوي الشريف

فرغتُ منه في الخامس عشر من شهر شعبان،

من عام ثلاثة وأربعين وأربع مئة وألف

(١) تفسير ابن كثير (١/ ١٠).

مَنْهَجِي فِي ٱلتَّحْقِيقِ

١ - رَمَزتُ للنُّسخِ الخَطِّيَةِ بِالحُروفِ الأَبْجديَّة بِحَسَبِ تَاريخِ نَسْخِهَا؛ الأَقْدم فالأَقْدم.

٢ - أثبتُّ النَّصَّ على ما اشتَهر من قواعد الإملاء المعاصر، ولم أُشِر إلى اختلاف النُّسخ في ذلك؛ كطريقةِ كتابةِ الهَمَزَات، ورسمِ التَّاءِ مفتوحة أو مربوطة، ونحو ذلك.

٣ - أثبتُّ في الحاشية الفُروقَ المهمَّةَ بينَ النُّسَخ، مع بيان الراجح منها عند الحاجة.

٤ - استعنتُ في الترجيح بين فروق النُّسَخ بالمصادر المختلفة ككتب اللغة والحديث وغيرها، كما قد أفدتُ من تلخيص السيوطي للكتاب ضمن كتابه «الإتقان في علوم القرآن» في تقوية بعض ما اخترتُه من فروق النسخ، وراجعتُ المطبوعات القديمة للكتاب واستشهدتُ ببعض اختيارات أصحابها؛ إذ إنَّ الصواب في بعض المواضع هو ما في المطبوعات.

٥ - نبَّهتُ على ما في بعض النسخ مِن الوهَم أو التَّصحيف؛ مكتفياً بذلك عن ذكر رموز النُّسخ المتضمنة للصواب المثبت، وقد كثر التصحيف والخطأ في النسخة «ج»؛ فلم أنبِّه على أخطائها في الغالب.

٦ - استعملتُ علامات التَّرقيم لتوضيح ألفاظ الكتاب، وتيسيرِ فهم معانيه.

٧ - اقتصرتُ في ضبط الكلمات التي يجوز فيها وجهانِ أو أكثر على الأقوى أو الأشهر.

٨ - خرَّجت الأحاديث والآثار التي أشار إليها المصنِّف من مصادرها.

٩ - عزوتُ الأقوال التي نقلها المصنف عن غيره إلى أقرب مصدر وقفت عليها فيه.

١٠ - تَرجمتُ للأعلامِ المذكورينَ في الكتاب؛ إلا من كان مشهوراً من الصحابة وغيرهم.

١١ - شرحتُ الكلمات الغريبة الواردة في الكتاب، معتمداً على ما في كُتُب غريب الحديث ومعاجم اللغة وغيرها.

١٢ - بيَّنتُ معانيَ بعض المصطلحات المنطقية والأصولية والحديثية التي ذكرها المصنف، ونقلتُ تعريفاتها من المراجع الأصيلة.

١٣ - عَرَّفتُ بالطوائف والفرق التي ذكرها المصنف في الكتاب.

١٤ - ميَّزتُ عناوين الفصول، ورؤوس المسائل ومهماتها بلون أحمر.

١٥ - راعيتُ في تفقير مسائل الكتاب وعباراته وضوحَ المعنى، وتقريبَ المسائل إلى فهم القارئ.

١٦ - لم أُثبت الفصلَين الملحَقين بكلام شيخ الإسلام - مع ورودهما في النسخ الثلاث الكاملة -، وبيَّنتُ سبب ذلك في آخر هذه المقدِّمة.

١٧ - ألحقتُ بالكتاب فهرساً لأهمِّ مراجع التحقيق، وفهرساً لموضوعات الكتاب.

١٨ - جعلتُ للكتاب نسختين:

- نسخةً تتضمَّن حواشيَ التحقيق؛ من بيان فروق النسخ الخطية، وتخريج الأحاديث، وتراجم الأعلام، وغير ذلك؛ وهي هذه النسخة.

- ونسخةً أخرى مجرَّدةً من جميع الحواشي المذكورة.

تَرْجَمَةُ الْمُصَنِّفِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ (١)

اسمُه ونسبُه:

هو: تقيُّ الدين أبو العباس أحمدُ بن عبد الحليم بن عبد السلام بنِ عبد اللَّه بن أبي القاسم - واسمه الخضر - بن محمد بن عليِّ بن عبد اللَّه ابن تيمية، الحرَّاني، ثمَّ الدمشقي.

مولِدُه، ونشأته العلميَّة:

كان مولده عاشر ربيع الأوَّل سنة إحدى وستِّين وستِّ مئة، ونشأ في بيتِ علمٍ وفقه، فأبوه عالم وجدُّه أبو البركات من كبار العلماء في عصره.

قرأ القرآنَ والفقه، وناظر واستدلَّ، وهو دون البلوغ، وبرع في حفظ المتون وفي فنون العلم والتفسير، وأفتى ودرَّس، وله نحو

(١) انظر ترجمته في: نهاية الأرب في فنون الأدب (٣٢/ ٩٧ - ١١٨) (٣٣/ ٢١١ - ٢١٣، ٢٦٥ - ٢٦٦، ٢٧٦ - ٢٧٧)، وتاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه (٢/ ١١١ - ١١٤، ١٢٣، ٢٦٣ - ٢٦٤، ٢٧٣، ٣٠٦ - ٣١٠)، والعقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، وطبقات علماء الحديث (٤/ ٢٩٢- ٢٩٥)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٩٢)، ومعجم الشيوخ الكبير للذهبي (١/ ٥٦)، والدرة اليتيمة ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام (ص٤٤)، والأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، وأعيان العصر وأعوان النصر (١/ ٢٣٣)، وفوات الوفيات (١/ ٧٤)، والوافي بالوفيات (٧/ ١١)، وذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٤٩٣)، وذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد (١/ ٣٢٥)، والدرر الكامنة (١/ ١٦٨)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص٥٢٠)، وطبقات المفسرين للداوودي (١/ ٤٦).

العشرين سنة، وصنَّف التصانيف، وصار مِن كبار العلماء في حياة شيوخه[١].

قال الذهبي: «قرأ وحصَّل، وبرع في الحديث والفقه، وتأهَّل للتدريس والفتوى؛ وهو ابن سبع عشرة سنة، وتقدَّم في علم التفسير والأصول وجميع علوم الإسلام أصولِها وفروعِها ودِقِّها وجلِّها؛ سوى علم القراءات»[٢].

من شيوخه:

أَخَذ شيخ الإسلام ابن تيمية وسَمِع على أكثر من مئتي شيخٍ؛ منهم[٣]:

١ - والده عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيميةَ الحنبلي (ت٦٨٢هـ).

٢ - زين الدِّين أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي الحنبلي (ت٦٦٨هـ).

٣ - ابن أبي اليُسْر، إسماعيل بن إبراهيم التَّنُوخيُّ (ت٦٧٢هـ).

٤ - أمين الدِّين القاسم بن أبي بكر بن القاسم الإربلي (ت٦٨٠هـ).

٥- علي بن أحمد بن عبد الواحد فخر الدِّين ابن البخاري (ت٦٩٠هـ).

---

(١) العقود الدرية (ص٣٨).

(٢) المصدر نفسه (ص٤٠).

(٣) العقود الدرية (ص١٩)، ومعجم المحدثين للذهبي (ص٢٦)، والوافي بالوفيات (٧/ ١١)، وذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد (١/ ٣٢٥)، والدرر الكامنة (١/ ١٦٨)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص٥٢١).

من تلاميذه:

أمَّا تلاميذه والآخذون عنه فأُمَمٌ وخَلقٌ كثيرٌ، ومن أشهرهم:

١ - شمس الدِّين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الحنبلي (ت٧٤٤هـ).

٢ - شمس الدِّين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ).

٣ - شمس الدِّين محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجَوْزية (ت٧٥١هـ).

٤ - أبو الفداء إسماعيلُ بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ).

أشهر مؤلَّفاته:

للشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ من المصنَّفات والفتاوى، والقواعد، والأجوبة، والرسائل، وغير ذلك من الفوائد ما لا يَنضبط.

قال ابن عبد الهادي: «لا أعلمُ أحداً من متقدِّمي الأمة ولا متأخِّريها جمع مثل ما جمع، ولا صنف نحو ما صنف، ولا قريباً من ذلك، مع أن أكثر تصانيفه إنَّما أملاها من حفظه، وكثير منها صنَّفه في الحبس، وليس عنده ما يحتاج إليه من الكُتب»[(١)].

ومِن مصنفاته على سبيل المِثال[(٢)]:

---

(١) العقود الدرية (ص٤٢).

(٢) انظر: العقود الدرية (ص٤١)، وأسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٩)، والوافي بالوفيات (٧/ ١٦)، وذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥٢٢).

- بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بدعهم الكلامية.
- منهاج السنة النبويَّة في نقض كلام الشيعة القدرية.
- درء تعارض العَقل والنقل.
- الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح.
- كتابُ الإيمان.
- كتاب الاستقامة.
- كتاب الصَّارم المسلول على شاتم الرسول.
- كتاب اقتضاء الصَّراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم.

ثناء العلماءِ عليه:

تعدَّدت عبارات العلماء في الثناء عليه، وشهرتُه تغني عن الإطناب في ذكره، والإسهاب في أمره[(١)].

قال ابن دقيق العيد: «رأيتُ رجلاً سائرُ العلوم بين عينيه، يأخذ ما شاء مِنها ويترك ما شاءَ»[(٢)].

وقال الحافظ أبو الحجَّاج المزي: «ما رأيتُ مثلَه، ولا رأى هو مثلَ نفسِه، وما رأيت أحداً أعلم بكتاب اللَّه وسنَّة رسوله ولا أتبع لهما منه»[(٣)].

وقال الذَّهبي: «كان آيةً في الذكاء وسرعة الإدراك، رأساً في معرفة الكتاب والسنة والاختلاف، بحراً في النقليات، هو في زمانه فريدُ عصره، عِلماً وزهداً، وشجاعةً وسخاءً، وأمراً بالمعروف ونهياً عن

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٤٩٣).
(٢) شذرات الذهب (٦/ ٨٢).
(٣) العقود الدرية (ص٢٣)، وطبقات علماء الحديث (٤/ ٢٨٣).

المنكر، وكثرةَ تصانيف»[(١)].

وقال أيضاً بعد أن تحدَّث عن سَعَةِ معرفته: «يصدُق عليه أن يُقال: كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديثٍ، ولكن الإحاطة للَّه، غير أنه يَغترف من بحر، وغيره من الأئمة يغترفون من السَّواقي»[(٢)].

مِحنتُه:

لاقى شيخُ الإسلام ابن تيمية من خصومه عداءً شديداً، وسُجن بسبب ذلك أكثر من مرة، وأُوذِي مرات كثيرة من بعض الفقهاء والحكَّام، بسبب عقيدته التي صرَّح بها في كتبه تارة، وبسبب بعض فتاويه في الفقه، وردِّه على مخالفيه تارة أخرى[(٣)].

وفاتُه:

لم يَزَل معاندوه وحاسدوه يضايقونه ويحملون عليه، حتى آل به الأمر في آخر حياته إلى أن سُجن في قلعة دمشق في شعبان سنة ستٍّ وعشرين وسبعِ مئة، وبقي في محبسه إلى ذي القعدة سنة ثمانٍ وعشرين، ثمَّ مرض أيَّاماً ولم يعلم أكثر الناس مرضه، وتوفي مسجوناً سَحر ليلة الاثنين، العشرينَ من ذي القعدة، سنة ثمانٍ وعشرين وسبع مئة، وشيَّعه أمم لا يُحْصَون إلى مقبرة الصوفية، غفر اللَّه له ورحمَه ونفع بعلومِهِ المسلمين[(٤)].

---

(١) العقود الدرية (ص٣٩)، وطبقات علماء الحديث (٤/ ٢٨٧).

(٢) العقود الدرية (ص٤١)، وطبقات علماء الحديث (٤/ ٢٨٨)، وذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥٠٠)، والشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية (ص٤١).

(٣) العقود الدرية (ص٢١١)، والدرر الكامنة (١/ ١٦٩).

(٤) العقود الدرية (ص٣٨٥)، والمعجم المختص بالمحدثين للذهبي (ص٢٦)، والدرر الكامنة (١/ ١٧٤)، والمقصد الأرشد (١/ ١٣٨).

اسْمُ الكِتَابِ

طُبع هذا الكتاب باسم «مقدمة في أصول التفسير»[١]، وهكذا اشتهر بين طلاب العلم بهذا الاسم أو قريبٍ منه، وهو عنوان مطابق في الجملة لمضمون الكتاب؛ لكنه فيما يظهر ليس من وضع شيخ الإسلام ابن تيمية؛ إذ لم يكن من عادته الحرص على تسمية كتبه ومؤلفاته، لاسيما ما كان منها صغير الحجم.

ومن أسباب خفاء كثير من أسماء كتب الشيخ: ما ذكره ابن عبد الهادي في عموم مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث قال: «كان يكتبُ الجوابَ فإن حضر من يبيِّضه؛ وإلَّا أخذ السائلُ خطه وذهب، ويكتب قواعدَ كثيرة في فنون من العلم؛ في الأصولِ والفروع والتفسير وغير ذلك، فإن وُجد مَنْ نقله من خطِّه، وإلَّا لم يشتهر ولم يُعرف.

وربما أخذه بعضُ أصحابه فلا يقدر على نقله، ولا يردُّه إليه؛ فيذهب، وكان كثيراً ما يقول: (قد كتبتُ في كذا، وفي كذا)، ويُسأل عن الشيء فيقول: (قد كتبتُ في هذا)، فلا يَدري أين هو؟ فيلتفت إلى أصحابه ويقول: (رُدُّوا خَطِّي وأظهروه ليُنقل)، فمِن حرصهم عليه لا يردُّونه، ومِن عجزهم لا ينقلونَهُ، فيذهب ولا يُعرف اسمُه، فلهذه

(١) هكذا سماه الشيخ جميل الشطي، والشيخ محب الدين الخطيب في طبعتيهما.

الأسباب وغيرِها تعذَّر إحصاء ما كتبه وما صنَّفه»[١].

وقد خَلَت النُّسخ «أ،ب،ج» من ذكر اسم الكتاب في أولها، وانفرَدَت النسخة «د» بذكر اسمٍ يشبه أن يكون من تصرف الناسخ وصياغته، وهو:

«قاعدة عظيمة القدر، شريفة في تبيين[٢] ما يعين على فهم القرآن وتفسيره، ومعرفة معانيه، من كلام شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن [تيمية][٣] الحراني، تغمده اللَّه برحمته، وأسكنه بحبوحة جنته. آمين».

ويبدو أنَّ الناسخ اقتبس العنوان مما ذكره شيخ الإسلام في صدر كتابه مبيِّناً موضوعه فقال رحمه اللَّه: «فَقَدْ سَأَلَنِي بَعْضُ الإِخْوَانِ أَنْ أَكْتُبَ لَهُ **مُقَدِّمَةً تَتَضَمَّنُ قَوَاعِدَ كُلِّيَّةً، تُعِينُ عَلَى فَهْمِ القُرْآنِ، وَمَعْرِفَةِ تَفْسِيرِهِ وَمَعَانِيهِ**، وَالتَّمْيِيزِ فِي مَنْقُولِ ذَلِكَ وَمَعْقُولِهِ بَيْنَ الحَقِّ وَأَنْوَاعِ الأَبَاطِيلِ، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى الدَّلِيلِ الفَاصِلِ بَيْنَ الأَقَاوِيلِ... وَقَدْ كَتَبْت هَذِهِ **المُقَدِّمَةَ مُخْتَصَرَةً** بِحَسَبِ تَيْسِيرِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ إمْلَاءِ الفُؤَادِ».

ولأجل هذا فقد رأيتُ أن أثبت على غلاف الكتاب الاسم الذي اشتهر به، مع خلاصة ما ذكره الشيخ رحمه اللَّه في مقدِّمة كتابه، وهو يوافق ما ورد في غلاف النسخة «د»، فسميته:

---

(١) العقود الدرية (ص٨١).

(٢) في الأصل: «تليين».

(٣) «تيمية»: مكانها بياض تعمده الناسخ غالباً حفاظاً على النسخة من أيدي الكارهين لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

مقدمة في أصول التفسير

تتضمَّن قواعدَ كلِّيَّةً تعين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه

وبهذا يجتمع اسم الشهرة، مع الاسم الوارد في النسخ الخطية، إضافةً إلى تضمُّنه موضوع الكتاب الذي بيَّنه الشيخ في أوله.

ٱلنُّسَخُ ٱلْمُعْتَمَدَةُ فِي ٱلتَّحْقِيقِ

اعْتَمَدْتُ فِي تَحْقِيقِ المَتْنِ على ثلاث نُسَخٍ خطِّية كاملة، ونسخة رابعة ناقصة، وهذه النُّسَخُ حسَب تاريخِ نسخِها هي:

النُّسخة الأولى، ورمزتُ لها بـ «أ»:

وهي ضمن كتاب «الكواكب الدَّراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري» لعليِّ بن الحسين بن عروة الحنبلي، ضمن المجلد رقم (٢٠)، وهو محفوظٌ بالمكتبة الظاهرية بدمشق (ضمن خزانة بدر الدين الحسني).

عددُ لوحاتها: (٩) لوحات.

تاريخ النَّسخ: سنة (٨٢٥هـ).

ناسِخها: لم يذكر.

نوع الخطِّ: نسخيٌّ معتاد.

خصائصُها:

١ - نسخةٌ تامَّة.

٢ - ضبطُها بالشكل قليل.

٣ - كُتبت عناوين الفصول بالحمرة.

٤ - عليها تصحيحاتٌ في بعض المواضع.

النُّسخة الثانية، ورمزتُ لها بـ «ب»:

وهي ضِمن «مختصر كتاب الكواكب الدَّراري» لعلي بن الحسين بن

عروة الحنبلي، ضمن الجزء رقم (٨) من الورقة (٢٤٣) إلى آخِر الجزء، وهو محفوظٌ بالمكتبة الظاهرية بدمشق، برقم: (٥٥٢).

عددُ لوحاتها: (٦) لوحات.

تاريخ النَّسخ: الخميس (٢١) من شهر رجب، سنة (٨٣١هـ).

ناسخُها: إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر الحنبلي.

نوع الخطِّ: نسخيٌّ معتاد.

خصائصُها:

١ - نسخةٌ تامَّة.

٢ - خاليةٌ من الضبط بالشكل.

٣ - عليها بلاغاتُ قراءة على مؤلِّف كتاب «الكواكب الدَّراري»، مؤرَّخةٌ سنة (٨٣٤هـ).

النُّسخة الثالثة، ورمزتُ لها بـ «ج»:

وهي محفوظةٌ بالمكتبة التيموريَّة ضمن دار الكتب المصرية، برقم: (تفسير ٢٩٩).

عددُ لوحاتها: (١٥) لوحة.

تاريخ النَّسخ: لم يُذكر، لكنها في القرن الثالث عشر أو الرابع عشر تقديراً.

ناسخُها: لم يُذكر.

نوع الخَطِّ: نسخيٌّ معتاد.

خصائصُها:

١ - نسخةٌ تامَّة.

٢ - خالية من الضبط بالشَّكْل.

٣ - عليها تصحيحاتٌ، وبيانٌ لاختلاف النسخ.

٤ - عليها تعليقات قليلةٌ.

٥ - يبيِّض الناسخ في كثير مِن المواضع لكلمة «فصل» أو «حدثنا»، ثمَّ لا يكتب شيئاً، أو يكتبه لكن لم يظهر في صورة النسخة.

٦ - كثيرة الخطأ والتصحيف.

النُّسخة الرابعة، ورمزتُ لها بـ «د»:

وهي محفوظةٌ بالمكتبة الظاهرية، برقم: (١١١٠٣ - عام).

عددُ لوحاتها: (٨) لوحات.

تاريخ النَّسخ: غير مذكور، لكنها في القرن الثالث عشر تقديراً.

ناسخُها: غير مذكور؛ لأن النسخة ناقصة من آخرها.

نوع الخَطِّ: نسخيٌّ جميل.

خصائصُها:

١ - نسخة ناقصة تنتهي عند قول المصنف: «فالمقصود أن المنقولات التي يحتاج إليها في الدين قد نصب اللَّه الأدلة على بيان ما فيها من صحيح وغيره».

٢ - تضمنت مقدمةً مطولةً قبل بداية الفصل الأول انفردت بها عن سائر النسخ، من قول المصنف: «أما بعد: فقد سألني بعض الإخوان...» إلى قوله: «واللَّه الهادي إلى سبيل الرشاد».

٣ - كلماتها غير مشكولة.

٤ - وقع فيها عدد من الأخطاء والتصحيفات.

حَوْلَ الْفَصْلَيْنِ الْمُلْحَقَيْنِ بِآخِرِ الْمُقَدِّمَةِ

جاء في آخر النسخ الثلاث «أ، ب، ج» - والأوليان مودَعتان ضمن كتاب ابن عروة الحنبليِّ «الكواكب الدراري»، ويظهر أن الثالثة مأخوذة عن إحداهما - فصلان في التفسير مأخوذان من مقدِّمة تفسير الحافظ ابن كثير، يبدأ أوَّلهما بقوله: «فإن قال قائلٌ: فما أحسن طرق التَّفسير؟ فالجواب: إن أصحَّ الطُّرق في ذلك: أن يفسَّر القرآن بالقرآن...»[1]، ويبدأ الثاني بقوله: «إذا لم تجد التَّفسير في القرآن ولا في السُّنَّة ولا وجدتَه عن الصَّحابة؛ فقد رجع كثيرٌ من الأئمَّة في ذلك إلى أقوال التَّابعين...».

ولمَّا كان منهج ابن عروة أن يورِد كثيراً من الفصول والرسائل من غير نسبةٍ إلى مؤلِّفيها؛ فقد ظُنَّ أنَّ هذين الفصلين من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، فطُبِعا في عامَّة طبعات الكتاب السَّابقة على أنَّهما من كلام الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد ظهر لي أنَّ الصواب استبعادُ هذين الفصلين من هذه الرسالة؛ لأسباب:

الأول: أنَّ هذين الفصلين مجزوم بأنهما للحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ؛ حيث أوردهما في أوَّل تفسيره على أنهما من كلامه، ولم ينسبهما لغيره[2].

(١) مطلع هذا الفصل موجودٌ بنحوه في البرهان للزركشي (٢/ ١٧٥-١٧٦)، ويظهر أنه اقتبسه من كلام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٧).

وأمَّا نسبتهما إلى شيخ الإسلام فغيرُ مجزومٍ بها؛ لأنَّ ابن عروة لم يصرِّح بهذه النسبة.

فإن قيل: لعلَّ ابن كثير اقتبسهما من كلام شيخ الإسلام دون نسبة؛ منعه من التصريح بها ما منع ابن عروة!

فالجواب: أنَّ هذا ليس من عادة ابن كثير؛ فقد نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كتبه، وهو فيها يصرح بنسبة كلامه إليه[١].

كما أنَّ الاقتباس لا يكون عادةً في أول الكتاب مباشرة؛ فإنَّ هذين الفصلين هما أوَّل ما في تفسير ابن كثير، لم يسبقهما سوى عبارات افتتاح الكتاب.

السبب الثاني: أنَّ أسلوب الفصلين هو أسلوب الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره، وأدلُّ قرينةٍ على ذلك: إيراده أسانيد أقوال مفسري السلف المنقولة من كتب المفسرين الأوائل، وهي عادة جرى عليها في عامَّة تفسيره.

بينما نجد شيخ الإسلام نقل أقوالاً في التفسير في رسالته دون إيراد أسانيدها، بل إنَّ عادته في كتبه أن لا يورد الأسانيد إلا إذا كان ثَمَّ حاجة تدعو إلى ذلك.

السبب الثالث: أنَّ السُّيوطيَّ أورد في كتابه «الإتقان» خلاصةَ كلام شيخ الإسلام في كتابه هذا، فلخَّصه تلخيصاً حسناً على عادته، وقد

(١) انظر مثلاً: البداية والنهاية (٣/ ٨٣، ٨/ ٥٤٩-٥٥٧)، والتفسير (٦/ ٤٠٤).

ابتدأ تلخيصه بالفصل الأوَّل منه فقال:

«وقال ابن تيمية في كتاب ألَّفه في هذا النوع: يجب أن يُعلَم أن النبي ﷺ بيَّن لأصحابه معاني القرآن كما بين لهم ألفاظه...»[١].

وواصل السيوطيُّ تلخيصَه حتى انتهى إلى الموضع الذي ابتدأ بعده الفصلان اللذان كتبهما الحافظ ابن كثير، فقال:

«فإن كان فيما ذكروه معان باطلة دخل في القسم الأول. انتهى كلام ابن تيمية ملخَّصاً وهو نفيسٌ جدّاً»[٢].

وهذه قرينة قويَّةٌ، يمكن الجزم معها بأنَّ السيوطي وقف على نسخة من كتاب شيخ الإسلام خاليةٍ من هذين الفصلين، ولو كان هذان الفصلان من كلامه لأوردهما في هذا الموضع، لاسيما مع ثنائه على كلام الشيخ واحتفائه به.

السبب الرابع: أنَّ بعض المسائل التي أوردها شيخ الإسلام تكررت في الفصلين الأخيرين، ومثل هذا التكرار يَبعُد أن يقع في صفحات متقاربة، من غير استطرادٍ يُغتفَر معه ذلك.

ومن أمثلة هذا: أنَّ شيخ الإسلام ذكر أمثلةً لمسائل غير مفيدة للمكلَّفين يوردها بعض المفسرين؛ وهي مسائل لا دليل عليها في النصوص؛ فقال:

«فمثال ما لا يفيد ولا دليل على الصَّحيح منه:

اختلافهم في لون كلب أصحاب الكهف، وفي البعض الَّذي ضرب

(١) الإتقان في علوم القرآن (٦/ ٢٢٧٧).

(٢) المصدر نفسه (٦/ ٢٢٨٤).

به موسى من البقرة، وفي مقدار سفينة نوح، وما كان خشبها، وفي اسم الغلام الَّذي قتله الخضر، ونحو ذلك»[(١)].

ثم نجد هذا الكلام مكرَّراً بنحوه في أحد الفصلين الملحقين بآخر الكتاب؛ إذ فيه:

«ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيراً، ويأتي عن المفسِّرين خلافٌ بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعدَّتهم، وعصا موسى من أيِّ الشَّجر كانت؟ وأسماء الطُّيور الَّتي أحياها اللَّه لإبراهيم، وتعيين البعض الَّذي ضرب به القتيل من البقرة، ونوع الشَّجرة الَّتي كلَّم اللَّه منها موسى، إلى غير ذلك ممَّا أبهمه اللَّه في القرآن؛ ممَّا لا فائدة على تعيينه تعود على المتكلِّفين في دنياهم ولا دينهم»[(٢)].

السبب الخامس: أن النسخة «أ»، صُرِّح فيها في موضعٍ بنسبة الكلام إلى ابن كثير؛ حيث جاءت هذه العبارة في الفصل الأخير: «فمن قال في القرآن برأيه فقد تكلَّف ما لا علم له به...»؛ جاءت مسبوقةً بعبارة: «قال ابن كثير»[(٣)].

ولأجل هذه الأسباب الخمسة رأيتُ عدم إيراد هذين الفصلين ضمن الكتاب، واللَّه الموفق.

---

(١) انظر: (ص٧٢).

(٢) انظر: النسخة «أ» (٨/ب)، والنسخة «ب» (٦/أ)، والنسخة «ج» (١٥/أ)، ومقدمة تفسير ابن كثير (١/ ٣١).

(٣) انظر: النسخة «أ» (١٠/أ).

نَمَاذِجُ مِنَ المَخْطُوطَاتِ

صورة اللوحة الأولى من النسخة (أ)

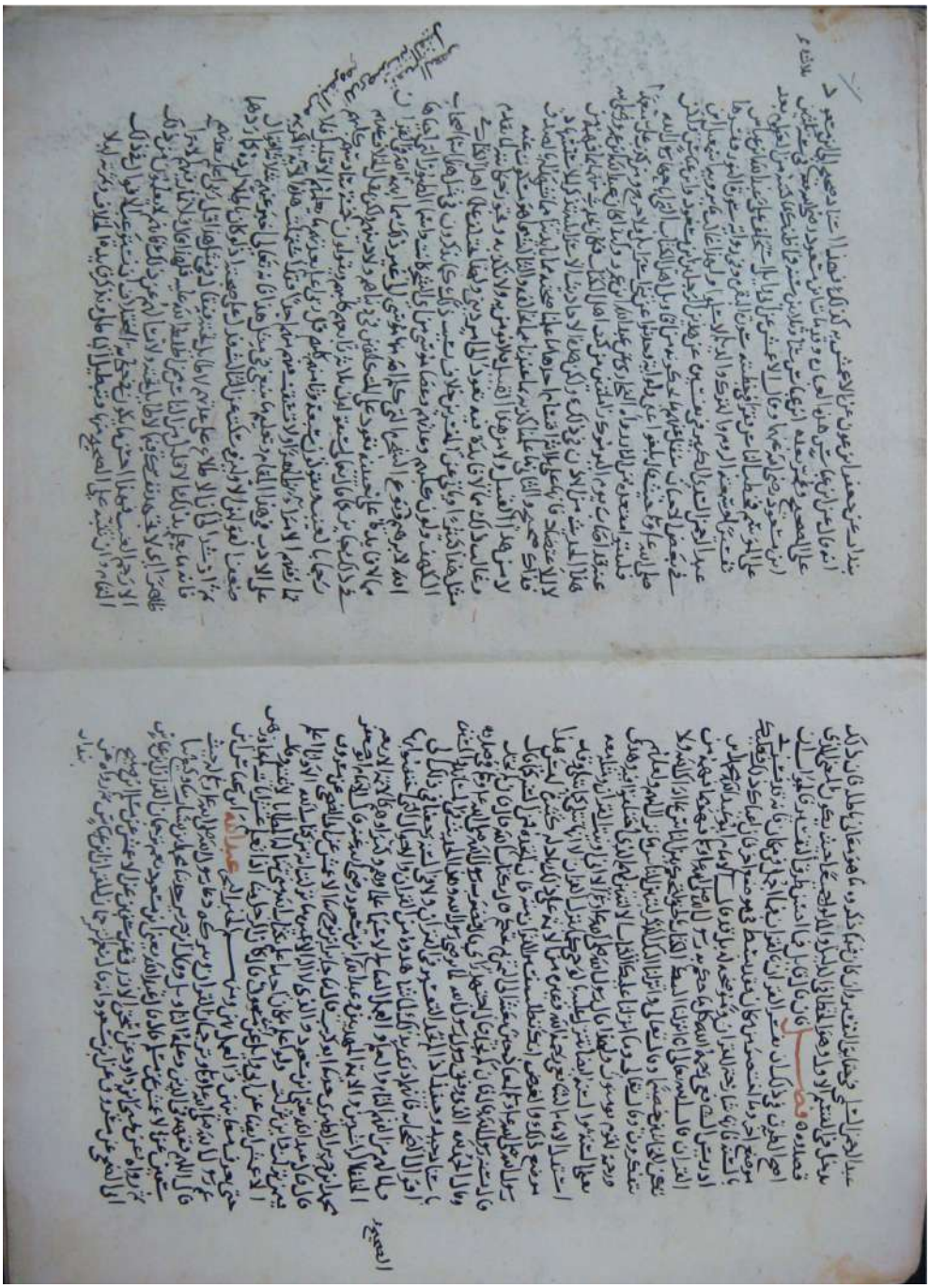

صورة اللوحة الأخيرة من النسخة (أ)

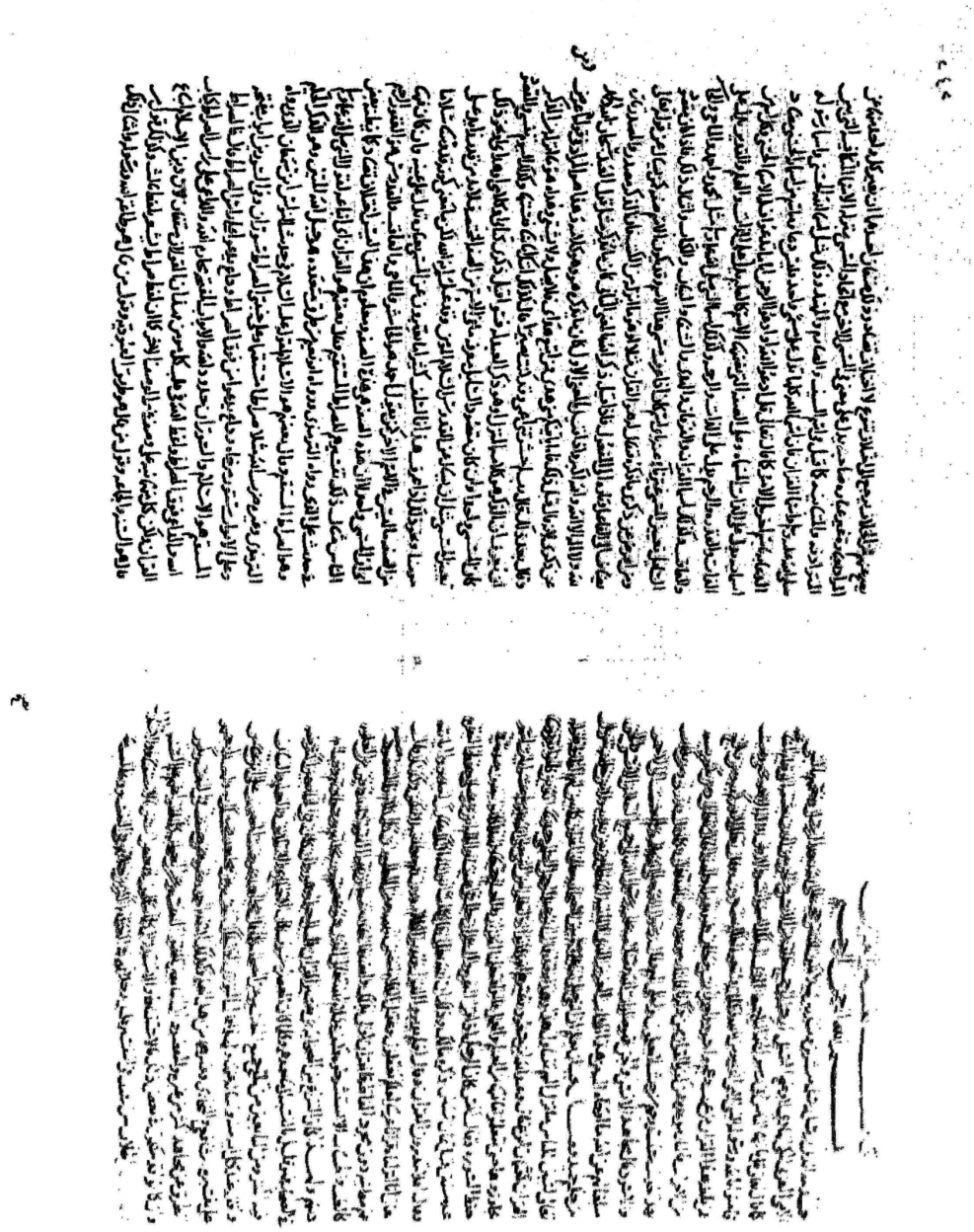

صورة اللوحة الأولى من النسخة (ب)

صورة اللوحة الأخيرة من النسخة (ب)

صورة اللوحة الأولى من النسخة (ج)

صورة اللوحة الأخيرة من النسخة (ج)

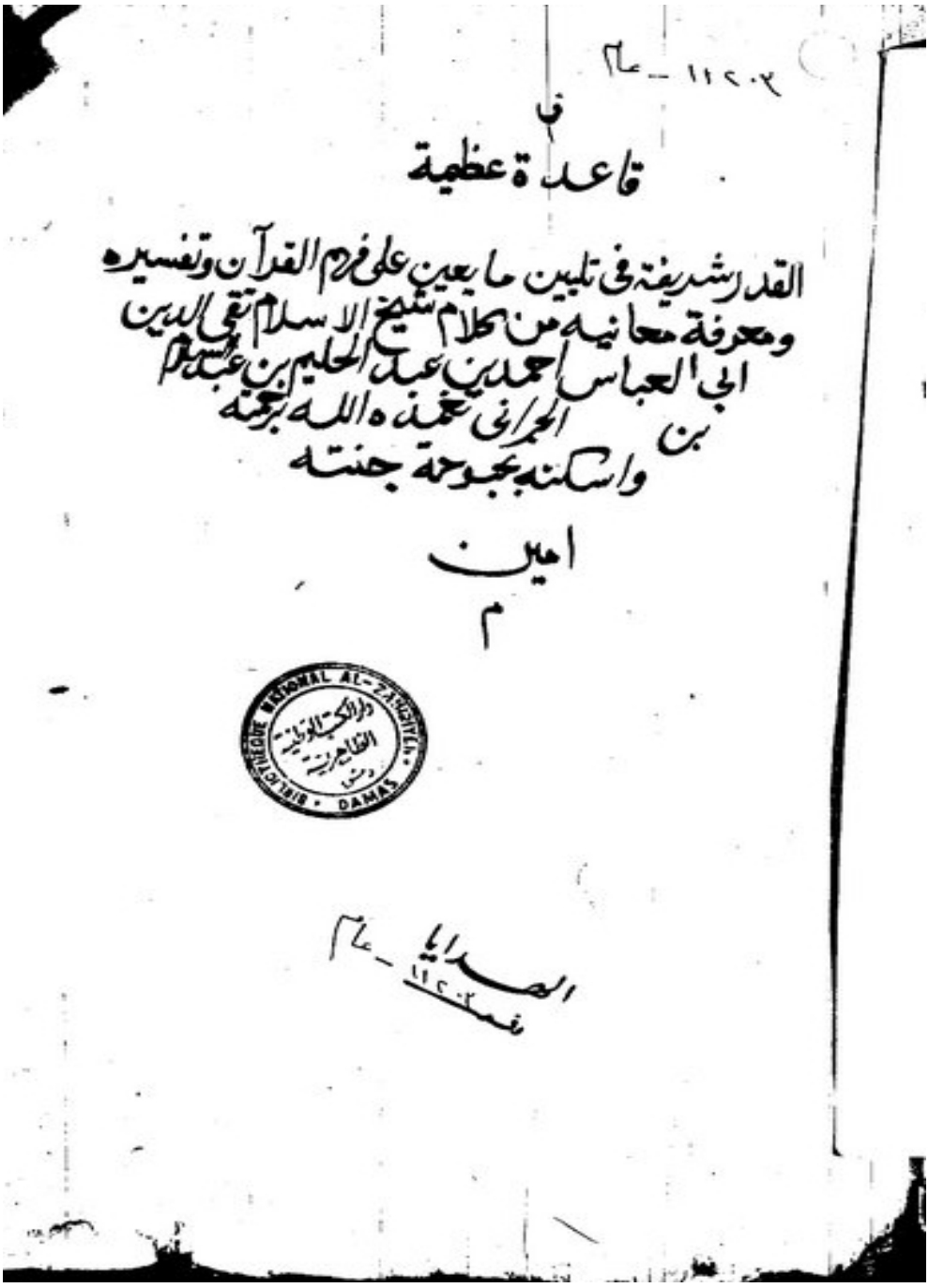

صورة لوحة العنوان من النسخة (د)

صورة اللوحة الأولى من النسخة (د)

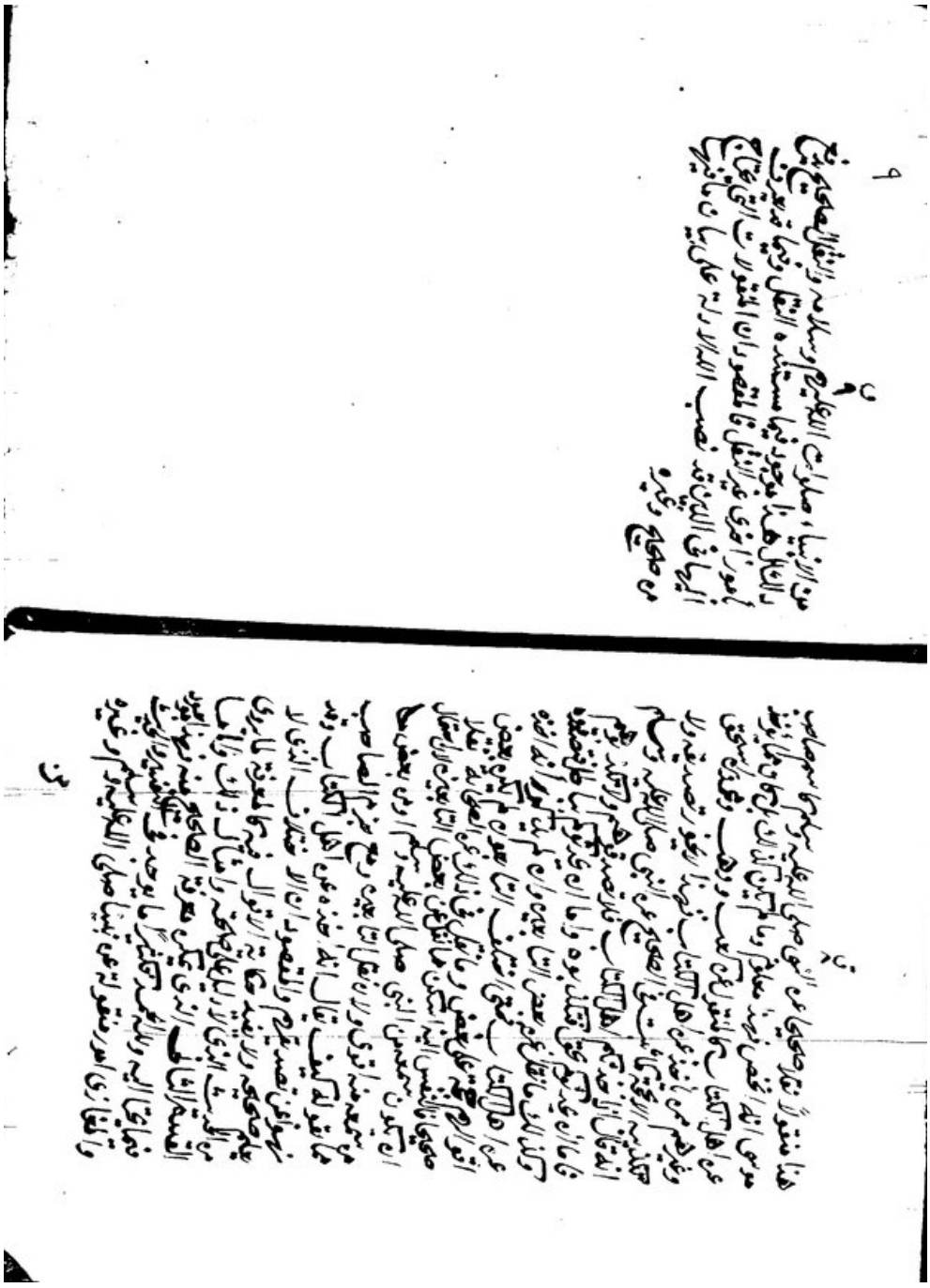

صورة اللوحة الأخيرة من النسخة (د)

مُقَدِّمَةٌ فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ

تَتَضَمَّنُ قَوَاعِدَ كُلِّيَّةً تُعِينُ عَلَى فَهْمِ الْقُرْآنِ
وَمَعْرِفَةِ تَفْسِيرِهِ وَمَعَانِيهِ

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ
أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَلِيمِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِي
(ت ٧٢٨ هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ[١]

الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَهْدِيهِ وَنَسْتَغْفِرُهُ[٢]، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ[٣]، أَرْسَلَهُ بِالْحَقِّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ بَشِيراً وَنَذِيراً، وَدَاعِياً إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجاً مُنِيراً[٤].

وَالْحَمْدُ[٥] لِلَّهِ الَّذِي أَرْسَلَ رُسُلَهُ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ؛ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ[٦] بَعْدَ الرُّسُلِ، وَخَتَمَهُمْ بِالنَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الْعَرَبِيِّ الْمَكِّيِّ، الْهَادِي لِأَوْضَحِ السُّبُلِ، أَرْسَلَهُ إِلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، مِنْ لَدُنْ بِعْثَتِهِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤْمِنُ

(١) في أ زيادة: «حسبي اللَّهُ ونعمَ الوكيل، ما شاء اللَّه لا قوَّة إلَّا باللَّه»، وفي د زيادة: «ربِّ يسِّر وأعن برحمتك».

(٢) في د: «الحمد للَّه نستعينه ونستغفره».

(٣) في د زيادة: «صلَّى اللَّه عليه وسلَّم تسليماً».

(٤) من قوله: «الحمد للَّه نحمده...» إلى هنا ليست في ب،ج.

(٥) في ب،ج: «الحمد» من غير واو.

(٦) في ب،ج: «حجة على اللَّه» بتقديم وتأخير.

بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ﴾.

فَمَنْ بَلَغَهُ هَذَا الْقُرْآنُ مِنْ عَرَبٍ وَعَجَمٍ، وَأَسْوَدَ وَأَحْمَرَ، وَإِنْسٍ وَجَانٍّ؛ فَهُوَ نَذِيرٌ لَهُ[1]؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِهِۦ مِنَ ٱلۡأَحۡزَابِ فَٱلنَّارُ مَوۡعِدُهُۥۚ﴾، فَمَنْ كَفَرَ بِالْقُرْآنِ مِمَّنْ ذَكَرْنَا فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ بِنَصِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَمَا قَالَ: ﴿فَذَرۡنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِۖ سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ * وَأُمۡلِي لَهُمۡۚ﴾.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ**»[2].

قَالَ مُجَاهِدٌ[3]: «الْإِنْسُ وَالْجِنُّ»[4].

فَهُوَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ إِلَى جَمِيعِ الثَّقَلَيْنِ؛ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، مُبَلِّغاً لَهُمْ عَنِ اللَّهِ مَا أَوْحَاهُ إِلَيْهِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ الْعَزِيزِ الَّذِي ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٌ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[5].

أَمَّا بَعْدُ:

فَقَدْ سَأَلَنِي بَعْضُ الْإِخْوَانِ أَنْ أَكْتُبَ لَهُ مُقَدِّمَةً تَتَضَمَّنُ قَوَاعِدَ كُلِّيَّةً،

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٩/ ١٨٣).

(٢) أخرجه أحمد (٢١٣١٤)، وابن حبان (٦٤٦٢) من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وأصله في البخاري (٣٣٦٦)، ومسلم (٥٢٠).

(٣) هو: مجاهد بنُ جبر، أبو الحجاج المكي، مَولى عبد اللَّه بن السائب القارئ، إمامٌ في التفسير وفي العلم، توفي سنة (١٠٤هـ)، وقيل: قبلَها. الطبقات الكبرى (٥/ ٤٦٦)، والتاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٤١١).

(٤) أخرجه أحمد (٣٥/ ٢٢٥)، وانظر: تفسير القرطبي (١٦/ ٢١٧).

(٥) من قوله: «أرسلهُ بالحقِّ بين يديِ السَّاعة» إلى هنا ليست في د.

تُعِينُ عَلَى فَهْمِ الْقُرْآنِ، وَمَعْرِفَةِ تَفْسِيرِهِ وَمَعَانِيهِ، وَالتَّمْيِيزِ فِي مَنْقُولِ ذَلِكَ وَمَعْقُولِهِ بَيْنَ الْحَقِّ وَأَنْوَاعِ الْأَبَاطِيلِ، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى الدَّلِيلِ الْفَاصِلِ بَيْنَ الْأَقَاوِيلِ؛ فَإِنَّ الْكُتُبَ الْمُصَنَّفَةَ فِي التَّفْسِيرِ مَشْحُونَةٌ(١) بِالْغَثِّ(٢) وَالسَّمِينِ(٣)، وَالْبَاطِلِ الْوَاضِحِ وَالْحَقِّ الْمُبِينِ.

وَالْعِلْمُ إِمَّا نَقْلٌ مُصَدَّقٌ عَنْ مَعْصُومٍ، وَإِمَّا قَوْلٌ عَلَيْهِ دَلِيلٌ مَعْلُومٌ، وَمَا سِوَى هَذَا؛ فَإِمَّا مُزَيَّفٌ(٤) مَرْدُودٌ، وَإِمَّا مَوْقُوفٌ لَا يُعْلَمُ أَنَّهُ بَهْرَجٌ(٥) وَلَا مَنْقُودٌ(٦).

وَحَاجَةُ الْأُمَّةِ مَاسَّةٌ إِلَى فَهْمِ الْقُرْآنِ الَّذِي هُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينُ، وَالذِّكْرُ الْحَكِيمُ، وَالصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، الَّذِي لَا تَزِيغُ بِهِ الْأَهْوَاءُ، وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الْأَلْسُنُ، وَلَا يَخْلَقُ(٧) عَنْ كَثْرَةِ الرَّدِّ، وَلَا تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ، وَلَا يَشْبَعُ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ، مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، وَمَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ(٨) اللَّهُ، وَمَنِ ابْتَغَى الْهُدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللَّهُ(٩).

(١) مشحونة: مملوءة. الصحاح (٥/ ٢١٤٣).
(٢) الغث: الرديء. المحكم والمحيط الأعظم (٥/ ٣٥٩).
(٣) السمين: الجيد. تاج العروس (٥/ ٣٠٨).
(٤) مزيف: باطل. تاج العروس (٢٣/ ٤١٣).
(٥) البهرج: الباطل والرديء. الصحاح (١/ ٣٠٠).
(٦) منقود: سالم من الزيف. المطلع على أبواب المقنع (ص٢٦٥).
(٧) يخلَق: يبلى. الصحاح (٤/ ١٤٧٢).
(٨) قصمه: كسره. الصحاح (٥/ ٢٠١٣).
(٩) هذه ألفاظ مقتبسة من حديث علي ﷺ عند الترمذي (٢٩٠٦)، وانظر: (ص٥٢).

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا * قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ۚ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ * يَهْدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ * ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِي مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾.

وَقَدْ كَتَبْتُ هَذِهِ **الْمُقَدِّمَةَ مُخْتَصَرَةً** بِحَسَبِ تَيْسِيرِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ إِمْلَاءِ الْفُؤَادِ، وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى سَبِيلِ الرَّشَادِ[1].

❖ ❖ ❖

(١) من قوله: «أما بعد: فقد سألني...» إلى هنا ليس في أ، ب، ج.

فَصْلٌ

يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيَّنَ لِأَصْحَابِهِ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ كَمَا بَيَّنَ لَهُمْ أَلْفَاظَهُ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ يَتَنَاوَلُ هَذَا وَهَذَا.

وَقَدْ قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ[(١)]: «حَدَّثَنَا الَّذِينَ كَانُوا يُقْرِئُونَنَا الْقُرْآنَ - كَعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَغَيْرِهِمَا[(٢)] -: أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَعَلَّمُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ آيَاتٍ؛ لَمْ يُجَاوِزُوهَا حَتَّى يَتَعَلَّمُوا مَا فِيهَا مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، قَالُوا: فَتَعَلَّمْنَا الْقُرْآنَ وَالْعِلْمَ[(٣)] جَمِيعاً»[(٤)].

وَلِهَذَا كَانُوا يَبْقَوْنَ مُدَّةً فِي حِفْظِ السُّورَةِ.

وَقَالَ أَنَسٌ رضي الله عنه: «كَانَ الرَّجُلُ إِذَا قَرَأَ الْبَقَرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ جَلَّ[(٥)] فِي

---

(١) هو: عبد اللَّه بن حبيب، أبو عبد الرحمن السُّلمي الكوفي، الضرير، مُقرئ الكوفةِ، ولد في حياة النبي ﷺ، ولأبيه صحبةٌ، إليه انتهت القراءة تجويداً وضبطاً، سمع عليّاً وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم، توفي سنة (٧٤هـ). التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٧٣)، والثقات لابن حبان (٥/ ٩)، وغاية النهاية (١/ ٤١٣).

(٢) في أ،ب: «وغيرهم»، والمثبت من ج،د، وهو موافق للإتقان (٦/ ٢٢٧٧).

(٣) في د زيادة: «والعمل».

(٤) أخرجه أحمد (٢٣٤٨٢).

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٦٥): «رواه أحمد، وفيه عطاءُ بن السائب، اختَلَط في آخر عمره».

(٥) جَلَّ: عظُم قدره. الصحاح (٤/ ١٦٦٠).

أَعْيُنِنَا»[(١)].

وَأَقَامَ ابْنُ عُمَرَ ﵄ عَلَى حِفْظِ الْبَقَرَةِ عِدَّةَ سِنِينَ - قِيلَ: ثَمَانِ سِنِينَ -؛ ذَكَرَهُ مَالِكٌ[(٢)]. وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾، وَقَالَ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾، وَقَالَ: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ﴾، وَتَدَبُّرُ الْكَلَامِ بِدُونِ فَهْمِ مَعَانِيهِ لَا يُمْكِنُ.

وَكَذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، وَعَقْلُ الْكَلَامِ مُتَضَمِّنٌ لِفَهْمِهِ.

(١) أخرجه أحمد (١٢٢١٥)، وابن حبان في صحيحه (٧٤٤)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٢١١)، والبيهقي في السنن الصغير (١٠١٠)، وأصله في البخاري (٣٦١٧)، ومسلم (٢٧٨١).

(٢) الموطأ (٦٩٥).

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ كَلَامٍ فَالْمَقْصُودُ مِنْهُ: فَهْمُ مَعَانِيهِ دُونَ مُجَرَّدِ أَلْفَاظِهِ، فَالْقُرْآنُ أَوْلَى بِذَلِكَ.

وَأَيْضاً فَالْعَادَةُ تَمْنَعُ أَنْ يَقْرَأَ قَوْمٌ[1] كِتَاباً فِي فَنٍّ مِنَ الْعُلُومِ - كَالطِّبِّ وَالْحِسَابِ - وَلَا يَسْتَشْرِحُوهُ[2]، فَكَيْفَ بِكَلَامِ اللَّهِ ﷻ الَّذِي هُوَ عِصْمَتُهُمْ، وَبِهِ نَجَاتُهُمْ وَسَعَادَتُهُمْ وَقِيَامُ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ[3]؟!

وَلِهَذَا كَانَ النِّزَاعُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ قَلِيلاً جِدّاً، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ فِي التَّابِعِينَ أَكْثَرَ مِنْهُ فِي الصَّحَابَةِ؛ فَهُوَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا بَعْدَهُمْ، وَكُلَّمَا كَانَ الْعَصْرُ أَشْرَفَ كَانَ الِاجْتِمَاعُ وَالِائْتِلَافُ وَالْعِلْمُ وَالْبَيَانُ فِيهِ أَكْثَرَ.

---

(١) في أ، ب، ج: «القوم»، وفي نسخة على حاشية ج: «قوم» كالمثبت.

(٢) أي: ولا يطلبون بيانه وإيضاحه وتفسيره. الغريبين في القرآن والحديث (٣/ ٩٨٤)، ولسان العرب (٢/ ٤٩٧).

(٣) «ودنياهم» ليست في أ، ب.

وَمِنَ التَّابِعِينَ مَنْ تَلَقَّى جَمِيعَ التَّفْسِيرِ عَنِ الصَّحَابَةِ، كَمَا قَالَ مُجَاهِدٌ: «عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَقِفُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ مِنْهُ وَأَسْأَلُهُ عَنْهَا»[(١)]، وَلِهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ[(٢)]: «إِذَا جَاءَكَ التَّفْسِيرُ عَنْ مُجَاهِدٍ فَحَسْبُكَ[(٣)] بِهِ»[(٤)]، وَلِهَذَا يَعْتَمِدُ عَلَى تَفْسِيرِهِ الشَّافِعِيُّ وَالْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِمَّنْ صَنَّفَ فِي التَّفْسِيرِ، يُكَرِّرُ الطُّرُقَ عَنْ مُجَاهِدٍ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ.

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ التَّابِعِينَ تَلَقَّوُا التَّفْسِيرَ عَنِ الصَّحَابَةِ، كَمَا تَلَقَّوْا عَنْهُمْ عِلْمَ السُّنَّةِ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ يَتَكَلَّمُونَ فِي بَعْضِ ذَلِكَ بِالِاسْتِنْبَاطِ[(٥)] وَالِاسْتِدْلَالِ، كَمَا يَتَكَلَّمُونَ فِي بَعْضِ السُّنَنِ بِالِاسْتِنْبَاطِ وَالِاسْتِدْلَالِ.

❖ ❖ ❖

(١) تفسير الطبري (١/ ٨٥).

(٢) هو: سفيان بنُ سعيد بن مسروق، أبو عبد اللَّه الثوريُّ، من الحفَّاظ المتقنين، والفقهاء في الدِّين، لزم الفقه والحديث، ولد سنة (٩٥هـ)، وتوفي بالبصرة سنة (١٦١هـ). الطبقات الكبرى (٦/ ٣٧١)، والتاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٩٢)، ومشاهير علماء الأمصار (ص٢٦٨).

(٣) حسبك: كافيك. الصحاح (١/ ١١٠).

(٤) تفسير الطبري (١/ ٨٥).

(٥) هو: استخراج المعاني من النصوص. الصحاح للجوهري (١/ ٣٠٩)، والتعريفات للجرجاني (ص٢٢)، وأعلام الموقعين (٢/ ٣٩٧).

فَصْلٌ

الْخِلَافُ بَيْنَ السَّلَفِ فِي التَّفْسِيرِ قَلِيلٌ، وَخِلَافُهُمْ فِي الْأَحْكَامِ أَكْثَرُ مِنْ خِلَافِهِمْ فِي التَّفْسِيرِ، وَغَالِبُ مَا يَصِحُّ عَنْهُمْ مِنَ الْخِلَافِ يَرْجِعُ إِلَى اخْتِلَافِ تَنَوُّعٍ لَا اخْتِلَافِ تَضَادٍّ[١]، وَذَلِكَ صِنْفَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُعَبِّرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنِ الْمُرَادِ بِعِبَارَةٍ غَيْرِ عِبَارَةِ صَاحِبِهِ، تَدُلُّ[٢] عَلَى مَعْنىً فِي الْمُسَمَّى غَيْرِ الْمَعْنَى[٣] الْآخَرِ؛ مَعَ اتِّحَادِ الْمُسَمَّى، بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَكَافِئَةِ[٤] الَّتِي بَيْنَ الْمُتَرَادِفَةِ[٥] وَالْمُتَبَايِنَةِ[٦]، كَمَا قِيلَ فِي اسْمِ السَّيْفِ وَالصَّارِمِ وَالْمُهَنَّدِ، وَذَلِكَ مِثْلُ أَسْمَاءِ اللَّهِ

(١) اختلاف التنوع، ويطلق عليه اختلاف التخيير: هو الخلافُ الذي لا يقتضي فيه أحدُ القولين ضد ما يقتضيه الآخر؛ كأن تكون الأقوالُ المتعددة جميعاً حقّاً مشروعاً، مثل الاختلاف في صفة الأذان، والإقامة، والاستفتاح، والتشهدات.
واختلاف التضاد: الخلاف الذي يقتضي فيه أحدُ القولين ضد ما يقتضيه الآخر وينافيه؛ كالخلاف في نقض الوضوء بالقهقهة، ولمس المرأة، ونحو ذلك. انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٤٩، ١٥١)، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٣/ ١٠٠).

(٢) في أ،ب،ج: «يدل» بالياء، والمثبت من د، وهو موافق للإتقان (٦/ ٢٢٧٨).

(٣) «غير المعنى» ليست في أ،ب، والمثبت من ج،د، وهو موافق للإتقان (٦/ ٢٢٧٨).

(٤) الأسماء المتكافئة: الأسماء التي تدلُّ على ذات واحدة باعتبار صفاتٍ متعدِّدة، فهي مترادفةٌ في دلالتها على الذات، متباينةٌ في دلالتها على الصفات، وهي مَرْتبة بين المترادفة المَحْضة وبين المتباينة المَحْضة، وهي المتواطئة. الرد على الشاذلي للمصنِّف (ص١٢٣).

(٥) المترادفة: الألفاظ المُفرَدة المتغايرة، الدالَّة على شيء واحد باعتبار واحدٍ؛ كالخمر والعقّار، والليث والأسد. المحصول للرازي (١/ ٢٥٣)، والتعريفات (ص٥٦)، وشرح السلم المنورق للقويسني (ص٧٦).

(٦) المتباين: ما كان لفظُه ومعناه مخالفاً للآخر؛ كالإنسان والفَرَس. التعريفات (ص٢٠٠).

الْحُسْنَى، وَأَسْمَاءِ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَسْمَاءِ الْقُرْآنِ.

فَإِنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ كُلَّهَا تَدُلُّ عَلَى مُسَمّىً وَاحِدٍ؛ فَلَيْسَ دُعَاؤُهُ بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى مُضَادّاً لدُعَائِهِ(١) بِاسْمٍ آخَرَ؛ بَلِ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

وَكُلُّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ الْمُسَمَّاةِ، وَعَلَى الصِّفَةِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا الِاسْمُ؛ كَالْعَلِيمِ يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ وَالْعِلْمِ، وَالْقَدِيرِ يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ وَالْقُدْرَةِ، وَالرَّحِيمِ يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ وَالرَّحْمَةِ.

وَمَنْ أَنْكَرَ دَلَالَةَ أَسْمَائِهِ عَلَى صِفَاتِهِ مِمَّنْ يَدَّعِي الظَّاهِرَ(٢)؛ فَقَوْلُهُ مِنْ جِنْسِ قَوْلِ(٣) غُلَاةِ الْبَاطِنِيَّةِ الْقَرَامِطَةِ(٤)، الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَا يُقَالُ هُوَ حَيٌّ وَلَا لَيْسَ بِحَيٍّ؛ بَلْ يَنْفُونَ عَنْهُ النَّقِيضَيْنِ(٥)؛ فَإِنَّ أُولَئِكَ الْقَرَامِطَةَ

(١) في أ،ب: «مضادَّ الدعاء به».

(٢) أي: ممّن يدّعي الأخذ بظاهر النصوص، ولا ينكر أنّ جنس دلالته معتدٌّ به.

(٣) «قول» سقطت من ج،د، والمثبت من المطبوع.

(٤) الباطنية: الذين يقولون: إنَّ لظواهر النصوص والأخبارِ بواطنَ تجري في الظواهر مجرى اللُّبِّ من القشر، وأبطلوا الشرائعَ لزعمهم أنها غير مرادةٍ بها. الفرق بين الفرق (ص٢٦٥)، وفضائح الباطنية (ص١١).
والقرامطة: فرقةٌ مِن الرَّافضة الباطنية، لقبوا بهذا اللقب نسبةً إلى رجل من أهل الكوفة يُقال له: حمدان قرمط، كان مائلاً إلى الزُّهد، فصادفه أحدُ دعاة الباطنية، فعرض عليه دعوةَ الباطنية فاستجابَ له، وصار أحد دعاتِهم في الابتداء، فاستجاب له في دعوته رجالٌ، فسموا قرامطة وقرمطية. مقالات الإسلاميين (ص٢٦)، والفرق بين الفرق (ص٢٦٦)، وفضائح الباطنية (ص٢٢).

(٥) هما أمرانِ: أحدُهما وجوديٌّ والآخر عدميٌّ، لا يجتمعان ولا يرتفعان؛ بل يجب وجودُ أحدِهما دون الآخر. التدمرية للمصنف (ص١٥٤)، والرد على المنطقيين له أيضاً (ص٦٢)، والحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة لزكريا الأنصاري (ص٧٣).

الْبَاطِنِيَّةَ لَا يُنْكِرُونَ اسْماً هُوَ عَلَمٌ مَحْضٌ كَالْمُضْمَرَاتِ[١]، وَإِنَّمَا يُنْكِرُونَ مَا فِي أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى مِنْ صِفَاتِ الْإِثْبَاتِ، فَمَنْ وَافَقَهُمْ عَلَى مَقْصُودِهِمْ كَانَ - مَعَ دَعْوَاهُ الْغُلُوَّ فِي الظَّاهِرِ - مُوَافِقاً لِغُلَاةِ الْبَاطِنِيَّةِ فِي ذَلِكَ، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِ ذَلِكَ.

وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ يَدُلُّ عَلَى ذَاتِهِ، وَعَلَى مَا فِي الِاسْمِ مِنْ صِفَاتِهِ، وَيَدُلُّ أَيْضاً عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي فِي الِاسْمِ الْآخَرِ بِطَرِيقِ اللُّزُومِ[٢].

وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ النَّبِيِّ ﷺ؛ مِثْلُ: مُحَمَّدٍ، وَأَحْمَدَ، وَالْمَاحِي، وَالْحَاشِرِ، وَالْعَاقِبِ. وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْقُرْآنِ؛ مِثْلُ: الْقُرْآنِ[٣]، وَالْفُرْقَانِ، وَالْهُدَى، وَالشِّفَاءِ، وَالْبَيَانِ، وَالْكِتَابِ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.

فَإِذَا كَانَ مَقْصُودُ السَّائِلِ تَعْيِينَ الْمُسَمَّى عَبَّرْنَا[٤] عَنْهُ بِأَيِّ اسْمٍ كَانَ؛

(١) المضمرات: الضمائر؛ أي: أنا، وأنت، وهو... إلخ. انظر: اشتقاق أسماء اللَّه (ص٢٦٠).

(٢) من قوله: «ومَن أنكرَ دلالة أسمائِهِ» إلى هنا لم يرد في أ،ب.
وهذه الدلالات التي ذكرها المصنف مشهورة عند المناطقة وعلماء الأصول وغيرهم، وهي ثلاثة أنواع:
دلالة المطابقة: وهي دلالة اللفظ على كامل معناه.
دلالة التضمُّن: وهي دلالة اللفظ على جزء معناه.
دلالة اللُّزوم: وهي دلالة اللفظ على ملزومه الذهني الخارج عنه. انظر: معيار العلم في فنّ المنطق (ص٧٢)، والتعريفات (ص١٤٠)، وتوضيح الكافية الشافية (ص٢٠٧)، وآداب البحث والمناظرة (ص٢٠)، وشرح الخبيصي على متن تهذيب المنطق (ص١١).

(٣) «مثل: القرآن» ليست في أ،ب،ج.

(٤) في أ،ب: «غيرنا»، وهو تصحيف.

إِذَا عُرِفَ مُسَمَّى هَذَا الِاسْمِ، وَقَدْ يَكُونُ الِاسْمُ عَلَماً، وَقَدْ يَكُونُ[١] صِفَةً.

كَمَنْ يَسْأَلُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى﴾؛ مَا ذِكْرُهُ[٢]؟

فَيُقَالُ لَهُ: هُوَ الْقُرْآنُ مَثَلاً، أَوْ هُوَ[٣] مَا أَنْزَلَهُ مِنَ الْكُتُبِ؛ فَإِنَّ الذِّكْرَ مَصْدَرٌ، وَالْمَصْدَرُ تَارَةً يُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ، وَتَارَةً إِلَى الْمَفْعُولِ[٤].

فَإِذَا قِيلَ: ذِكْرُ اللَّهِ بِالْمَعْنَى الثَّانِي؛ كَانَ مَا يُذْكَرُ بِهِ[٥]؛ مِثْلُ قَوْلِ الْعَبْدِ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

وَإِذَا قِيلَ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ: كَانَ مَا يَذْكُرُهُ هُوَ، وَهُوَ كَلَامُهُ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى﴾؛ لِأَنَّهُ قَالَ قَبْلَ ذَلِكَ: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾، وَهُدَاهُ هُوَ مَا أَنْزَلَهُ مِنَ الذِّكْرِ، وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ۞ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾[٦].

---

(١) «علماً، وقد يكون» ليست في أ،ب.

(٢) في د: «ما ذكر».

(٣) «هو» ليست في د.

(٤) انظر: الأصول في النحو (١/ ٥٢)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٢٤٠).

(٥) «به» ليست في أ،ب،ج.

(٦) في د: «﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ۞ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ﴾».

وَالْمَقْصُودُ: أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ الذِّكْرَ هُوَ كَلَامُهُ الْمُنَزَّلُ، أَوْ هُوَ ذِكْرُ الْعَبْدِ لَهُ[١]، فَسَوَاءٌ قِيلَ: ذِكْرِي كِتَابِي، أَوْ كَلَامِي، أَوْ هُدَايَ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ؛ كَانَ الْمُسَمَّى وَاحِداً[٢].

وَإِنْ كَانَ مَقْصُودُ السَّائِلِ مَعْرِفَةَ مَا فِي الِاسْمِ مِنَ الصِّفَةِ الْمُخْتَصَّةِ[٣]: فَلَابُدَّ مِنْ قَدْرٍ زَائِدٍ عَلَى تَعْيِينِ الْمُسَمَّى؛ مِثْلُ أَنْ يَسْأَلَ عَنِ ﴿ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ﴾، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ اللَّهُ؛ لَكِنَّ مُرَادَهُ[٤]: مَا مَعْنَى كَوْنِهِ قُدُّوساً سَلَاماً مُؤْمِناً؟ وَنَحْوُ ذَلِكَ.

(١) «له» ليست في ج.
(٢) في د: «فإنَّ المسمَّى واحدٌ».
(٣) في د زيادة: «به».
(٤) «مراده» ليست في أ، ب.

إِذَا عُرِفَ هَذَا؛ فَالسَّلَفُ كَثِيراً مَا يُعَبِّرُونَ عَنِ الْمُسَمَّى بِعِبَارَةٍ تَدُلُّ عَلَى عَيْنِهِ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الصِّفَةِ مَا لَيْسَ فِي الِاسْمِ الْآخَرِ[١]؛ كَمَنْ يَقُولُ: أَحْمَدُ هُوَ الْحَاشِرُ، وَالْمَاحِي، وَالْعَاقِبُ، وَالْقُدُّوسُ هُوَ: الْغَفُورُ، الرَّحِيمُ.

أَيْ: أَنَّ الْمُسَمَّى وَاحِدٌ، لَا أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ هِيَ هَذِهِ الصِّفَةُ[٢]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا لَيْسَ اخْتِلَافَ تَضَادٍّ كَمَا يَظُنُّهُ بَعْضُ النَّاسِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: تَفْسِيرُهُمْ لِلصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ الْقُرْآنُ[٣]؛ أَيِ: اتِّبَاعُهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ الَّذِي رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ - وَرَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ[٤] مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ -: «**هُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينُ، وَهُوَ[٥] الذِّكْرُ الْحَكِيمُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ**»[٦].

---

(١) هذا هو الصنف الأول في تنوع التفسير عند السلف.

(٢) في د: «هي هذه» بدل: «هذه الصفة».

(٣) وممن فسره بذلك: عليُّ بن أبي طالب، وعبد اللَّه بنُ مسعود ﷺ. تفسير الطبري (١/ ١٧٣)، وزاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي (١/ ١٥).

(٤) هو: أحمدُ بن عبد اللَّه بن أحمد الأصبهانيُّ، أبو نعيم، كان من الأعلام المحدثين، وأكابر الحفاظ الثقات، له: حلية الأولياء، ومعرفة الصحابة، ودلائل النبوة، وتاريخ أصبهان، ولد في سنة (٣٣٦هـ)، وتوفي بأصبهان سنة (٤٣٠هـ). وفيات الأعيان (١/ ٩١)، وتاريخ الإسلام (٩/ ٤٦٨).

(٥) «هو» ليست في د، وضرب عليها في ج.

(٦) أخرجه أحمد (٧٠٤)، والترمذي (٢٩٠٦)، وابن أبي شيبة (٣٠٠٠٧)، والدارمي (٣/ ٢١٦)، والبزار (٨٣٦)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٥/ ٢٥٣).
قال الترمذي عقب الحديث: «هذا حديثٌ غريب، لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه، وإسناده مجهولٌ، وفي الحارث مقال».

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ الْإِسْلَامُ[١]؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي حَدِيثِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ ﷺ - الَّذِي رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ -: «**ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً صِرَاطاً مُسْتَقِيماً، وَعَلَى جَنَبَتَيِ الصِّرَاطِ[٢] سُورَانِ، وَفِي السُّورَيْنِ أَبْوَابٌ مُفَتَّحَةٌ، وَعَلَى الْأَبْوَابِ سُتُورٌ مُرْخَاةٌ، وَدَاعٍ يَدْعُو مِنْ فَوْقِ الصِّرَاطِ، وَدَاعٍ يَدْعُو عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ، قَالَ: فَالصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ هُوَ الْإِسْلَامُ، وَالسُّورَانِ حُدُودُ اللَّهِ، وَالْأَبْوَابُ الْمُفَتَّحَةُ مَحَارِمُ اللَّهِ، وَالدَّاعِي عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ كِتَابُ اللَّهِ، وَالدَّاعِي[٣] فَوْقَ الصِّرَاطِ وَاعِظُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ**»[٤].

فَهَذَانِ الْقَوْلَانِ مُتَّفِقَانِ؛ لِأَنَّ دِينَ الْإِسْلَامِ هُوَ[٥] اتِّبَاعُ الْقُرْآنِ؛ وَلَكِنْ كُلٌّ مِنْهُمَا نَبَّهَ[٦] عَلَى وَصْفٍ غَيْرِ الْوَصْفِ الْآخَرِ، كَمَا أَنَّ لَفْظَ «صِرَاطٍ» يُشْعِرُ بِوَصْفٍ[٧] ثَالِثٍ.

---

(١) وممَّن فسره بذلك: جابر وابن مسعود وابن عباس ﷺ. تفسير الطبري (١/ ١٧٣-١٧٤)، وزاد المسير (١/ ١٥).

(٢) جنبَتَي الصراط: ناحِيتيهُ وجانِبيه. الغريبين في القرآن والحديث (١/ ٣٧٥)، ومشارق الأنوار (١/ ١٥٥)، والنهاية (١/ ٣٠٣).

(٣) في د زيادة: «على».

(٤) أخرجه أحمد (١٧٦٣٤)، والترمذي (٢٨٥٩) - وقال: «حسن غريب» -، والنسائي في الكبرى (١١٣٤٣)، والحاكم (٢٤٥)، وقال «هذا حديث صحيحٌ على شرط مسلم ولا أعرف له علَّة».

(٥) «هو» ليست في ب، وفي د «وهو».

(٦) «نبَّه» سقطت من د.

(٧) في أ،ب،ج: «بلفظ»، والمثبت من د، وهو موافق للإتقان (٦/ ٢٢٧٨).

وَكَذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: هُوَ[١] السُّنَّةُ وَالْجَمَاعَةُ[٢]، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: هُوَ طَرِيقُ الْعُبُودِيَّةِ[٣]، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: هُوَ طَاعَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.

فَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ أَشَارُوا إِلَى ذَاتٍ وَاحِدَةٍ؛ لَكِنْ وَصَفَهَا كُلٌّ[٤] مِنْهُمْ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهَا.

(١) في د: «هي».

(٢) وهو قول سهل بن عبد اللَّه التستري. معالم التنزيل في تفسير القرآن (١/ ٥٤)، والكشف والبيان عن تفسير القرآن (٢/ ٤٤٩).

(٣) وهو قول أبي سليمان الدّاراني. الكشف والبيان (٢/ ٤٤٨).

(٤) «كلٌّ» سقطت من د.

الصِّنْفُ الثَّانِي: أَنْ يَذْكُرَ كُلٌّ مِنْهُمْ مِنَ الِاسْمِ الْعَامِّ بَعْضَ أَنْوَاعِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ، وَتَنْبِيهِ الْمُسْتَمِعِ عَلَى النَّوْعِ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْحَدِّ الْمُطَابِقِ لِلْمَحْدُودِ[١] فِي عُمُومِهِ وَخُصُوصِهِ، مِثْلُ سَائِلٍ أَعْجَمِيٍّ سَأَلَ عَنْ مُسَمَّى لَفْظِ الْخُبْزِ؛ فَأُرِيَ رَغِيفاً، وَقِيلَ لَهُ: هَذَا، فَالْإِشَارَةُ إِلَى نَوْعِ هَذَا، لَا إِلَى[٢] الرَّغِيفِ وَحْدَهُ.

مِثَالُ ذَلِكَ[٣]: مَا نُقِلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾.

فَمَعْلُومٌ أَنَّ الظَّالِمَ لِنَفْسِهِ يَتَنَاوَلُ الْمُضَيِّعَ لِلْوَاجِبَاتِ، وَالْمُنْتَهِكَ لِلْمُحَرَّمَاتِ، وَالْمُقْتَصِدَ يَتَنَاوَلُ فَاعِلَ الْوَاجِبَاتِ، وَتَارِكَ الْمُحَرَّمَاتِ، وَالسَّابِقَ يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ سَبَقَ فَتَقَرَّبَ بِالْحَسَنَاتِ مَعَ الْوَاجِبَاتِ.

فَالْمُقْتَصِدُونَ هُمْ أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾، ثُمَّ إِنَّ كُلّاً مِنْهُمْ يَذْكُرُ هَذَا فِي نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّاعَاتِ.

كَقَوْلِ الْقَائِلِ: السَّابِقُ: الَّذِي يُصَلِّي فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَالْمُقْتَصِدُ: الَّذِي يُصَلِّي فِي أَثْنَائِهِ، وَالظَّالِمُ لِنَفْسِهِ: الَّذِي يُؤَخِّرُ الْعَصْرَ إِلَى الِاصْفِرَارِ.

أَوْ يَقُولُ[٤]: السَّابِقُ وَالْمُقْتَصِدُ وَالظَّالِمُ قَدْ ذَكَرَهُمْ فِي آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ الْمُحْسِنَ بِالصَّدَقَةِ، وَالظَّالِمَ بِأَكْلِ الرِّبَا، وَالْعَادِلَ بِالْبَيْعِ.

---

(١) في د: «المحدوده».

(٢) في د زيادة: «هذا».

(٣) في ج: «مثاله ذلك»، وهو تصحيف.

(٤) في أ، ب: «ويقول».

وَالنَّاسُ فِي الْأَمْوَالِ: إِمَّا مُحْسِنٌ، وَإِمَّا عَادِلٌ[١]، وَإِمَّا ظَالِمٌ، فَالسَّابِقُ[٢]: الْمُحْسِنُ بِأَدَاءِ الْمُسْتَحَبَّاتِ مَعَ الْوَاجِبَاتِ، وَالظَّالِمُ: آكِلُ الرِّبَا وَمَانِعُ الزَّكَاةِ، وَالْمُقْتَصِدُ: الَّذِي يُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ وَلَا يَأْكُلُ الرِّبَا، وَأَمْثَالُ هَذِهِ الْأَقَاوِيلِ[٣].

فَكُلُّ قَوْلٍ فِيهِ ذِكْرُ نَوْعٍ دَخَلَ فِي الْآيَةِ، ذُكِرَ لِتَعْرِيفِ الْمُسْتَمِعِ بِتَنَاوُلِ الْآيَةِ لَهُ، وَتَنْبِيهِهِ بِهِ عَلَى نَظِيرِهِ؛ فَإِنَّ التَّعْرِيفَ بِالْمِثَالِ قَدْ يَسْهُلُ أَكْثَرَ مِنَ التَّعْرِيفِ بِالْحَدِّ الْمُطَابِقِ[٤]، وَالْعَقْلُ السَّلِيمُ يَتَفَطَّنُ لِلنَّوْعِ، كَمَا يَتَفَطَّنُ إِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى رَغِيفٍ فَقِيلَ لَهُ[٥]: هَذَا هُوَ الْخُبْزُ.

---

(١) في أ، د: «عدل».

(٢) «فالسَّابق» سقطت من د.

(٣) انظر: جامع البيان (١٩/ ٣٦٧)، وتفسير الثعلبي (٨/ ١٠٩-١١١)، وزاد المسير في علم التفسير (٣/ ٥١١)، وتفسير القرطبي (١٤/ ٣٤٦)، والدر المنثور (٧/ ٢٣).

(٤) في أ،ب،ج: «المطلق».
والحدُّ: قولٌ دال على ماهية الشيء. التعريفات للجرجاني (ص٨٣).

(٥) «له» ليست في د.

وَقَدْ يَجِيءُ[١] كَثِيراً مِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُمْ: هَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ[٢] فِي كَذَا، لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ الْمَذْكُورُ شَخْصاً؛ كَأَسْبَابِ النُّزُولِ الْمَذْكُورَةِ فِي التَّفْسِيرِ.

كَقَوْلِهِمْ: إِنَّ آيَةَ الْمُظَاهِرِ[٣] نَزَلَتْ فِي امْرَأَةِ أَوْسِ بْنِ الصَّامِتِ[٤]، وَإِنَّ آيَةَ اللِّعَانِ نَزَلَتْ فِي عُوَيْمِرٍ الْعَجْلَانِيِّ، أَوْ هِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ[٥]، وَإِنَّ آيَةَ الْكَلَالَةِ نَزَلَتْ فِي جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ[٦]، وَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿أَوَأَنَّهُم بِئْسَمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ نَزَلَتْ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ[٧] وَالنَّضِيرِ[٨]، وَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ

(١) في ب،ج زيادة: «هذا».

(٢) في د: «نزلت هذه الآية» بتقديمٍ وتأخير.

(٣) في د: «الظهار».

(٤) في أ: «ثابت بن قيس»، وفي ج، د: «ثابت بن قيس بن شمَّاس».
والحديث أخرجه أحمد (٢٧٣١٩)، وأبو داود (٢٢١٤)، والنسائي (٣٤٦٠)، وابن ماجه (٢٠٦٣) من حديث خولة بنت ثعلبة رضي الله عنها، وأصله في البخاري معلَّقاً (٩/ ١١٧)، وانظر: تفسير الطبري (٢٢/ ٤٤٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠/ ٣٣٤٢)، وتفسير البغوي (٨/ ٤٧).

(٥) أخرجه البخاري (٤٧٤٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ومسلم (١٤٩٦) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وانظر: تفسير الطبري (١٧/ ١٨١)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٣٥)، وتفسير البغوي (٦/ ١٢).

(٦) أخرجه البخاري (١٩٤)، مسلم (١٦١٦) من حديث جابر رضي الله عنه، وانظر: تفسير الطبري (٧/ ٧١٥)، وتفسير ابن أبي حاتم، (٤/ ١١٢٦)، وتفسير البغوي (٢/ ١٧٩).

(٧) بنو قُريظة: قبيلة يهودية، وهم إخوان بني النضير؛ من أولاد هارون النبي عليه السلام، سكنوا قلعة منيعة بقرب المدينة فنسبت إليهم، غزاهم النبي ﷺ عقب غزوة الخندق. الأنساب للسمعاني (١٠/ ٣٧٩)، واللباب في تهذيب الأنساب (٣/ ٢٦).

(٨) بنو النضير: قبيلة يهوديّةٌ، كانوا يسكنون العوالي بالمدينة، ومِن مواطنهم: وادي بطحان والبويرة. الأنساب للسمعاني (١٣/ ١٢٨)، والمعالم الأثيرة (ص٢٨٨).
أخرجه أحمد (٣٤٣٤)، وأبو داود (٣٥٩١)، والنسائي (٤٧٣٣)، وابن حبان (٤٣٠٨) =

دُبُرَهُۥ﴾ نَـزَلَـتْ فِـي بَـدْرٍ[١]، وَإِنَّ قَـوْلَـهُ: ﴿شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ نَزَلَتْ فِي قَضِيَّةِ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ، وَعَدِيِّ[٢] بْنِ بَدَّاءٍ[٣]، وَقَوْلِ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه: «إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ نَزَلَتْ فِينَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ...» الْحَدِيثَ[٤].

وَنَظَائِرُ هَذَا كَثِيرٌ مِمَّا يَذْكُرُونَ أَنَّهُ نَزَلَ فِي قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ، أَوْ فِي قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ - الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى -، أَوْ فِي قَوْمٍ مِنَ[٥] الْمُؤْمِنِينَ.

فَالَّذِينَ قَالُوا [ذَلِكَ][٦] لَمْ يَقْصِدُوا أَنَّ حُكْمَ الْآيَةِ مُخْتَصٌّ بِأُولَئِكَ الْأَعْيَانِ دُونَ غَيْرِهِمْ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ مُسْلِمٌ وَلَا عَاقِلٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

= من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وانظر: تفسير الطبري (١٠/ ٣٢٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١١٣٦).

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٤٨)، والنسائي في الكبرى (٨٩٠٩)، والحاكم (٢/ ٣٥٧) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

(٢) في ج: «وعادي».

(٣) أخرجه البخاري (٢٧٨٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وانظر: تفسير الطبري (٩/ ٨٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١٢٣١)، وتفسير البغوي (٣/ ١١١).

(٤) أخرجه أبو داود (٢٥١٢)، والترمذي (٢٩٧٢)، والنسائي في الكبرى (١١١٣٩)، وابن حبان (٤٢٧٨) من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب»، وانظر: تفسير الطبري (٣/ ٣٢٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣٣٠)، وتفسير البغوي (١/ ٢١٦).

(٥) «من» سقطت من د.

(٦) زيادة من المطبوع يكمل بها المعنى.

وَالنَّاسُ وَإِنْ تَنَازَعُوا فِي اللَّفْظِ الْعَامِّ الْوَارِدِ عَلَى سَبَبٍ؛ هَلْ يَخْتَصُّ بِسَبَبِهِ؟ فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ: إِنَّ عُمُومَاتِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ تَخْتَصُّ بِالشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ[١]، وَإِنَّمَا غَايَةُ مَا يُقَالُ: إِنَّهَا تَخْتَصُّ بِنَوْعِ ذَلِكَ الشَّخْصِ، فَتَعُمُّ[٢] مَا يُشْبِهُهُ، لَا يَكُونُ الْعُمُومُ فِيهَا بِحَسَبِ اللَّفْظِ.

وَالْآيَةُ الَّتِي لَهَا سَبَبٌ مُعَيَّنٌ إِنْ كَانَتْ أَمْراً أَوْ نَهْياً؛ فَهِيَ مُتَنَاوِلَةٌ لِذَلِكَ الشَّخْصِ وَغَيْرِهِ[٣] مِمَّنْ كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ، وَإِنْ كَانَ خَبَراً بِمَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ؛ فَهِيَ مُتَنَاوِلَةٌ لِذَلِكَ الشَّخْصِ، وَلِمَنْ[٤] كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ.

---

(١) في ج: «المعني».

(٢) في ب،ج: «فيعم» بالياء، وفي أ: بالوجهين.

(٣) في د «ولغيره».

(٤) في ب،ج: «وغيره ممَّن» بدل: «ولمن».

وَمَعْرِفَةُ سَبَبِ النُّزُولِ يُعِينُ[١] عَلَى فَهْمِ الْآيَةِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِالسَّبَبِ يُورِثُ[٢] الْعِلْمَ بِالْمُسَبَّبِ؛ وَلِهَذَا كَانَ أَصَحُّ قَوْلَيِ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعْرَفْ مَا نَوَاهُ الْحَالِفُ؛ رَجَعَ إِلَى سَبَبِ يَمِينِهِ وَمَا هَيَّجَهَا وَأَثَارَهَا[٣].

وَقَوْلُهُمْ: **نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي كَذَا يُرَادُ بِهِ تَارَةً أَنَّهُ[٤] سَبَبُ النُّزُولِ، وَيُرَادُ بِهِ تَارَةً أَنَّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي الْآيَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ السَّبَبَ**، كَمَا تَقُولُ: عُنِيَ بِهَذِهِ الْآيَةِ كَذَا.

---

(١) في أ: «تعين» بالتاء والياء.

(٢) في ج: «مورِّث».

(٣) انظر: اختلاف الأئمة العلماء (٢/ ٣٦٣)، والمغني لابن قدامة (٧/ ٤٧١).

(٤) في د: «أنَّها».

وَقَدْ تَنَازَعَ الْعُلَمَاءُ فِي قَوْلِ الصَّاحِبِ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي كَذَا؛ هَلْ يَجْرِي مَجْرَى الْمُسْنَدِ[١] - كَمَا يَذْكُرُ السَّبَبَ الَّذِي أُنْزِلَتْ لِأَجْلِهِ -؟ أَوْ يَجْرِي مَجْرَى التَّفْسِيرِ مِنْهُ الَّذِي لَيْسَ بِمُسْنَدٍ؟[٢]

فَالْبُخَارِيُّ يُدْخِلُهُ فِي الْمُسْنَدِ[٣]، وَغَيْرُهُ لَا يُدْخِلُهُ فِي الْمُسْنَدِ، وَأَكْثَرُ الْمَسَانِدِ عَلَى هَذَا الِاصْطِلَاحِ؛ كَمُسْنَدِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا ذَكَرَ سَبَباً نَزَلَتْ عَقِبَهُ[٤]؛ فَإِنَّهُمْ كُلَّهُمْ يُدْخِلُونَ مِثْلَ هَذَا فِي الْمُسْنَدِ.

وَإِذَا عُرِفَ هَذَا؛ فَقَوْلُ أَحَدِهِمْ: نَزَلَتْ فِي كَذَا، لَا يُنَافِي قَوْلَ الْآخَرِينَ[٥]: نَزَلَتْ فِي كَذَا؛ إِذَا كَانَ اللَّفْظُ يَتَنَاوَلُهُمَا، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي التَّفْسِيرِ بِالْمِثَالِ.

وَإِذَا ذَكَرَ أَحَدُهُمْ لَهَا سَبَباً نَزَلَتْ لِأَجْلِهِ، وَذَكَرَ الْآخَرُ سَبَباً؛ فَقَدْ يُمْكِنُ صِدْقُهُمَا، بِأَنْ تَكُونَ[٦] نَزَلَتْ عَقِيبَ[٧] تِلْكَ الْأَسْبَابِ، أَوْ تَكُونَ[٨] نَزَلَتْ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً لِهَذَا السَّبَبِ، وَمَرَّةً لِهَذَا السَّبَبِ.

---

(١) المسند: المرفوع. الكفاية في علم الرواية (١/ ٢١)، ومقدمة ابن الصلاح (ص٤٣).

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث (ص١٩)، ومقدمة ابن الصلاح (ص٥٠).

(٣) المسند: المرفوع إلى النبي صلى اللّه عليه وسلم بسند ظاهره الاتصال. انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٤٢).

(٤) في ب،ج: «عقيبه».

(٥) في د: «الآخر».

(٦) في أ،ج: «يكون» بالياء، ولم تنقط في ب.

(٧) في د: «عقب».

(٨) في أ، ب: «يكون» بالياء، ولم تنقط في ب.

وَهَذَانِ الصِّنْفَانِ[١] اللَّذَانِ ذَكَرْنَاهُمَا فِي تَنَوُّعِ التَّفْسِيرِ - تَارَةً لِتَنَوُّعِ[٢] الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَتَارَةً لِذِكْرِ[٣] بَعْضِ أَنْوَاعِ الْمُسَمَّى وَأَقْسَامِهِ؛ كَالتَّمْثِيلَاتِ -: هِيَ الْغَالِبُ فِي تَفْسِيرِ سَلَفِ الْأُمَّةِ الَّذِي يُظَنُّ أَنَّهُ مُخْتَلِفٌ.

(١) في أ،ج: «الصفتان».
(٢) في أ،ب: «كتنوع»، والمثبت من ج،د، وهو موافق للإتقان (٦/ ٢٢٧٩).
(٣) في أ،ب: «كذكر»، والمثبت من ج،د، وهو موافق للإتقان (٦/ ٢٢٧٩).

وَمِنَ التَّنَازُعِ الْمَوْجُودِ عَنْهُمْ: مَا يَكُونُ اللَّفْظُ فِيهِ مُحْتَمِلاً[١] لِلْأَمْرَيْنِ؛ إِمَّا لِكَوْنِهِ **مُشْتَرَكاً**[٢] فِي اللُّغَةِ؛ كَلَفْظِ: ﴿قَسْوَرَةٍ﴾ الَّذِي يُرَادُ بِهِ الرَّامِي، وَيُرَادُ بِهِ الْأَسَدُ[٣]، وَلَفْظِ: ﴿عَسْعَسَ﴾ الَّذِي يُرَادُ بِهِ إِقْبَالُ اللَّيْلِ وَإِدْبَارُهُ[٤].

وَإِمَّا لِكَوْنِهِ **مُتَوَاطِئاً**[٥] فِي الْأَصْلِ، لَكِنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَحَدُ النَّوْعَيْنِ، أَوْ أَحَدُ الشَّخْصَيْنِ[٦]؛ كَالضَّمَائِرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۞ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾، وَكَلَفْظِ: الْفَجْرِ، وَالشَّفْعِ، وَالْوَتْرِ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَمِثْلُ هَذَا قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ كِلَا[٧] الْمَعَانِي الَّتِي قَالَتْهَا السَّلَفُ، وَقَدْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ.

فَالْأَوَّلُ: إِمَّا لِكَوْنِ الْآيَةِ نَزَلَتْ مَرَّتَيْنِ، فَأُرِيدَ بِهَا هَذَا تَارَةً، وَهَذَا تَارَةً، وَإِمَّا لِكَوْنِ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ مَعْنَيَاهُ؛ إِذْ قَدْ جَوَّزَ

(١) في أ،ب: «محملا».

(٢) اللفظ المشترك هو: اللفظُ الموضوعُ لحقيقتين مختلفتين أو أكثر؛ وضعاً أولاً من حيث هما كذلك. انظر: المحصول للرازي (١/ ٢٦١)، ونهاية الوصول لدراية الأصول (١/ ٢١٣).

(٣) انظر: تفسير الطبري (٢٣/ ٤٥٦)، والصحاح (٢/ ٧٩١).

(٤) انظر: تفسير الطبري (٢٤/ ١٦٠)، وتهذيب اللغة (١/ ٦٢).

(٥) المتواطئ: اللفظُ الذي يشتركُ في معناه كثيرون على جهة التساوي، وسُمِّي متواطئاً لأن أفرادَه تواطأتْ فيه، أي: توافقتْ، كأسماء الأجناس المختلفة. انظر: لوامع الأسرار (ص٤٥)، والمحصول للرازي (١/ ٢٢٧)، ومجموع الفتاوى (٣/ ١٩١)، وشرح السلم المنورق للقويسني (ص٧٥).

(٦) في أ،ب،د: «الشيئين»، والمثبت من ج، وهو موافق للإتقان (٦/ ٢٢٧٩).

(٧) كذا في جميع النسخ والإتقان، وفي المطبوعات: «كلّ».

ذَلِكَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ؛ الْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنْبَلِيَّةِ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ(١).

وَإِمَّا لِكَوْنِ اللَّفْظِ مُتَوَاطِئاً، فَيَكُونُ عَامّاً إِذَا لَمْ يَكُنْ لِتَخْصِيصِهِ مُوجِبٌ، فَهَذَا النَّوْعُ إِذَا صَحَّ فِيهِ الْقَوْلَانِ كَانَ مِنَ الصِّنْفِ الثَّانِي.

(١) انظر: الفصول في الأصول (١/ ٧٩)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ٢٤٢)، والبرهان في أصول الفقه (١/ ١٢١)، وشرح الكوكب المنير (٣/ ١٨٩)، والبحر المحيط (٢/ ٣٨٤).

وأهل الكلام: هم المشتغلون بعلم الكلام، وهو عند أهله: علمٌ يُقتدر معه على إثبات العقائد الدينية ودفع الشبه عنها بالعقل، وحقيقته عند السلف كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «حقيقة عرفية فيمن يتكلم في الدين بغير طريقة المرسلين». انظر: المواقف للإيجي (١/ ٣١)، ومقدمة ابن خلدون (ص٤٥٨)، ومجموع الفتاوى (١٢/ ١٤٠، ٤٦١).

وَمِنَ الْأَقْوَالِ الْمَوْجُودَةِ عَنْهُمْ، وَيَجْعَلُهَا بَعْضُ النَّاسِ اخْتِلَافاً: أَنْ يُعَبِّرُوا عَنِ الْمَعَانِي بِأَلْفَاظٍ مُتَقَارِبَةٍ لَا مُتَرَادِفَةٍ، فَإِنَّ التَّرَادُفَ فِي اللُّغَةِ قَلِيلٌ، وَأَمَّا فِي أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ فَإِمَّا نَادِرٌ وَإِمَّا مَعْدُومٌ، وَقَلَّ أَنْ يُعَبَّرَ عَنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ يُؤَدِّي جَمِيعَ مَعْنَاهُ؛ بَلْ يَكُونُ فِيهِ تَقْرِيبٌ لِمَعْنَاهُ، وَهَذَا مِنْ أَسْبَابِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ.

فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: ﴿يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا﴾ إِنَّ الْمَوْرَ هُوَ الْحَرَكَةُ، كَانَ تَقْرِيباً؛ إِذِ الْمَوْرُ حَرَكَةٌ خَفِيفَةٌ سَرِيعَةٌ[١].

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: الْوَحْيُ الْإِعْلَامُ، أَوْ قِيلَ: ﴿أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ، أَوْ قِيلَ: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ أَيْ: أَعْلَمْنَا[٢]، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ، فَهَذَا كُلُّهُ تَقْرِيبٌ لَا تَحْقِيقٌ؛ فَإِنَّ الْوَحْيَ هُوَ إِعْلَامٌ سَرِيعٌ خَفِيٌّ، وَالْقَضَاءُ إِلَيْهِمْ[٣] أَخَصُّ مِنَ الْإِعْلَامِ؛ فَإِنَّ فِيهِ إِنْزَالاً إِلَيْهِمْ وَإِيحَاءً إِلَيْهِمْ، وَالْعَرَبُ تُضَمِّنُ الْفِعْلَ[٤] مَعْنَى الْفِعْلِ فَتُعَدِّيهِ تَعْدِيَتَهُ[٥].

وَمِنْ هُنَا غَلِطَ مَنْ جَعَلَ بَعْضَ الْحُرُوفِ تَقُومُ مَقَامَ بَعْضٍ؛ كَمَا يَقُولُونَ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾؛ أَيْ: مَعَ نِعَاجِهِ[٦]، وَ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾؛ أَيْ: مَعَ اللَّهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

(١) انظر: الصحاح (٢/ ٨٢٠)، وتفسير القرطبي (١٧/ ٦٣).
(٢) في د: «علماً».
(٣) في د: «لهم».
(٤) «الفعل» سقطت من د.
(٥) انظر: الخصائص لابن جني (٢/ ٣١٠).
(٦) «أي: مع نعاجه» سقطت من ج، د.

وَالتَّحْقِيقُ مَا قَالَهُ نُحَاةُ الْبَصْرَةِ مِنَ التَّضْمِينِ[١]، فَسُؤَالُ النَّعْجَةِ تَضَمَّنَ جَمْعَهَا وَضَمَّهَا إِلَى نِعَاجِهِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ ضُمِّنَ مَعْنَى يُزِيغُونَك وَيَصُدُّونَكَ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ ضُمِّنَ يَرْوَى بِهَا[٢].

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ ضُمِّنَ مَعْنَى نَجَّيْنَاهُ وَخَلَّصْنَاهُ، وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ.

وَمَنْ قَالَ: ﴿لَا رَيْبَ﴾: لَا شَكَّ؛ فَهَذَا تَقْرِيبٌ، وَإِلَّا فَالرَّيْبُ فِيهِ اضْطِرَابٌ وَحَرَكَةٌ[٣]، كَمَا قَالَ ﷺ: «**دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ**»[٤]، وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ: «مَرَّ بِظَبْيٍ حَاقِفٍ[٥]، فَقَالَ: **لَا يَرِيبُهُ أَحَدٌ**[٦]»[٧]،

(١) في ج،د: «التضمن».
انظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص٤٦).

(٢) «وكذلك قوله: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ ضمن يروى بها» تأخرت في ب،ج،د، بعد قوله: «وخلصناه» في السطر الآتي.

(٣) انظر: المغرب في ترتيب المعرب (١/ ٢٥٦).

(٤) أخرجه أحمد (١٧٢٣)، والترمذي (٢٥١٨)، والنسائي (٥٧١١)، وابن حبان (٢٢٠٧)، والحاكم (٢١٦٩) من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما. قال الترمذي: «هذا حديث صحيح»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرِّجاه».

(٥) حاقف: نائم قدِ انحنَى في نومه. غريب الحديث لأبي عبيد (٢/ ١٨٨)، ومشارق الأنوار (١/ ٢١٠)، والنهاية (١/ ٤١٣).

(٦) لا يريبه أحد: لا يتعرَّض له ويزعجه. النهاية (٢/ ٢٨٧).

(٧) أخرجه مالك (١٢٨١)، والنسائي (٢٨١٨)، وابن حبان (٥٥٨٤) من حديث زيد بن كعب البهزي رضي الله عنه.

فَكَمَا أَنَّ الْيَقِينَ[١] ضُمِّنَ السُّكُونَ وَالطُّمَأْنِينَةَ؛ فَالرَّيْبُ ضِدُّهُ، وَلَفْظُ الشَّكِّ وَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ هَذَا الْمَعْنَى؛ لَكِنَّ لَفْظَهُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾: هَذَا الْقُرْآنُ، فَهَذَا تَقْرِيبٌ؛ لِأَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ وَاحِداً، فَالْإِشَارَةُ بِجِهَةِ الْحُضُورِ غَيْرُ الْإِشَارَةِ بِجِهَةِ الْبُعْدِ وَالْغَيْبَةِ، وَلَفْظُ الْكِتَابِ يَتَضَمَّنُ مِنْ كَوْنِهِ مَكْتُوباً مَضْمُوماً مَا[٢] لَا يَتَضَمَّنُهُ لَفْظُ الْقُرْآنِ مِنْ كَوْنِهِ مَقْرُوءاً[٣] مُظْهَراً بَادِياً، فَهَذِهِ الْفُرُوقُ مَوْجُودَةٌ فِي الْقُرْآنِ.

فَإِذَا قَالَ أَحَدُهُمْ: ﴿أَن تُبْسَلَ﴾؛ أَيْ: تُحْبَسَ[٤]، وَقَالَ الْآخَرُ: تُرْتَهَنَ[٥]، وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ لَمْ يَكُنْ مِنِ اخْتِلَافِ التَّضَادِّ، وَإِنْ كَانَ الْمَحْبُوسُ قَدْ يَكُونُ مُرْتَهَناً، وَقَدْ لَا يَكُونُ؛ إِذْ هَذَا تَقْرِيبٌ لِلْمَعْنَى كَمَا تَقَدَّمَ[٦].

---

(١) في د: «النفس»، وهو تصحيف.

(٢) «ما» سقطت من د.

(٣) في د: «مقرراً»، وهو تصحيف.

(٤) وهو قول قتادة. انظر: جامع البيان (١١/ ٤٤٣)، ومفاتيح الغيب (١٣/ ٢٤).

(٥) وهو قول الفرَّاء. انظر: الكشف والبيان (٤/ ١٥٨)، والنكت والعيون (٢/ ١٣٠).

(٦) تفسير البغوي (٢/ ١٣٣)، وتفسير الرازي (١٣/ ٢٤).

وَجَمْعُ[١] عِبَارَاتِ السَّلَفِ فِي مِثْلِ هَذَا نَافِعٌ جِدّاً؛ فَإِنَّ مَجْمُوعَ عِبَارَاتِهِمْ أَدَلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ مِنْ عِبَارَةٍ أَوْ عِبَارَتَيْنِ.

وَمَعَ[٢] هَذَا؛ فَلَابُدَّ مِنِ اخْتِلَافٍ مُحَقَّقٍ بَيْنَهُمْ، كَمَا يُوجَدُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْأَحْكَامِ.

وَنَحْنُ نَعْلَمُ[٣] أَنَّ عَامَّةَ مَا يُضْطَرُّ إِلَيْهِ عُمُومُ النَّاسِ مِنَ الِاخْتِلَافِ مَعْلُومٌ، بَلْ مُتَوَاتِرٌ عِنْدَ الْعَامَّةِ أَوِ الْخَاصَّةِ[٤]؛ كَأَعْدَادِ الصَّلَوَاتِ، وَمَقَادِيرِ رُكُوعِهَا، وَمَوَاقِيتِهَا، وَفَرَائِضِ الزَّكَاةِ، وَنُصُبِهَا[٥]، وَتَعْيِينِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَالطَّوَافِ، وَالْوُقُوفِ، وَرَمْيِ الْجِمَارِ، وَالْمَوَاقِيتِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

---

(١) في أ،ب: «وجميع».

(٢) في د: «ومن».

(٣) في د: «ونحوه فعُلم» بدل: «ونحن نعلم».

(٤) في د: «والخاصة».

(٥) النصب: جمع (نصاب)، وهو القدر من المال الذي تجب فيه الزكاة إذا بلغه. الصحاح (١/ ٢٢٥)، وطلبة الطلبة (ص١٦).

ثُمَّ اخْتِلَافُ الصَّحَابَةِ فِي الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ، وَفِي الْمُشَرَّكَةِ[١]، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لَا يُوجِبُ رَيْباً فِي جُمْهُورِ مَسَائِلِ الْفَرَائِضِ، بَلْ مَا[٢] يَحْتَاجُ إِلَيْهِ عَامَّةُ النَّاسِ - وَهُوَ عَمُودُ النَّسَبِ؛ مِنَ الْآبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ، وَالْكَلَالَةِ[٣]؛ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ، وَمِنْ نِسَائِهِمْ كَالْأَزْوَاجِ -؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَ فِي الْفَرَائِضِ ثَلَاثَ آيَاتٍ مُفَصَّلَةٍ، ذَكَرَ فِي[٤] الْأُولَى: الْأُصُولَ وَالْفُرُوعَ، وَذَكَرَ فِي الثَّانِيَةِ: الْحَاشِيَةَ الَّتِي تَرِثُ بِالْفَرْضِ[٥]؛ كَالزَّوْجَيْنِ وَوَلَدِ الْأُمِّ، وَفِي الثَّالِثَةِ: الْحَاشِيَةَ الْوَارِثَةَ بِالتَّعْصِيبِ[٦]، وَهُمُ الْإِخْوَةُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ.

وَاجْتِمَاعُ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ نَادِرٌ، وَلِهَذَا لَمْ يَقَعْ فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ.

---

(١) المسألة المشرَّكة: هي المعروفة بـ«اليَمِّيَّة»، و«الحَجَرية»، و«المنبرية»، و«الحِمارية»، وسُمِّيت مشركة لأنه يبحث فيها في إثبات الشركة بين الإخوة الذين هم عصبة وبين الزوج والأم والأختين لأم. المنتقى شرح الموطأ للباجي (٦/ ٢٣١)، وطلبة الطلبة (ص١٧١)، والمغني لابن قدامة (٦/ ٢٧٩)، والفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية (ص٩٠).

(٢) في النسخ: «مما»، وفي مطبوعتي الشطي والخطيب: «فيما»، والمثبت من مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٤٣)، وبه يستقيم المعنى.

(٣) الكلالة في قول الجمهور: مَن ليس له ولدٌ، ولا والدٌ، فشُرط في توريثهم عدمُ الولد والوالد، والولد يشمل الذكر والأنثى، والوالد يشمل الأب والجدَّ. طلبة الطلبة (ص١٧٠)، والمغني لابن قدامة (٦/ ٢٦٨).

(٤) «في» سقطت من د.

(٥) «بالفرض» سقطت من د.

(٦) التعصيب: تفعيل من العصبة، وهي لغةً: قرابة الرجل لأبيه، سُمُّوا بها لأنهم عصبوا به، أي: أحاطوا به. انظر: تهذيب اللغة (٢/ ٣٠)، والفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية (ص٧٢).
واصطلاحاً: هو الوارث بغيرِ تقدير، وإذا كان معه ذو فرضٍ أخذ ما فَضَل عنه، قلَّ أو كثر، وإن انفرد أخذ الكلَّ، وإن استغرقتِ الفروضُ المال سقط. المغني لابن قدامة (٦/ ٢٦٩).

وَالِاخْتِلَافُ قَدْ يَكُونُ لِخَفَاءِ الدَّلَائِلِ[١]، أَوْ لِذُهُولٍ[٢] عَنْهُ، وَقَدْ يَكُونُ لِعَدَمِ سَمَاعِهِ، وَقَدْ يَكُونُ لِلْغَلَطِ فِي فَهْمِ النَّصِّ، وَقَدْ يَكُونُ لِاعْتِقَادِ مُعَارِضٍ رَاجِحٍ.

فَالْمَقْصُودُ هُنَا التَّعْرِيفُ بِجُمَلِ الْأَمْرِ دُونَ تَفَاصِيلِهِ.

❖ ❖ ❖

(١) في المطبوع: «الدليل»، وهو أنسب.

(٢) في د: «ولذهولٍ».

والذهول: نسيان الشيء أو الغفلة عنه. الصحاح (٤/ ١٧٠٢).

فَصْلٌ

الِاخْتِلَافُ فِي التَّفْسِيرِ عَلَى نَوْعَيْنِ:

مِنْهُ مَا مُسْتَنَدُهُ النَّقْلُ فَقَطْ.

وَمِنْهُ مَا يُعْلَمُ بِغَيْرِ ذَلِكَ.

إِذِ[1] الْعِلْمُ إِمَّا نَقْلٌ مُصَدَّقٌ، وَإِمَّا اسْتِدْلَالٌ مُحَقَّقٌ.

وَالْمَنْقُولُ: إِمَّا عَنِ الْمَعْصُومِ، وَإِمَّا عَنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ.

وَالْمَقْصُودُ بِأَنَّ جِنْسَ الْمَنْقُولِ سَوَاءٌ كَانَ عَنِ الْمَعْصُومِ أَوْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ - وَهَذَا هُوَ الْأَوَّلُ -؛ **فَمِنْهُ مَا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ الصَّحِيحِ مِنْهُ وَالضَّعِيفِ.**

وَمِنْهُ مَا لَا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ فِيهِ، وَهَذَا **الْقِسْمُ الثَّانِي** مِنَ الْمَنْقُولِ - وَهُوَ مَا لَا طَرِيقَ لَنَا إِلَى الْجَزْمِ بِالصِّدْقِ مِنْهُ -: عَامَّتُهُ مِمَّا لَا فَائِدَةَ فِيهِ، وَالْكَلَامُ فِيهِ مِنْ فُضُولِ الْكَلَامِ.

وَأَمَّا مَا يَحْتَاجُ الْمُسْلِمُونَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ فَإِنَّ اللَّهَ نَصَبَ عَلَى الْحَقِّ فِيهِ دَلِيلاً.

---

(١) في أ، ج: «إذا».

فَمِثَالُ مَا لَا يُفِيدُ وَلَا دَلِيلَ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْهُ:

اخْتِلَافُهُمْ فِي لَوْنِ[١] كَلْبِ أَصْحَابِ الْكَهْفِ، وَفِي الْبَعْضِ الَّذِي ضَرَبَ بِهِ مُوسَى مِنَ الْبَقَرَةِ، وَفِي مِقْدَارِ سَفِينَةِ نُوحٍ، وَمَا كَانَ خَشَبُهَا، وَفِي اسْمِ الْغُلَامِ الَّذِي قَتَلَهُ الْخَضِرُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فَهَذِهِ الْأُمُورُ طَرِيقُ الْعِلْمِ بِهَا النَّقْلُ، فَمَا كَانَ مِنْ هَذَا مَنْقُولاً نَقْلاً صَحِيحاً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - كَاسْمِ صَاحِبِ مُوسَى أَنَّهُ الْخَضِرُ -؛ فَهَذَا مَعْلُومٌ، وَمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، بَلْ كَانَ مِمَّا يُؤْخَذُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ - كَالْمَنْقُولِ عَنْ كَعْبٍ[٢]، وَوَهْبٍ[٣]، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ[٤]، وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يَأْخُذُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ -؛ فَهَذَا لَا يَجُوزُ تَصْدِيقُهُ وَلَا تَكْذِيبُهُ إِلَّا بِحُجَّةٍ، كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، فَإِمَّا أَنْ يُحَدِّثُوكُمْ بِحَقٍّ فَتُكَذِّبُوهُ،**

(١) في ج،د: «الموكلون» وهو تصحيف.

(٢) هو: كعب بنُ ماتع الحميريُّ، أبو إسحاق اليماني، المعروف بـ«كعب الأحبار»، مُخضرمٌ، كان يهوديّاً فأسلم بعد وفاة النبي ﷺ، وكان يحدِّث عن الكتب الإسرائيلية، توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه، قبل موته بسنة. التاريخ الأوسط (١/ ٤٧٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٦١)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٩٠).

(٣) هو: وهب بن منبِّه بن كامل، مِن أبناء فارس، كنيته أبو عبد اللَّه الصنعاني، ويُقال: الذَّمَاري، وهو ممن قرأ الكتبَ ولزم العبادة وواظب على العلم وتجرَّد للزَّهادة، توفي سنة (١١٣هـ). التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ١٦٤)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٩٨).

(٤) هو: محمد بن إسحاق بنِ يسار، مولى عبد اللَّه بن قيس بن مخرمة، كنيته أبو بكرٍ، كان أوَّل من جمع مغازي رسول اللَّه ﷺ وألَّفها، وكان مِن أحسن الناس سياقاً للأخبار وأحفظهم لمتونِها، توفي سنة (١٥٠هـ). الطبقات الكبرى (ص٤٠١)، ومشاهير علماء الأمصار (ص٢٢٢).

وَإِمَّا أَنْ يُحَدِّثُوكُمْ بِبَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوهُ»[١].

وَكَذَلِكَ مَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ أَخَذَهُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ.

فَمَتَى اخْتَلَفَ التَّابِعُونَ لَمْ يَكُنْ بَعْضُ أَقْوَالِهِمْ حُجَّةً عَلَى بَعْضٍ.

وَمَا نُقِلَ فِي ذَلِكَ عَنِ الصَّحَابَةِ نَقْلاً صَحِيحاً فَالنَّفْسُ إِلَيْهِ أَسْكَنُ مِمَّا نُقِلَ[٢] عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ؛ لِأَنَّ احْتِمَالَ أَنْ يَكُونَ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ مِنْ بَعْضِ مَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ أَقْوَى، وَلِأَنَّ نَقْلَ الصَّحَابَةِ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَقَلُّ مِنْ[٣] نَقْلِ التَّابِعِينَ، وَمَعَ جَزْمِ الصَّاحِبِ بِمَا يَقُولُهُ؛ كَيْفَ يُقَالُ: إِنَّهُ أَخَذَهُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَقَدْ نُهُوا عَنْ تَصْدِيقِهِمْ؟

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ مِثْلَ هَذَا[٤] الِاخْتِلَافِ الَّذِي لَا يُعْلَمُ صَحِيحُهُ، وَلَا يُفِيدُ حِكَايَةُ الْأَقْوَالِ فِيهِ؛ كَالْمَعْرِفَةِ لِمَا يُرْوَى مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي لَا دَلِيلَ عَلَى صِحَّتِهِ وَأَمْثَالِ ذَلِكَ.

---

(١) أخرجه أحمد (١٧٢٢٥)، وأبو داود (٣٦٤٤) عن أبي نملة الأنصاري رضي الله عنه، وللبخاري (٤٤٨٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه نحوُه.

(٢) في أ: «ينقل» وهو موافق للإتقان (٦/ ٢٢٨١).

(٣) «نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من» سقطت من ج،د.

(٤) «مثل هذا» ليست في ج،د.

وَأَمَّا **الْقِسْمُ الثَّانِي**[١] - الَّذِي يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ الصَّحِيحِ مِنْهُ -: فَهَذَا مَوْجُودٌ فِيمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، فَكَثِيراً مَا يُوجَدُ فِي التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْمَغَازِي أُمُورٌ مَنْقُولَةٌ عَنْ نَبِيِّنَا ﷺ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَسَلَامُهُ، وَالنَّقْلُ الصَّحِيحُ يَدْفَعُ ذَلِكَ؛ بَلْ هَذَا مَوْجُودٌ فِيمَا مُسْتَنَدُهُ النَّقْلُ وَفِيمَا قَدْ يُعْرَفُ بِأُمُورٍ أُخْرَى غَيْرِ النَّقْلِ.

فَالْمَقْصُودُ: أَنَّ الْمَنْقُولَاتِ الَّتِي يُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي الدِّينِ قَدْ نَصَبَ اللَّهُ الْأَدِلَّةَ عَلَى بَيَانِ مَا فِيهَا مِنْ صَحِيحٍ وَغَيْرِهِ[٢].

---

(١) كذا في جميع النسخ، والمراد بالثاني: الآخَر.

(٢) هنا تنتهي النسخة د.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَنْقُولَ فِي التَّفْسِيرِ أَكْثَرُهُ كَالْمَنْقُولِ فِي الْمَغَازِي وَالْمَلَاحِمِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «ثَلَاثَةُ أُمُورٍ لَيْسَ لَهَا إِسْنَادٌ: التَّفْسِيرُ، وَالْمَلَاحِمُ، وَالْمَغَازِي»، وَيُرْوَى: «لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ»[(١)] أَيْ: إِسْنَادٌ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهَا الْمَرَاسِيلُ.

مِثْلُ مَا يَذْكُرُهُ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ[(٢)]، وَالشَّعْبِيُّ[(٣)]، وَالزُّهْرِيُّ[(٤)]، وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ[(٥)]، وَابْنُ إِسْحَاقَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ كَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل (١/ ٢٩٨)، والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٦٢) بلفظ: «ثلاثةُ كتب ليس لها أصول: المغازِي، والملاحم، والتفسيرُ».

(٢) هو: عروة بن الزبير بن العوَّام، أبو عبد اللَّه القرشي الأسدي، أخو عبد اللَّه بن الزبير، أمُّهما أسماء بنت أبي بكر الصديق، مِن فقهاء المدينة وأفاضل التابعين، توفي سنة (٩٩هـ)، وقيل: قبلَها، وقيل: بعدَها. التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٣١)، والثقات لابن حبان (٥/ ١٩٤).

(٣) هو: عامرُ بن شراحيل بن عبدٍ الشعبي، وكان يُكنى بأبي عمرٍو، من الفقهاء في الدِّين وجِلَّة التابعين، توفي سنة (١٠٤هـ)، وقيل: (١٠٥هـ). التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٤٥٠)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٦٣).

(٤) هو: محمد بن مسلم بنِ عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن شِهاب، أبو بكر الزهري القرشي المدني، مِن أحفظ أهل زمانه للسنن وأحسنِهم لها سياقاً، وكان فقيهاً فاضلاً، توفي سنة (١٢٤هـ) بالشام. الطبقات الكبرى (٤/ ١٢٦)، والتاريخ الكبير للبخاري (١/ ٢٢٠)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٠٩).

(٥) هو: موسى بنُ عقبة بن ربيعة بن أبي عيَّاش المطرفي الأسديُّ مولاهم المدني، أبو محمد مولى آل الزبير بن العوَّام، صنَّف كتاب المغازي وهو من أصح المغازي، وهو ثقةٌ فقيه، توفي سنة (١٣٥هـ). التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٢٩٢)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٣١)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٢٦٦).

الْأُمَوِيِّ[(١)]، وَالْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ[(٢)]، وَالْوَاقِدِيِّ[(٣)]، وَنَحْوِهِمْ مِنَ الْمَغَازِي.

فَإِنَّ أَعْلَمَ النَّاسِ بِالْمَغَازِي أَهْلُ الْمَدِينَةِ، ثُمَّ أَهْلُ الشَّامِ، ثُمَّ أَهْلُ الْعِرَاقِ.

فَأَهْلُ الْمَدِينَةِ أَعْلَمُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَهُمْ.

وَأَهْلُ الشَّامِ كَانُوا أَهْلَ غَزْوٍ وَجِهَادٍ، فَكَانَ لَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ بِالْجِهَادِ وَالسِّيَرِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِمْ؛ وَلِهَذَا عَظَّمَ النَّاسُ كِتَابَ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ[(٤)] الَّذِي صَنَّفَهُ فِي ذَلِكَ، وَجَعَلُوا الْأَوْزَاعِيَّ[(٥)] أَعْلَمَ بِهَذَا الْبَابِ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ.

---

(١) هو: يحيى بن سعيد بنِ أبان بن سعيد بن العاص الأمويُّ، مِن أهل الكوفة، سكن بغداد، وكُنيته أبو أيوب، حمَل المغازي عن ابن إسحاق، توفي سنة (١٩٤هـ). الطبقات الكبرى (٧/ ٣٣٩)، والتاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٢٧٧)، ومشاهير علماء الأمصار (ص٢٧٧).

(٢) في ج: «ومسلم» وهو تصحيف.
وهو: الوليد بن مسلمٍ أبو العباس الدمشقيُّ، مولى بني أمية، كان ممَّن جمع وصنف، توفي سنة (١٩٥هـ)، وهو منصرفٌ من الحج. التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ١٥٢)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ١٦)، والثقات لابن حبان (٩/ ٢٢٢).

(٣) هو: محمد بنُ عمر بن واقد السَّهمي الأسلمي بالولاء، المدني، أبو عبد اللَّه الواقدي، كان عالماً بالمغازي والسِّيرة والفتوح، وباختلافِ الناس في الحديث والأحكام، واجتماعِهم على ما اجتمعوا عليه، توفي سنة (٢٠٧هـ)، أو بعدَها بقريب، ببغداد. الطبقات الكبرى (٥/ ٤٢٥)، والمجروحين لابن حبان (٢/ ٢٩٠).

(٤) هو: إبراهيم بنُ محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة، أبو إسحاق الفزاريُّ، كان ثقة فاضلاً، صاحب سُنَّةٍ وغزو، توفي بالمِصِّيصة سنة (١٨٨هـ) في خلافة هارون. الطبقات الكبرى (٧/ ٤٨٨)، والتاريخ الكبير للبخاري (١/ ٣٢١).

(٥) هو: عبد الرحمن بن عمرِو بن يحمد، أبو عمرو الأوزاعي الشامي، كان ثقة مأموناً، صدوقاً فاضلاً، كثير الحديث والعلم والفقه، وكان من فقهاءِ أهل الشام وزهَّادهم ومرابطيهم، توفي سنة (١٥٧هـ). الطبقات الكبرى (٧/ ٤٨٨)، والتاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٣٢٦)، والثقات لابن حبان (٧/ ٦٣).

وَأَمَّا التَّفْسِيرُ: فَإِنَّ أَعْلَمَ النَّاسِ بِهِ أَهْلُ مَكَّةَ؛ لِأَنَّهُمْ أَصْحَابُ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ كَمُجَاهِدٍ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ(١)، وَعِكْرِمَةَ(٢) مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ كَطَاوُسٍ(٣)، وَأَبِي الشَّعْثَاءِ(٤)، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ(٥)، وَأَمْثَالِهِمْ.

وَكَذَلِكَ عِنْدَ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَأَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ مِنْ(٦) ذَلِكَ مَا تَمَيَّزُوا بِهِ عَلَى غَيْرِهِمْ.

وَعُلَمَاءُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي التَّفْسِيرِ: مِثْلُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ(٧) الَّذِي أَخَذَ

(١) هو: عطاء بن أبي رباح، أبو محمدٍ مولى آل أبي خثيم القرشي الفهري المكي، واسم أبي رباح: أسلمُ، توفي سنة (١١٥هـ)، وقيل: قبلها. الطبقات الكبرى (٥/ ٤٦٧)، والتاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٤٦٣).

(٢) هو: عكرمة مولى عبد اللَّه بن عباس بن عبد المطلب بن هاشمٍ، ويُكنى أبا عبد اللَّه الهاشمي، توفي سنة (١٠٤هـ)، وقيل: سنة (١٠٧هـ). الطبقات الكبرى (٥/ ٢٨٧)، والتاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٤٩).

(٣) هو: طاوس بن كَيْسان، أبو عبد الرحمن الهمداني اليماني الخولانيُّ، مِن أبناء الفرس، توفي سنة (١٠٦هـ)، وقيل: سنة (١٠١هـ). الطبقات الكبرى (٥/ ٥٣٧)، والتاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٣٦٥)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٩٨).

(٤) هو: سليم بن الأسودِ، أبو الشعثاء المحاربيُّ، رَوى عن ابن عباس، وتوفي بالكوفة زمنَ الحجَّاج بن يوسف بعد وقعة الجماجم. الطبقات الكبرى (٦/ ١٩٥)، والتاريخ الكبير للبخاري (٤/ ١٢٠)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٢١١)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٧٦).

(٥) هو: سعيد بن جبير بن هشام، مولى بني والبة بن الحارث مِن بني أسد، كنيته أبو عبد اللَّه، من عُبَّاد المكيِّين وفقهاءِ التابعين، قتله الحجاجُ بن يوسف سنة (٩٥هـ)، وله (٤٩) سنة. التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٤٦١)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٣٣).

(٦) في جميع النسخ: «ومن»، والصواب: حذف الواو.

(٧) هو: زيد بن أسلم، أبو أسامةَ مولى عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه، من المُتقنين، توفي سنة (١٣٦هـ). التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٣٨٧)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٣٠).

عَنْهُ مَالِكٌ التَّفْسِيرَ، وَأَخَذَهُ عَنْهُ أَيْضاً ابْنُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ[١]، وَأَخَذَهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[٢] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ[٣].

(١) هو: عبد الرحمن بُن زيد بن أسلم، مولى عمر بن الخطَّاب ﷺ، توفي بالمدينة في أول خلافة هارونَ، وكان كثير الحديثِ. الطبقات الكبرى (٥/ ٤١٣)، والتاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٢٨٤).

قال الذهبي ﷺ في السير (٥/ ٣١٦): «لزيد تفسير، رواه عنه ابنه عبد الرحمن، وكان من العلماء العاملين».

(٢) «وأخذه عن عبد الرحمن» سقطت من ج.

(٣) هو: عبد اللَّه بن وهب بنِ مسلم المصريُّ، أبو محمد مولى ابنِ زياد، توفي سنة (١٩٧هـ). الطبقات الكبرى (٧/ ٥١٨)، والتاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٢١٨).

وَالْمَرَاسِيلُ[١] إِذَا تَعَدَّدَتْ طُرُقُهَا وَخَلَتْ عَنِ الْمُوَاطَأَةِ[٢] قَصْداً أَوْ الِاتِّفَاقِ بِغَيْرِ قَصْدٍ؛ كَانَتْ صَحِيحَةً قَطْعاً.

فَإِنَّ النَّقْلَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ صِدْقاً مُطَابِقاً لِلْخَبَرِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَذِباً تَعَمَّدَ صَاحِبُهُ الْكَذِبَ أَوْ أَخْطَأَ فِيهِ، فَمَتَى سَلِمَ مِنَ الْكَذِبِ الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ كَانَ صِدْقاً بِلَا رَيْبٍ.

فَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ جَاءَ مِنْ جِهَتَيْنِ أَوْ جِهَاتٍ، وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ الْمُخْبِرَيْنِ لَمْ يَتَوَاطَآ[٣] عَلَى اخْتِلَاقِهِ[٤]، وَعُلِمَ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَا تَقَعُ الْمُوَافَقَةُ فِيهِ اتِّفَاقاً بِلَا قَصْدٍ؛ عُلِمَ أَنَّهُ صَحِيحٌ.

مِثْلُ شَخْصٍ يُحَدِّثُ عَنْ وَقْعَةٍ[٥] جَرَتْ، وَيَذْكُرُ تَفَاصِيلَ مَا فِيهَا مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، وَيَأْتِي شَخْصٌ آخَرُ قَدْ عُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يُوَاطِئِ الْأَوَّلَ، فَيَذْكُرُ مِثْلَ مَا ذَكَرَهُ الْأَوَّلُ مِنْ تَفَاصِيلِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، فَيُعْلَمُ قَطْعاً أَنَّ تِلْكَ الْوَاقِعَةَ حَقٌّ فِي الْجُمْلَةِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ كُلٌّ مِنْهُمَا كَذَبَهَا عَمْداً أَوْ أَخْطَأَ[٦]؛ لَمْ يَتَّفِقْ فِي الْعَادَةِ أَنْ يَأْتِيَ كُلٌّ مِنْهُمَا بِتِلْكَ التَّفَاصِيلِ، الَّتِي تَمْنَعُ الْعَادَةُ اتِّفَاقَ الِاثْنَيْنِ عَلَيْهَا بِلَا مُوَاطَأَةٍ مِنْ أَحَدِهِمَا لِصَاحِبِهِ.

---

(١) المراسيل: جمع مُرْسَلٍ، والحديثُ المرسل: هو الذي يرويه المحدِّث بأسانيد متَّصلة إلى التابعي، فيقول التابعيُّ: قال رسول اللَّه ﷺ، ويدخل فيه ما ذكره التابعيُّ فعلاً للنبي ﷺ أو تقريراً. معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٢٥)، وتوضيح الأفكار للصنعاني (١/ ٢٨٣).

(٢) مواطأة: موافقة. الصحاح (١/ ٨١).

(٣) في ج: «لم يتواطئوا» ويناسبه قبلها: «المخبرين» بالجمع.

(٤) في النسخ: «اختلافه» بالفاء، والمثبت هو الأقرب، وهو موافق لطبعة الخطيب، ولما قرره المصنف في مواضع، منها ما في مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٢).

(٥) في ج: «واقعةٍ».

(٦) في ج: «خطأً».

فَإِنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَتَّفِقُ أَنْ يَنْظِمَ بَيْتاً وَيَنْظِمَ الْآخَرُ مِثْلَهُ، أَوْ يَكْذِبَ كِذْبَةً وَيَكْذِبَ الْآخَرُ مِثْلَهَا، أَمَّا إِذَا أَنْشَأَ قَصِيدَةً طَوِيلَةً ذَاتَ فُنُونٍ، عَلَى قَافِيَةٍ[١] وَرَوِيٍّ[٢]؛ فَلَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِأَنَّ غَيْرَهُ يُنْشِئُ مِثْلَهَا لَفْظاً وَمَعْنىً؛ مَعَ الطُّولِ الْمُفْرِطِ، بَلْ يُعْلَمُ بِالْعَادَةِ أَنَّهُ أَخَذَهَا مِنْهُ.

وَكَذَلِكَ إِذَا حَدَّثَ حَدِيثاً طَوِيلاً فِيهِ فُنُونٌ، وَحَدَّثَ آخَرُ بِمِثْلِهِ؛ فَإِنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ وَاطَأَهُ عَلَيْهِ، أَوْ أَخَذَهُ مِنْهُ، أَوْ يَكُونَ الْحَدِيثُ صِدْقاً.

وَبِهَذِهِ الطَّرِيقِ يُعْلَمُ صِدْقُ عَامَّةِ مَا تَتَعَدَّدُ جِهَاتُهُ الْمُخْتَلِفَةُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنَ الْمَنْقُولَاتِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا كَافِياً[٣]؛ إِمَّا لِإِرْسَالِهِ، وَإِمَّا لِضَعْفِ نَاقِلِهِ، لَكِنْ مِثْلُ هَذَا لَا تُضْبَطُ[٤] بِهِ الْأَلْفَاظُ وَالدَّقَائِقُ الَّتِي[٥] لَا تُعْلَمُ[٦] بِهَذِهِ الطَّرِيقِ؛ بَلْ[٧] يَحْتَاجُ ذَلِكَ إِلَى طَرِيقٍ يَثْبُتُ بِهَا[٨] مِثْلُ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ وَالدَّقَائِقِ.

وَلِهَذَا ثَبَتَ بِالتَّوَاتُرِ غَزْوَةُ بَدْرٍ وَأَنَّهَا[٩] قَبْلَ غَزْوَةِ أُحُدٍ؛ بَلْ يُعْلَمُ

(١) القافية: آخر البيت الذي تجب إعادته في الشعر. القوافي للتنوخي (١/ ٥٩)، وشمس العلوم (٨/ ٥٥٨٦).

(٢) الرويّ: حرف القافية، وهو الحرف الذي تُبنى عليه القصيدة. الحور العين للحميريّ (ص٨٧)، والصحاح (٦/ ٢٣٦٥).

(٣) في أ، ب: «كاتبا».

(٤) في أ: «يضبط» بالياء، ولم ينقط في ب.

(٥) في جميع النسخ «الذي»، وفي جميع المطبوعات: «التي»، وهو الصواب.

(٦) في ج: «لا يُعلم» بالياء.

(٧) في أ، ب: «فلا» بدل: «بل».

(٨) في أ: كلمة غير مقروءة، وفي ب: «يتهيأ»، وفي ج: «يتهيأ» ثم ضرب عليها وكتب في الحاشية: «يثبت بها» وصحح عليها، وفي المطبوعات: «يثبت بها».

(٩) في أ، ب: «أنها» من غير واو.

قَطْعاً أَنَّ حَمْزَةَ وَعَلِيّاً وَعُبَيْدَةَ[١] بَرَزُوا إِلَى عُتْبَةَ[٢] وَشَيْبَةَ[٣] وَالْوَلِيدِ[٤]، وَأَنَّ عَلِيّاً قَتَلَ الْوَلِيدَ، وَأَنَّ حَمْزَةَ قَتَلَ قِرْنَهُ[٥]، ثُمَّ شُكَّ[٦] فِي قِرْنِهِ: هَلْ هُوَ عُتْبَةُ أَوْ شَيْبَةُ؟

(١) هو: أبو الحارث عبيدةُ بن الحارث بن المطَّلب بن عبد مناف القرشيُّ ﷺ، من السابقين إلى الإسلام، وأحد الثلاثة الذين بارزوا المشركينَ يوم بدرٍ، جُرح فيها واستشهد مِن جراحته. الاستيعاب (٣/ ١٠٢٠)، والإصابة (٧/ ٥٥).

(٢) هو: عُتبَة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي؛ كان من سادة قريش، قتل يوم بدر كافراً، قتله حمزة ﷺ مبارزة. سيرة ابن هشام (١/ ٢٩٣)، وطبقات ابن سعد (٢/ ٢١).

(٣) في ج: «أو شيبة».
وهو: شيبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي؛ كان من سادة قريش، قتل يوم بدر كافراً، بارزه عبيدة بن الحارث ﷺ. سيرة ابن هشام (١/ ٦٢٥)، وطبقات ابن سعد (٢/ ٢١).

(٤) هو: الوليد بن عُتبَة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي؛ قتل يوم بدر كافراً، قتله علي بن أبي طالب ﷺ مبارزة. (١/ ٦٢٥)، وطبقات ابن سعد (٢/ ٢١).

(٥) القِرن - بالكسر -: الكفؤ في الشجاعة. الصحاح (ص٢٥٢).

(٦) في ج: «يشك».

وَهَذَا الْأَصْلُ يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ؛ فَإِنَّهُ أَصْلٌ نَافِعٌ فِي الْجَزْمِ بِكَثِيرٍ مِنَ الْمَنْقُولَاتِ فِي الْحَدِيثِ، وَالتَّفْسِيرِ، وَالْمَغَازِي، وَمَا يُنْقَلُ مِنْ أَقْوَالِ النَّاسِ وَأَفْعَالِهِمْ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَلِهَذَا إِذَا رُوِيَ الْحَدِيثُ الَّذِي يَتَأَتَّى فِيهِ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ وَجْهَيْنِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَمْ يَأْخُذْهُ عَنِ الْآخَرِ؛ جُزِمَ بِأَنَّهُ حَقٌّ، لَا سِيَّمَا إِذَا عُلِمَ أَنَّ نَقَلَتَهُ لَيْسُوا مِمَّنْ يَتَعَمَّدُ[1] الْكَذِبَ، وَإِنَّمَا يُخَافُ عَلَى أَحَدِهِمُ النِّسْيَانُ وَالْغَلَطُ، فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ الصَّحَابَةَ - كَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَجَابِرٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَغَيْرِهِمْ - عَلِمَ يَقِيناً أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَضْلاً عَمَّنْ هُوَ فَوْقَهُمْ، كَمَا يَعْلَمُ الرَّجُلُ مِنْ حَالِ مَنْ جَرَّبَهُ وَخَبَرَهُ خِبْرَةً بَاطِنَةً طَوِيلَةً أَنَّهُ لَيْسَ مِمَّنْ يَسْرِقُ أَمْوَالَ النَّاسِ، وَيَقْطَعُ الطَّرِيقَ، وَيَشْهَدُ بِالزُّورِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ التَّابِعُونَ بِالْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ وَالشَّامِ وَالْبَصْرَةِ، فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ مِثْلَ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ[2]، وَالْأَعْرَجِ[3]، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ[4]، وَزَيْدِ بْنِ

(١) في أ،ب: «يعتمد»، وفي ج: «يتعمدوا»، والمثبت موافق للمطبوعات.

(٢) هو: ذكوان، أبو صالح السمَّان، وهو الذي يُقال له: أبو صالح الزَّيَّات، واشتهر بجلب السَّمن والزيت من المدينة إلى الكوفة، كان مولى جويريةَ بنت الأحمس الغطفاني، توفي سنة (١٠١هـ). الطبقات الكبرى (٥/ ٣٠١)، والتاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٢٦٠)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٢٢).

(٣) هو: عبد الرحمن بنُ هرمز بن كيسان الأعرج، مولى محمد بنِ ربيعة، كُنيته أبو داود، توفي سنة (١١٩هـ). الطبقات الكبرى (٥/ ٢٨٣)، والتاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٣٦٠)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٢٧).

(٤) هو: سليمان بن يسار، مولى ميمونةَ بنت الحارث بن حزن، أبو أيوب الحضرمي، كان مِن فقهاء أهل المدينة وعُبَّاد التابعين، توفي سنة (١٠٩هـ). التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٤٢)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٠٦).

أَسْلَمَ، وَأَمْثَالِهِمْ، عَلِمَ قَطْعاً أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مِمَّنْ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ فِي الْحَدِيثِ، فَضْلاً عَمَّنْ هُوَ فَوْقَهُمْ؛ مِثْلُ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ(١)، أَوِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ(٢)، أَوْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ(٣)، أَوْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ(٤)، أَوْ عَلْقَمَةَ(٥)، أَوِ الْأَسْوَدِ(٦)، أَوْ نَحْوِهِمْ.

وَإِنَّمَا يُخَافُ عَلَى الْوَاحِدِ مِنَ الْغَلَطِ، فَإِنَّ الْغَلَطَ وَالنِّسْيَانَ كَثِيراً مَا

(١) هو: محمد بنُ سيرين الأنصاري، أبو بكرٍ مولى أنس بن مالك، كان ثقة مأموناً، عالياً رفيعاً، فقيهاً إماماً، من أورع التابعين وفقهاءِ أهل البصرة وعبَّادهم، توفي بالبصرة سنة (١١٠هـ). الطبقات الكبرى (٧/ ١٩٣)، والتاريخ الكبير للبخاري (١/ ٩٠)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٤٣).

(٢) هو: القاسم بنُ محمد بن أبي بكر الصديق، أبو محمد، كان صموتاً لا يتكلَّم، لازماً للورع والنسك، مواظباً على الفقه والأدب، توفي سنة (١٠٢هـ)، وهو ابن (٩٢) سنة. الطبقات الكبرى (٥/ ١٨٧)، والتاريخ الكبير للبخاري (٧/ ١٥٧)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٠٥).

(٣) هو: سعيد بن المسيَّب بن حزن بن أبي وهب المخزوميُّ، أبو محمد القرشي، كان مِن سادات التابعين فقهاً وورَعاً، وعبادة وفضلاً، وزهادة وعِلماً، توفي سنة (٩٣هـ). الطبقات الكبرى (٥/ ١١٩)، والتاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٥١٠)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٠٥).

(٤) هو: عبيدة بن عمرو - وقيل: ابن قيس - بن مراد السلماني، أبو مسلم الهمداني، تابعيٌّ مُخضرَم أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بسنتينِ، وليس له صحبة، توفي سنة (٦٤هـ)، وقيل: بعدَها. الطبقات الكبرى (٦/ ٩٣)، والتاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٨٢)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٦٠).

(٥) هو: علقمة بنُ قيس، أخو يزيد بن قيس النخعيُّ، أبو شبل الكوفي، كان مِن أشبههم بابنِ مسعود رضي الله عنه هَدْياً ودلّاً، توفي سنة (٦٢هـ). الطبقات الكبرى (٦/ ٨٦)، والتاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٤١)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٦١).

(٦) هو: الأسود بن يزيد بنِ قيسٍ، أبو عمرو، ابن أخي علقمةَ، كان صوَّاماً قوَّاماً، فقيهاً زاهداً، توفي سنة (٧٥هـ). الطبقات الكبرى (٦/ ٧٠)، والتاريخ الكبير للبخاري (١/ ٤٤٩)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٦١).

يَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ، وَمِنَ الْحُفَّاظِ مَنْ قَدْ عَرَفَ النَّاسُ بُعْدَهُ عَنْ ذَلِكَ جِدّاً؛ كَمَا عَرَفُوا حَالَ الشَّعْبِيِّ وَالزُّهْرِيِّ وَعُرْوَةَ وَقَتَادَةَ[1] وَالثَّوْرِيِّ وَأَمْثَالِهِمْ، لَا سِيَّمَا الزُّهْرِيَّ فِي زَمَانِهِ، وَالثَّوْرِيَّ فِي زَمَانِهِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَقُولُ الْقَائِلُ: إِنَّ ابْنَ شِهَابٍ الزُّهْرِيَّ لَا يُعْرَفُ لَهُ غَلَطٌ، مَعَ كَثْرَةِ حَدِيثِهِ وَسَعَةِ حِفْظِهِ.

(١) هو: قتادة بن دعامة بنِ قتادة السَّدوسي، أبو الخطاب، وُلد وهو أعمى، وعُني بالعلم فصار مِن حفَّاظ أهل زمانه وعلمائِهم بالقرآن والفقه، توفي بواسط سنة (١١٧هـ)، وله (٥٦) سنة. الطبقات الكبرى (٧/ ٢٢٩)، والتاريخ الكبير للبخاري (٧/ ١٨٥)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٥٤).

والْمَقْصُودُ: أَنَّ الْحَدِيثَ الطَّوِيلَ إِذَا رُوِيَ مَثَلاً مِنْ وَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ مِنْ غَيْرِ مُوَاطَأَةٍ؛ امْتَنَعَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ غَلَطاً كَمَا امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ كَذِباً، فَإِنَّ الْغَلَطَ لَا يَكُونُ فِي قِصَّةٍ طَوِيلَةٍ مُتَنَوِّعَةٍ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِي بَعْضِهَا، فَإِذَا رَوَى هَذَا قِصَّةً طَوِيلَةً مُتَنَوِّعَةً، وَرَوَاهَا الْآخَرُ مِثْلَمَا رَوَاهَا الْأَوَّلُ مِنْ غَيْرِ مُوَاطَأَةٍ؛ امْتَنَعَ الْغَلَطُ فِي جَمِيعِهَا، كَمَا امْتَنَعَ الْكَذِبُ فِي جَمِيعِهَا مِنْ غَيْرِ مُوَاطَأَةٍ.

وَلِهَذَا إِنَّمَا يَقَعُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ غَلَطٌ فِي بَعْضِ مَا جَرَى فِي الْقِصَّةِ، مِثْلُ حَدِيثِ مُشْتَرَى[(١)] النَّبِيِّ ﷺ الْبَعِيرَ مِنْ جَابِرٍ[(٢)]؛ فَإِنَّ مَنْ تَأَمَّلَ طُرُقَهُ عَلِمَ قَطْعاً أَنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ، وَإِنْ كَانُوا قَدِ اخْتَلَفُوا فِي مِقْدَارِ الثَّمَنِ، وَقَدْ بَيَّنَ ذَلِكَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ[(٣)].

فَإِنَّ جُمْهُورَ مَا فِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ: مِمَّا يُقْطَعُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهُ؛ لِأَنَّ غَالِبَهُ مِنْ هَذَا، وَلِأَنَّهُ قَدْ تَلَقَّاهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْقَبُولِ وَالتَّصْدِيقِ، وَالْأُمَّةُ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى خَطَأٍ، فَلَوْ كَانَ الْحَدِيثُ كَذِباً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَالْأُمَّةُ مُصَدِّقَةٌ لَهُ، قَابِلَةٌ لَهُ؛ لَكَانُوا قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى تَصْدِيقِ مَا هُوَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَذِبٌ، وَهَذَا إِجْمَاعٌ عَلَى الْخَطَأِ، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ، وَإِنْ كُنَّا نَحْنُ بِدُونِ الْإِجْمَاعِ نُجَوِّزُ الْخَطَأَ وَالْكَذِبَ[(٤)] عَلَى الْخَبَرِ، فَهُوَ كَتَجْوِيزِنَا - قَبْلَ أَنْ نَعْلَمَ الْإِجْمَاعَ عَلَى الْعِلْمِ الَّذِي ثَبَتَ بِظَاهِرٍ أَوْ قِيَاسٍ ظَنِّيٍّ - أَنْ

(١) في ج: «اشتراء».

(٢) «من جابر» ليست في أ،ب.
والحديث أخرجه البخاري (٢٠٩٧)، ومسلم (٧١٥) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٣) انظر: صحيح البخاري (٢٧١٨).

(٤) في أ: «أو الكذب».

يَكُونَ الْحَقُّ فِي الْبَاطِنِ بِخِلَافِ مَا اعْتَقَدْنَاهُ، فَإِذَا أَجْمَعُوا عَلَى الْحُكْمِ جَزَمْنَا بِأَنَّ الْحُكْمَ ثَابِتٌ بَاطِناً وَظَاهِراً.

وَلِهَذَا كَانَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ عَلَى أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ[(١)] إِذَا تَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ تَصْدِيقاً لَهُ، أَوْ عَمَلاً بِهِ؛ أَنَّهُ يُوجِبُ الْعِلْمَ[(٢)]، وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُونَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ، مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ[(٣)]؛ إِلَّا فِرْقَةً قَلِيلَةً[(٤)] اتَّبَعُوا فِي ذَلِكَ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ أَنْكَرُوا ذَلِكَ[(٥)]، وَلَكِنْ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ - أَوْ أَكْثَرُهُمْ - يُوَافِقُونَ الْفُقَهَاءَ وَأَهْلَ الْحَدِيثِ وَالسَّلَفَ عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْأَشْعَرِيَّةِ[(٦)] كَأَبِي

(١) خبر الواحد: ما لم يوجد فيه شروطُ المتواتر؛ سواء كان الراوي له واحداً أو أكثر. الكفاية في علم الرواية (ص١٦)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر (ص٩٧).

(٢) انظر: التبصير في معالم الدين للطبري (ص١٣٩)، والإحكام في أصول الأحكام (١/ ١١٩)، والتمهيد (١/ ٧)، ومجموع الفتاوى (١٨/ ٤٠-٤١)، ومختصر الصواعق المرسلة (١/ ٧١١)، والنكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٩١).

(٣) انظر: اللمع في أصول الفقه للشيرازي (ص٧٢)، والمحصول لابن العربي (ص١١٥)، وروضة الناظر (١/ ٣٠٤)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ٣٢)، وكشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢/ ٣٦٨)، ومذكرة في أصول الفقه (ص١٢٣).

(٤) في ج زيادة: «من المتأخرين».

(٥) انظر: المعتمد (٢/ ٩٣).

(٦) الأشعرية: فرقة من فرق أهل الكلام، تنتسب إلى أبي الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ) عندما كان على مذهب أبي سعيد بن كُلَّاب، من أصولهم: نفي الصفات الاختيارية، وإثبات سبع صفات فقط - مع الاختلاف بينهم في طريقة الإثبات -، والقول بالكسب في باب القدر الذي يؤول إلى الجبر، والإرجاء في باب الإيمان.

انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٥٢-٥٥)، والمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي (٤/ ١٩١-١٩٣)، والمسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك ليحيى بن الحسين (ص٣٢٨).

إِسْحَاقَ[١]، وَابْنِ فُورَكَ[٢].

وَأَمَّا ابْنُ الْبَاقِلَانِيِّ فَهُوَ الَّذِي أَنْكَرَ ذَلِكَ[٣]، وَاتَّبَعَهُ مِثْلُ أَبِي الْمَعَالِي[٤]، وَأَبِي حَامِدٍ[٥]، وَابْنِ عَقِيلٍ[٦]، . . . . . .

(١) هو: إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحاق الشيرازي الفيروز آبادي، الملقَّب بجمال الدين، شيخُ الشافعية في زمانه، صاحب «المهذَّب»، توفي سنة (٤٧٦هـ). وفيات الأعيان (١/ ٢٩)، وتاريخ الإسلام (١٠/ ٣٨٣)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤/ ٢١٥).

(٢) انظر: البرهان في أصول الفقه (١/ ٢٢٣).
وابن فورك هو: محمد بنُ الحسن بن فورك، أبو بكر الأصبهانِيُّ، الأستاذ المتكلِّم الأصولي، الأديب النحويُّ الواعظ، توفى سنة (٤٠٦هـ). وفيات الأعيان (٤/ ٢٧٢)، وتاريخ الإسلام (٩/ ١١٠)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤/ ١٢٧).

(٣) انظر: التقريب والإرشاد (٣/ ١١٣).
وابن الباقلاني هو: محمد بن الطيِّب بنِ محمد بن جعفر بن القاسم، أبو بكر الباقلاني البصري، القاضي المتكلِّم الفقيه، توفي سنة (٤٠٣هـ). وفيات الأعيان (٤/ ٢٦٩)، وتاريخ الإسلام (٩/ ٦٣).

(٤) انظر: البرهان في أصول الفقه (٢/ ٢٢٨).
وأبو المعالي هو: عبد الملك بنُ عبد اللَّه بن يوسف، أبو المعالي الجُويني، الفقيه الشافعي، الملقَّب بضياء الدين، المعروف بـ«إمام الحرمين»؛ مِن أئمة المتأخِّرين من أصحاب الإمام الشافعي، كان متفنِّنا في الأصول والفروع والأدب وغير ذلك، توفي سنة (٤٧٨ هـ). وفيات الأعيان (٣/ ١٦٧)، وتاريخ الإسلام (١٠/ ٤٢٤)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/ ١٦٥).

(٥) انظر: المستصفى (ص١١٦).
وأبو حامد هو: محمد بنُ محمد بن محمد بن أحمد، أبو حامد الغَزالي، زين الدين الطوسي، الملقَّب بحجة الإسلام، الفقيه الشافعي المشهور، توفي سنة (٥٠٥هـ). وفيات الأعيان (٤/ ٢١٦)، وتاريخ الإسلام (١١/ ٦٣)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٦/ ١٩١).

(٦) انظر: الواضح في أصول الفقه (٣/ ٤٠٣).
وابن عقيل هو: علي بنُ عقيل بن محمد بن عقيل بن عبد اللَّه، أبو الوفاء البغدادي الظفري، شيخُ الحنابلة، وصاحب التصانيف، توفي سنة (٥١٣هـ). طبقات الحنابلة (٢/ ٢٥٩)، وتاريخ الإسلام (١١/ ٢٠٣)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٤٣).

وَابْنِ الْجَوْزِيِّ[١]، وَابْنِ الْخَطِيبِ[٢]، وَالْآمِدِيِّ[٣]، وَنَحْوِ هَؤُلَاءِ.

وَالْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ[٤]، وَأَبُو الطَّيِّبِ[٥]، وَأَبُو إِسْحَاقَ[٦]، وَأَمْثَالُهُ مِنْ أَئِمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ.

وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ[٧]، وَأَمْثَالُهُ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ.

---

(١) انظر: تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول (ص١٦٢).
وابن الجوزي هو: عبد الرحمن بن علي بنِ محمد ابن الجوزي، جمال الدِّين القرشي، التيمي البكري، البغدادي الحنبلي، الواعظ، توفي سنة (٥٩٧هـ). وفيات الأعيان (٣/ ١٤٠)، وتاريخ الإسلام (١٢/ ١١٠٠)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٥٢).

(٢) انظر: المحصول (٤/ ٣٧٨).
وابن الخطيب هو: محمد بنُ عمر بن الحسين الرَّازي، أبو عبد اللَّه الشافعي، الملقَّب بفخر الدين، والمعروف بـ«ابن الخطيب»، توفي سنة (٦٠٦هـ). وفيات الأعيان (٤/ ٢٤٨)، وتاريخ الإسلام (١٣/ ١٣٧)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ٨١).

(٣) انظر: الإحكام (٢/ ٣٢).
والآمدي هو: علي بن أبي علي بن محمدِ بن سالم، أبو الحسن التغلبيُّ الآمدي، الملقَّب بسيف الدين، الفقيه الأصولي، توفي سنة (٦٣١هـ). وفيات الأعيان (٣/ ٢٩٣)، وتاريخ الإسلام (١٤/ ٥٠)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ٣٠٦).

(٤) انظر: النكت لابن حجر (١/ ٣٧٥).
وأبو حامد هو: أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد، أبو حامد الإسفراييني الشافعي، حافظ المذهب الشافعي وإمامه، انتهت إليه رياسة الدنيا والدين ببغداد، توفي سنة (٤٠٦هـ). تاريخ بغداد (٦/ ٢٠)، ووفيات الأعيان (١/ ٧٢)، وتاريخ الإسلام (٩/ ١٠١)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤/ ٦١).

(٥) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٦/ ١١١).
وأبو الطيب هو: طاهر بنُ عبد اللَّه بن طاهر بن عمر، أبو الطيب الطَّبري، القاضي الفقيه الشافعي، كان ثقة صادقاً، ديِّناً ورعاً، عارفاً بأصول الفقه وفروعه، محقِّقاً في علمه، توفي سنة (٤٥٠هـ). وفيات الأعيان (٢/ ٥١٢)، وتاريخ الإسلام (٩/ ٧٤٥)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/ ١٢).

(٦) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٦/ ١١١).

(٧) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص٣٥٧). =

وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ شَمْسُ الدِّينِ السَّرْخَسِيُّ[١] وَأَمْثَالُهُ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ[٢].

وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو يَعْلَى[٣]، وَأَبُو الْخَطَّابِ[٤]، وَأَبُو الْحَسَنِ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ[٥]، وَأَمْثَالُهُمْ مِنَ الْحَنْبَلِيَّةِ.

وَإِذَا كَانَ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَصْدِيقِ الْخَبَرِ مُوجِباً لِلْقَطْعِ بِهِ فَالِاعْتِبَارُ فِي

= والقاضي عبد الوهاب هو: ابنُ علي بن نصر التغلبي البغدادي، أبو محمد القاضي، الفقيه المالكي، كان فقيهاً أديباً شاعراً، صنَّف في مذهبه كتاب «التلقين» و«شرح الرسالة» وغيره، توفي سنة (٤٢٢هـ). تاريخ بغداد (١٢/ ٢٩٢)، ووفيات الأعيان (٣/ ٢١٩)، وتاريخ الإسلام (٩/ ٣٧٨).

(١) انظر: أصول السرخسي (١/ ١٤٥).

والسرخسي هو: محمد بنُ أحمد بن أبي سهل، أبو بكر السرخسي، صاحب «المبسوط» وغيره، أحدُ الأئمة الكبار الفحول أصحاب الفنون، كان إماماً علَّامة حجَّة، متكلماً فقيهاً، أصوليّاً مناظِراً، مات في حدود سنة (٤٩٠هـ). الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ٢٨).

(٢) قوله: «وهو الذي ذكره شمس الدين السرخسي وأمثاله من الحنفية» تأخَّر في ب، بعد قوله: «وأمثالهم من الحنبلية».

(٣) انظر: العدة في أصول الفقه (٣/ ٩٠٠).

وأبو يعلى هو: محمد بنُ الحسين بن محمد بن خلف، أبو يعلى ابن الفرَّاء، القاضي البغدادي الحنبلي، كبيرُ الحنابلة، كان عالمَ زمانه وفريد عصره، توفي سنة (٤٥٨هـ). تاريخ بغداد (٣/ ٥٥)، وطبقات الحنابلة (٢/ ١٩٣)، وتاريخ الإسلام (١٠/ ١٠١).

(٤) انظر: التمهيد في أصول الفقه (٣/ ٨٣).

وأبو الخطاب هو: محفوظ بن أحمد بن حسن، أبو الخطاب العراقي الكلوذاني، الفقيه الحنبلي، أحدُ أئمة المذهب وأعيانه، توفي سنة (٥١٠هـ). طبقات الحنابلة (٢/ ٢٥٨)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٤٨).

(٥) انظر: التحبير شرح التحرير (٤/ ١٨١٤).

وابن الزاغوني هو: علي بن عبيد اللَّه بن نصر بن عبيد اللَّه، أبو الحسن ابن الزاغوني، شيخ الحنابلة ببغداد، توفى سنة (٥٢٧هـ). إكمال الإكمال (٣/ ٦٣)، وتاريخ الإسلام (١١/ ٤٦١)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٤١٢).

ذَلِكَ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، كَمَا أَنَّ الِاعْتِبَارَ فِي الْإِجْمَاعِ عَلَى الْأَحْكَامِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْإِبَاحَةِ.

والْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ تَعَدُّدَ الطُّرُقِ مَعَ عَدَمِ التَّشَاعُرِ[١] أَوْ الِاتِّفَاقِ فِي الْعَادَةِ؛ يُوجِبُ الْعِلْمَ بِمَضْمُونِ الْمَنْقُولِ، لَكِنَّ هَذَا يَنْتَفِعُ بِهِ كَثِيراً مَنْ عَلِمَ أَحْوَالَ النَّاقِلِينَ.

وَفِي مِثْلِ هَذَا يُنْتَفَعُ بِرِوَايَةِ الْمَجْهُولِ وَالسَّيِّئِ الْحِفْظِ، وَبِالْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا كَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ يَكْتُبُونَ مِثْلَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ يَصْلُحُ لِلشَّوَاهِدِ وَالِاعْتِبَارِ مَا لَا يَصْلُحُ لِغَيْرِهِ.

قَالَ أَحْمَدُ: «قَدْ أَكْتُبُ حَدِيثَ الرَّجُلِ لِأَعْتَبِرَهُ»[٢]، وَمَثَّلَ هَذَا[٣] بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ لَهِيعَةَ[٤]، فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ حَدِيثاً، وَمِنْ خِيَارِ النَّاسِ؛ لَكِنْ بِسَبَبِ احْتِرَاقِ كُتُبِهِ وَقَعَ فِي حَدِيثِهِ الْمُتَأَخِّرِ غَلَطٌ؛ فَصَارَ يُعْتَبَرُ بِذَلِكَ وَيُسْتَشْهَدُ بِهِ[٥].

وَكَثِيراً مَا يَقْتَرِنُ هُوَ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ[٦]، وَاللَّيْثُ حُجَّةٌ ثَبْتٌ إِمَامٌ.

---

(١) التَّشَاعُر: التَّعَالُم، مأخوذ من قولهم: أَشْعَرَهُ الأمرَ وأَشْعَرَهُ به؛ أَعْلَمَه إيَّاه. المحكم (١/ ٣٦٤)، ولسان العرب (٤/ ٤٠٩).

(٢) نقله القاضي أبو يعلى في العدة في أصول الفقه (٣/ ٩٤٣)، وابن رجب في شرح علل الترمذي (١/ ٣٨٥).

(٣) في نسخة على حاشية ج: «ذلك».

(٤) في ج زيادة: «قاضي مصر».
وهو: عبد اللَّه بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، ويُقال: الغافقي، أبو عبد الرحمن، قاضي مصر، اختَلط بعد احتراق كتبه، فمَن روى عنه قبل اختلاطه قُبِلَ حديثه، وإلَّا فلا، توفي سنة (١٧٤هـ). الطبقات الكبرى (٧/ ٥١٦)، والتاريخ الكبير للبخاري (٥/ ١٨٢).

(٥) انظر: الضعفاء للعقيلي (٢/ ٣٩٧)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ١٤٧)، والمجروحين لابن حبان (٢/ ١١).

(٦) هو: الليث بنُ سعد المصريُّ الفهمي، أبو الحارث، مولى فهم بن قيس عيلان، كان أحدَ الأئمة في الدنيا فقهاً وورعاً وفضلاً وعلماً، توفي سنة (١٧٥هـ). الطبقات الكبرى (٧/ ٥١٧)، والتاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٢٤٦)، ومشاهير علماء الأمصار (ص٣٠٣).

وَكَمَا أَنَّهُمْ يَسْتَشْهِدُونَ وَيَعْتَبِرُونَ بِحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ سُوءُ حِفْظٍ؛ فَإِنَّهُمْ أَيْضاً يُضَعِّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثِّقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلِطَ[(١)] فِيهَا؛ بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ[(٢)] بِهَا، وَيُسَمُّونَ هَذَا: «عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ»، وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِهِمْ، بِحَيْثُ يَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ ثِقَةٌ ضَابِطٌ وَغَلِطَ فِيهِ، وَغَلَطُهُ فِيهِ عُرِفَ إِمَّا بِسَبَبٍ ظَاهِرٍ؛ كَمَا عَرَفُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها وَهُوَ حَلَالٌ، وَأَنَّهُ صَلَّى فِي الْبَيْتِ رَكْعَتَيْنِ[(٣)]، وَجَعَلُوا رِوَايَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما لِتَزَوُّجِهَا حَرَاماً[(٤)]، وَلِكَوْنِهِ لَمْ يُصَلِّ[(٥)]؛ مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ.

وَكَذَلِكَ أَنَّهُ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ، وَعَلِمُوا أَنَّ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: «إِنَّهُ اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ»[(٦)] مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ.

---

(١) في ج: «غلطه» بدل: «أنه غلط».

(٢) في أ، ب: «ويستدلون».

(٣) يشير إلى حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أنَّ النبي ﷺ صلَّى في البيت ركعتين». أخرجه أحمد (٥١١٦).

(٤) كذا في ب: «وهو حلال» في الموضع الأول، وفي الثاني: «حراماً»، وفي أ: بالعكس لكن فيها: «مُحرِم» بدل «حراما»، وفي ج: كانت العبارة كما هي في ب، ثم غيرها الناسخ كمثل ما في أ.
يشير إلى حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أنَّ النبي ﷺ تزوَّج ميمونة وهو محرمٌ». أخرجه البخاري (١٨٣٧)، ومسلم (١٤١٠).

(٥) يشير إلى حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لمَّا دخل النبي ﷺ البيت دعا في نواحيه كلِّها، ولم يصلِّ حتى خرج منه، فلما خرج ركع ركعتين في قُبُل الكعبة، وقال: هذه القبلةُ». أخرجه البخاري (٣٩٨)، ومسلم (١٣٣٠).

(٦) يشير إلى الحديث الذي أخرجه البخاري (١٧٧٦)، ومسلم (١٢٥٥) من طريق عروة أنه قال: «يا أمَّ المؤمنين ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن؟ قالت: ما يقول؟ قال: يقول: إنَّ رسول اللَّه ﷺ اعتمر أربعَ عمرات، إحداهنَّ في رجب، قالت: يرحم اللَّه أبا عبد الرحمن، ما اعتمر عمرةً إلَّا وهو شاهده، وما اعتمر في رجبٍ قطُّ».

وَعَلِمُوا أَنَّهُ تَمَتَّعَ وَهُوَ آمِنٌ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَأَنَّ قَوْلَ عُثْمَانَ لِعَلِيٍّ ﷺ: «كُنَّا يَوْمَئِذٍ خَائِفِينَ»[(١)]؛ مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ.

وَأَنَّ مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْبُخَارِيِّ: «**أَنَّ النَّارَ لَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يُنْشِئَ اللَّهُ لَهَا خَلْقاً آخَرَ**»[(٢)]؛ مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ.

وَهَذَا كَثِيرٌ.

(١) يشير إلى الحديث الذي أخرجه مسلم (١٢٢٣) من طريق عبد اللَّه بن شقيق قال: «كان عثمانُ ينهى عن المُتعة، وكان عليٌّ يأمر بها، فقال عثمان لعليٍّ كلمةً، ثمَّ قال علي: لقد علمتَ أنَّا قد تمتعنا مع رسول اللَّه ﷺ؟ فقال: أجل، ولكنَّا كنا خائفين».

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٤٩) من حديث أبي هريرة ﷺ.

وَالنَّاسُ فِي هَذَا الْبَابِ طَرَفَانِ:

طَرَفٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَنَحْوِهِمْ مِمَّنْ هُوَ بَعِيدٌ عَنْ مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ، لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ، فَيَشُكُّ فِي صِحَّةِ أَحَادِيثَ، أَوْ فِي الْقَطْعِ بِهَا[1]، مَعَ كَوْنِهَا مَعْلُومَةً مَقْطُوعاً بِهَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهِ.

وَطَرَفٌ مِمَّنْ يَدَّعِي اتِّبَاعَ الْحَدِيثِ وَالْعَمَلَ بِهِ؛ كُلَّمَا وَجَدَ لَفْظاً فِي حَدِيثٍ قَدْ رَوَاهُ ثِقَةٌ أَوْ رَأَى حَدِيثاً بِإِسْنَادٍ ظَاهِرُهُ الصِّحَّةُ، يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ مِنْ جِنْسِ مَا جَزَمَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِصِحَّتِهِ؛ حَتَّى إِذَا عَارَضَ الصَّحِيحَ الْمَعْرُوفَ أَخَذَ يَتَكَلَّفُ لَهُ التَّأْوِيلَاتِ الْبَارِدَةِ[2]، أَوْ يَجْعَلُهُ دَلِيلاً فِي مَسَائِلِ الْعِلْمِ، مَعَ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ يَعْرِفُونَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا غَلَطٌ.

وَكَمَا أَنَّ عَلَى الْحَدِيثِ أَدِلَّةً يُعْلَمُ بِهَا أَنَّهُ صِدْقٌ، وَقَدْ يُقْطَعُ بِذَلِكَ؛ فَعَلَيْهِ أَدِلَّةٌ يُعْلَمُ بِهَا أَنَّهُ كَذِبٌ وَيُقْطَعُ بِذَلِكَ، مِثْلُ مَا يُقْطَعُ بِكَذِبِ مَا يَرْوِيهِ الْوَضَّاعُونَ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْغُلُوِّ فِي الْفَضَائِلِ؛ مِثْلِ حَدِيثِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، وَأَمْثَالِهِ مِمَّا فِيهِ: أَنَّ مَنْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَانَ لَهُ كَأَجْرِ كَذَا وَكَذَا نَبِيّاً[3].

---

(١) في أ، ب: «بهذا».

(٢) في أ، ب: «النادرة».

(٣) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (٢/ ٢٠٠)، و(٢/ ١١٢).

وَفِي التَّفْسِيرِ مِنْ هَذِهِ الْمَوْضُوعَاتِ قِطْعَةٌ كَثِيرَةٌ[١]؛ مِثْلُ الْحَدِيثِ الَّذِي يَرْوِيهِ الثَّعْلَبِيُّ[٢]، وَالْوَاحِدِيُّ[٣]، وَالزَّمَخْشَرِيُّ[٤] فِي فَضَائِلِ سُوَرِ الْقُرْآنِ سُورَةً سُورَةً[٥]؛ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

والثَّعْلَبِيُّ هُوَ فِي نَفْسِهِ كَانَ فِيهِ خَيْرٌ وَدِينٌ، وَكَانَ حَاطِبَ لَيْلٍ يَنْقُلُ مَا وَجَدَ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ مِنْ صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَمَوْضُوعٍ.

والْوَاحِدِيُّ صَاحِبُهُ كَانَ أَبْصَرَ مِنْهُ بِالْعَرَبِيَّةِ؛ لَكِنْ هُوَ أَبْعَدُ عَنِ السَّلَامَةِ وَاتِّبَاعِ السَّلَفِ.

وَالْبَغَوِيُّ[٦] تَفْسِيرُهُ مُخْتَصَرٌ مِنَ الثَّعْلَبِيِّ؛ لَكِنَّهُ صَانَ تَفْسِيرَهُ مِنَ

---

(١) في ج: «كبيرة».

(٢) هو: أحمد بنُ محمد بن إبراهيم الثَّعلبي، أبو إسحاق النيسابوري، المفسِّر المشهور، كان أوحدَ زمانه في علم التفسير وعلم القرآن، بارعاً في العربية، حافظاً موثقاً، توفي سنة (٤٢٧هـ). وفيات الأعيان (١/ ٧٩)، وغاية النهاية في طبقات القراء (١/ ١٠٠)، وطبقات المفسرين للسيوطي (ص٢٨). واسم تفسيره: الكشف والبيان عن تفسير القرآن.

(٣) هو: عليُّ بن أحمد بن محمد بن علي الواحديُّ، أبو الحسن النيسابوري الشافعي، صاحبُ التفاسير المشهورة، كان أستاذَ عصره في النحو والتفسير، توفي سنة (٤٦٨هـ). وفيات الأعيان (٣/ ٣٠٣)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/ ٢٤٠)، وغاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٥٢٣). وأسماء تفاسيره: التفسير البسيط، والتفسير الوسيط، والتفسير الوجيز.

(٤) هو: محمود بنُ عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي، أبو القاسم جارُ اللَّه الزمخشريُّ، النحوي اللغوي، المتكلِّم المعتزلي، المفسِّر، توفي سنة (٥٣٨هـ). وفيات الأعيان (٥/ ١٦٨)، وتاريخ الإسلام (١١/ ٦٩٧). واسم تفسيره: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل.

(٥) قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ في الموضوعات (١/ ٢٤٠): «حديثُ فضائل السور مصنوعٌ بلا شكٍّ... وقد فرَّق هذا الحديث أبو إسحاق الثعلبيُّ في تفسيره، فذكر عند كل سورة منه ما يخصُّها، وتبعه أبو الحسن الواحديُّ في ذلكَ».

(٦) هو: الحسينُ بن مسعود بن محمد البغوي، أبو محمد محيي السنَّةِ، المعروف بـ«الفرَّاء»، والملقب بـ«ظهير الدِّين»، الفقيه الشافعي، المحدِّث المفسر، كان بحراً في العلوم، توفي سنة (٥١٠هـ). وفيات الأعيان (٢/ ١٣٦)، وتاريخ الإسلام (١١/ ٢٥٠)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٧/ ٧٥). واسم تفسيره: معالم التنزيل في تفسير القرآن.

الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ وَالْآرَاءِ الْمُبْتَدَعَةِ.

وَالْمَوْضُوعَاتُ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ كَثِيرَةٌ؛ مِثْلُ الْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ الصَّرِيحَةِ فِي الْجَهْرِ بِالْبَسْمَلَةِ[١]، وَحَدِيثِ عَلِيٍّ الطَّوِيلِ فِي تَصَدُّقِهِ بِخَاتَمِهِ فِي الصَّلَاةِ[٢]؛ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ[٣].

وَمِثْلُ مَا رُوِيَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾: أَنَّهُ عَلِيٌّ[٤]، ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾: أُذُنُكَ يَا عَلِيُّ[٥].

❖ ❖ ❖

(١) انظر: تفسير الثعلبي (١/ ١٠٥).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٨/ ٥٣٠)، وتفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١١٦٢)، والمعجم الأوسط (٦/ ٢١٨)، ومناقب عليٍّ لابن المغازلي (ص٣٧٩)، وتفسير الثعلبي (١١/ ٣٩٠)، والتفسير البسيط (٧/ ٤٣٥).

(٣) انظر: تذكرة الموضوعات (ص٨٤).

(٤) انظر: تفسير الطبري (١٣/ ٤٤٣)، وتفسير الثعلبي (٥/ ٢٧٢).

(٥) انظر: تفسير الثعلبي (٢٧/ ٢٨٨)، وتفسير الزمخشري (٤/ ٦٠٠)، وتفسير ابن عطية (٥/ ٣٥٨).

فَصْلٌ

وَأَمَّا النَّوْعُ الثَّانِي مِنْ مُسْتَنَدَيْ[١] الِاخْتِلَافِ - وَهُوَ مَا يُعْلَمُ بِالِاسْتِدْلَالِ لَا بِالنَّقْلِ -: فَهَذَا أَكْثَرُ مَا فِيهِ الْخَطَأُ مِنْ جِهَتَيْنِ حَدَثَتَا بَعْدَ تَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ.

فَإِنَّ التَّفَاسِيرَ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَلَامُ هَؤُلَاءِ صِرْفاً[٢] لَا يَكَادُ يُوجَدُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ هَاتَيْنِ الْجِهَتَيْنِ؛ مِثْلُ تَفْسِيرِ: عَبْدِ الرَّزَّاقِ[٣]، وَوَكِيعٍ[٤]، وَعَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ[٥]، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ دُحَيْمٍ[٦]، وَمِثْلُ تَفْسِيرِ:

(١) في حاشية ج كلمة غير مقروءة، ولعلها: «سببي».

(٢) صِرْفاً: بحتاً، غيرَ ممزوج. الصحاح (٤/ ١٣٨٥).

(٣) هو: عبد الرزاق بن همام بن نافع، أبو بكر اليماني، مولى حِمير، المحدث الكبير، صاحب المصنَّف، توفي باليمن في النصف من شوال سنة (٢١١هـ). الطبقات الكبرى (٥/ ٥٤٨)، والتاريخ الكبير للبخاري (٦/ ١٣٠).

(٤) هو: وكيع بن الجرَّاح بن مليح بن عدي الرؤاسي، أبو سفيان، من الحفَّاظ المتقنين، جمع وصنَّف، وحفظ وحدَّث، وبثَّ وذاكر، توفي سنة (١٩٦هـ). الطبقات الكبرى (٦/ ٣٩٤)، والتاريخ الكبير للبخاري (٨/ ١٧٩)، ومشاهير علماء الأمصار (ص٢٧٣).

(٥) هو: عبدُ الحميد بن حميد بن نصر الكَشِّي، كنيته أبو محمد، ويُقال له: عبد بن حميد، كان ممَّن جمع وصنف، توفي سنة (٢٤٩هـ). التاريخ الأوسط (٤/ ١٠٦٢)، والثقات لابن حبان (٨/ ٤٠١)، ورجال مسلم (٢/ ٢٩).

(٦) هو: عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرِو بن ميمون القرشي، أبو سعيد الدمشقيُّ، القاضي الإمام الفقيه الحافظ، محدِّث الشام، ولقبه دُحيم بن اليتيم، توفي بالرملة سنة (٢٤٥هـ). التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٢٥٦)، وتاريخ بغداد (١١/ ٥٤٩)، وتاريخ دمشق (٣٤/ ١٧١).

الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهُويَهْ[١]، وَبَقِيِّ بْنِ مَخْلَدٍ[٢]، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ الْمُنْذِرِ[٣]، وَابْنِ عُيَيْنَةَ[٤]، وَسُنَيْدٍ[٥]، وَابْنِ جَرِيرٍ[٦]، وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ[٧]،

(١) هو: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، أبو يعقوب الحنظلي المروزيُّ، المعروف بـ«ابن راهويه»، كان أحدَ أئمة المسلمين، وعَلماً من أعلام الدين، اجتمع له الحديثُ والفقه والحِفظ والصدق والورع والزُّهد، توفي سنة (٢٣٨هـ)، وله (٧٧) سنة. التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٣٧٩)، ورجال مسلم (١/ ٤٨). وتاريخ بغداد (٧/ ٣٦٢).

(٢) هو: بقيُّ بن مخلد بن يزيد، أبو عبد الرحمن الأندلسي القُرْطبي، الحافظ، أحدُ الأعلام، صنَّف المسند والتفسير وغيرهما، وكان ورِعاً فاضلاً زاهداً، توفي سنة (٢٧٦هـ)، وقيل: سنة (٢٧٣هـ). الإكمال لابن ماكولا (١/ ٣٤٤)، وطبقات الحنابلة (١/ ١٢٠)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (١٠/ ٣٥٥).

(٣) هو: محمدُ بن إبراهيم بن المنذر، أبو بكر النيسابوريُّ، الفقيه الحافظ، العلَّامة المجتهد، صنَّف في اختلاف العلماء كتباً لم يصنِّف أحدٌ مثلها، توفي بمكة سنة (٣١٠هـ)، وقيل قبلها. طبقات الفقهاء (ص١٠٨)، ووفيات الأعيان (٤/ ٢٠٧)، وتاريخ الإسلام (٧/ ٣٤٥).

(٤) هو: سفيان بنُ عيينة بن أبي عمران، مولى محمد بن مزاحم الهلالي، أبو محمد الكوفي، نزيل مكة، توفي سنة (١٩٨هـ)، ودفن بالحجون. التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٩٤)، والطبقات الكبرى (٥/ ٤٩٧)، والتاريخ وأسماء المحدثين وكناهم (ص١٩٥).

(٥) هو: سُنَيد بن داود أبو علي المصيصيُّ، اسمه الحسين، ولقبه سنيد، الإمام الحافظ، محدِّث الثغر، صاحب كتاب تفسير القرآن، أحدُ أوعية العلم، توفي سنة (٢٢٦هـ). تقييد المهمل وتمييز المشكل (٣/ ١١١٢)، وطبقات علماء الحديث (٢/ ١٢١)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٣٧).

(٦) هو: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، جامع العلوم، إمام المفسِّرين، توفي سنة (٣١٠هـ). الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (٢/ ٨٠٠)، وتاريخ بغداد (٢/ ٥٤٨).

(٧) هو: عبد الرحمن بنُ أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازيُّ، أبو محمدٍ، الإمام ابن الإمام، والحافظُ ابن الحافظ، أحد الأئمَّة في الحديث والتفسير، والعبادة والزهد والصلاح، توفي سنة (٣٢٧هـ). طبقات الحنابلة (٢/ ٥٥)، وتاريخ دمشق (٣٥/ ٣٥٧).

وَأَبِي سَعِيدٍ الْأَشَجِّ[١]، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَاجَهْ، وَابْنِ مَرْدُوَيْهْ[٢].

أَحَدُهُمَا: قَوْمٌ اعْتَقَدُوا مَعَانِيَ ثُمَّ أَرَادُوا حَمْلَ[٣] أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ عَلَيْهَا.

وَالثَّانِي: قَوْمٌ فَسَّرُوا الْقُرْآنَ بِمُجَرَّدِ مَا يَسُوغُ[٤] أَنْ يُرِيدَهُ مَنْ كَانَ مِنَ النَّاطِقِينَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ بِكَلَامِهِ؛ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ بِالْقُرْآنِ، وَالْمُنَزَّلِ عَلَيْهِ، وَالْمُخَاطَبِ بِهِ.

فَالْأَوَّلُونَ رَاعَوُا الْمَعْنَى الَّذِي رَأَوْهُ[٥]، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَا تَسْتَحِقُّهُ أَلْفَاظُ الْقُرْآنِ مِنَ الدَّلَالَةِ وَالْبَيَانِ.

وَالْآخَرُونَ رَاعَوْا مُجَرَّدَ اللَّفْظِ، وَمَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ عِنْدَهُمُ الْعَرَبِيُّ، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَا يَصْلُحُ لِلْمُتَكَلِّمِ بِهِ وَلِسِيَاقِ الْكَلَامِ.

ثُمَّ هَؤُلَاءِ كَثِيراً مَا يَغْلَطُونَ فِي احْتِمَالِ اللَّفْظِ لِذَلِكَ الْمَعْنَى فِي اللُّغَةِ، كَمَا يَغْلَطُ فِي ذَلِكَ الَّذِينَ قَبْلَهُمْ.

كَمَا أَنَّ الْأَوَّلِينَ كَثِيراً مَا يَغْلَطُونَ فِي صِحَّةِ الْمَعْنَى الَّذِي فَسَّرُوا بِهِ

---

(١) هو: عبد اللَّه بن سعيد بن حصين، أبو سعيد الأَشَج، الكنديُّ الكوفي، الحافظ، محدِّث الكوفة، وصاحب التفسير والتصانيف، توفي سنة (٢٥٧هـ). رجال البخاري (١/ ٤٠٩)، ورجال مسلم (١/ ٣٦٥)، والمعلم بشيوخ البخاري ومسلم (ص٣٧٢)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ١٨٢).

(٢) هو: أحمد بنُ موسى بن مردويه، أبو بكر الأصبهاني، الحافظ العلَّامة، صنَّف التفسير والتاريخ، والأبواب والشيوخ، وخرَّج حديث الأئمة، توفي سنة (٤١٠هـ). تاريخ أصبهان (١/ ٢٠٦)، وطبقات علماء الحديث (٣/ ٢٤٧)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٧٧).

(٣) في ج: «جمل» بالجيم المعجمة.

(٤) يسوغ: يجوز. الصحاح (٤/ ١٣٢٢).

(٥) في ج: «رواه»، وهو تصحيف.

الْقُرْآنَ، كَمَا يَغْلَطُ فِي ذَلِكَ الْآخَرُونَ، وَإِنْ كَانَ نَظَرُ الْأَوَّلِينَ إِلَى الْمَعْنَى أَسْبَقَ، وَنَظَرُ الْآخَرِينَ إِلَى اللَّفْظِ أَسْبَقَ.

وَالْأَوَّلُونَ صِنْفَانِ:

تَارَةً يَسْلُبُونَ[١] لَفْظَ الْقُرْآنِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ وَأُرِيدَ بِهِ.

وَتَارَةً يَحْمِلُونَهُ عَلَى مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يُرَدْ بِهِ.

وَفِي[٢] كِلَا الْأَمْرَيْنِ قَدْ يَكُونُ مَا قَصَدُوا نَفْيَهُ أَوْ إِثْبَاتَهُ مِنَ الْمَعْنَى بَاطِلاً؛ فَيَكُونُ خَطَؤُهُمْ فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ، وَقَدْ يَكُونُ حَقّاً؛ فَيَكُونُ خَطَؤُهُمْ فِي الدَّلِيلِ لَا فِي الْمَدْلُولِ.

وَهَذَا كَمَا أَنَّهُ وَقَعَ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ وَقَعَ أَيْضاً فِي تَفْسِيرِ الْحَدِيثِ.

فَالَّذِينَ أَخْطَؤُوا فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ[٣] طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ، اعْتَقَدُوا مَذْهَباً يُخَالِفُ[٤] الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْهِ الْأُمَّةُ الْوَسَطُ الَّذِينَ لَا يَجْتَمِعُونَ عَلَى ضَلَالَةٍ؛ كَسَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا، وَعَمَدُوا[٥] إِلَى الْقُرْآنِ فَتَأَوَّلُوهُ عَلَى آرَائِهِمْ؛ تَارَةً يَسْتَدِلُّونَ بِآيَاتٍ عَلَى مَذْهَبِهِمْ وَلَا دَلَالَةَ فِيهَا، وَتَارَةً يَتَأَوَّلُونَ مَا يُخَالِفُ مَذْهَبَهُمْ بِمَا يُحَرِّفُونَ بِهِ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ.

(١) السلب: أخذ الشيء بخفة واختطاف. مقاييس اللغة (٣/ ٩٢).

(٢) في ج: «في» من غير واو.

(٣) في ج زيادة: «مثل».

(٤) في أ، ب: «مخالف».

(٥) عمدوا: قصدوا. العين (٢/ ٥٧).

وَمِنْ هَؤُلَاءِ: فِرَقُ الْخَوَارِجِ[(١)]، وَالرَّوَافِضِ[(٢)]، وَالْجَهْمِيَّةِ[(٣)]، وَالْمُعْتَزِلَةِ[(٤)]، وَالْقَدَرِيَّةِ[(٥)]، وَالْمُرْجِئَةِ[(٦)]، وَغَيْرُهُمْ.

(١) هم: كلُّ من خرج على الإمام الحقِّ الذي اتَّفقت الجماعة عليه، سواء كان الخروجُ في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدَهم على التابعين بإحسان والأئمةِ في كل زمان، ومن أقوالهم: تكفير مرتكبِ الكبيرة، وهم فرق شَتَّى؛ منها: المحكِّمة الأولى، والأزارِقة، والنَّجْدات، والبَيْهَسية، والعَجاردة، والإباضيَّة. مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (ص٨٦-١٣١)، والفرق بين الفرق (ص٥٤)، والملل والنحل (١/ ١١٣).

(٢) هم: الذين يتبَرَّؤون من أصحاب رسول اللَّه ﷺ ويسبُّونهم وينتقِصونهم ويكفِّرونَهم، ويسبون ويشتمون أبا بكرٍ وعمر خاصَّة، وإنَّما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكرٍ وعمر، ورفضهم زيدَ بن علي لمَّا والى الشيخين. السنة لعبد اللَّه بن أحمد (٢/ ٥٤٨)، ومقالات الإسلاميين (ص١٦)، والملل والنحل (١/ ٢٠)، والفرق بين الفرق (ص٢٥).

(٣) هم: أتباع جهم بن صفوان الترمذي، الذي قال بالجبر والاضطرار إلى الأعمال، وأنكر الاستطاعات كلها، وزعم أن الجنة والنار تبيدان وتفنيان، وأن الإيمان هو المعرفة باللَّه تعالى فقط، وأن الكفر هو الجهل به فقط، وجحد أسماء اللَّه وصفاته. الفرق بين الفرق (ص١٩٩)، الملل والنحل (١/ ٨٥).

(٤) هم: أصحابُ واصل بنِ عطاء الغزالي، الذي قال بالقدر، ثم اعتزل مجلسَ الحسن البصريِّ، فسُمّي أتباعه المعتزلة، وقد ظهروا في أواخر العصر الأمويِّ، ثم فشا أمرهم في العصر العباسي، مذهبهم: تقديمُ العقل على النقل، وإنكار الصفات، والقول بإنفاذ الوعيد، ومِن أسمائهم: المعتزلة، والقدرية، والعَدْلية، والوعيديَّة. التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (ص٣٦)، والملل والنحل (١/ ٢٠)، والتعريفات (ص٢٢٢)، وسيأتي قريباً كلام شيخ الإسلام عن أصول مذهبهم.

(٥) هم: نفاةُ القدر، وهم الذين يزعُمون أن كل عبدٍ خالقٌ لفعله، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير اللَّه تعالى، وأوَّلُ من قال بالقدر معبدٌ الجهني، والمعتزلة منهم. التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (ص١٦٥)، والملل والنحل (١/ ٢٠)، والتعريفات (ص١٧٤).

(٦) هم: القائلون بإخراج العمل عن مسمى الإيمان، وهم على أربع درجات، منهم من يجعل الإيمان مجرد المعرفة، ومنهم من يقول هو التصديق، ومنهم من يقول هو النطق باللسان وحده، ومنهم من يقول هو النطق باللسان مع التصديق بالقلب، واتفقوا على إخراج العمل عن مسمى الإيمان. مقالات الإسلاميين (ص١٣٢)، والملل والنحل (١/ ١٣٨)، والتعريفات (ص٢٠٨). وانظر: كتاب الإيمان للمصنف (ص٤٥) فقد أطال فيه النفس في بيان حقيقة ما عند أهل السنة والرد على المرجئة على اختلاف طوائفها.

وَهَذَا كَالْمُعْتَزِلَةِ مَثَلاً؛ فَإِنَّهُمْ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ كَلَاماً وَجِدَالاً، وَقَدْ صَنَّفُوا تَفَاسِيرَ عَلَى أُصُولِ مَذْهَبِهِمْ؛ مِثْلَ: تَفْسِيرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَيْسَانَ الْأَصَمِّ[(١)] - شَيْخِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عُلَيَّةَ[(٢)] الَّذِي كَانَ يُنَاظِرُ الشَّافِعِيَّ -، وَمِثْلَ كِتَابِ أَبِي عَلِيٍّ الْجُبَّائِيِّ[(٣)]، وَ«التَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ» لِلْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَدَ الْهَمَذَانِيِّ[(٤)]، وَلِعَلِيِّ بْنِ عِيسَى الرُّمَّانِيِّ[(٥)]، وَ«الْكَشَّافِ» لِأَبِي[(٦)] الْقَاسِمِ الزَّمَخْشَرِيِّ، فَهَؤُلَاءِ وَأَمْثَالُهُمُ اعْتَقَدُوا مَذَاهِبَ الْمُعْتَزِلَةِ.

(١) هو: عبد الرحمن بن كيسان، أبو بكر الأصمُّ المعتزلي، صاحب المقالات في الأصول، وله تفسير، ومن تلامذته: إبراهيم بن إسماعيل بن عليَّة. طبقات المعتزلة (١/ ٥٦)، ولسان الميزان (٣/ ٤٢٧).

(٢) هو: إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، أبو إسحاق البصري الأسدي، المعروف بـ«ابن علية»، كان أحد المتكلمين وممن يقول بخلق القرآن، وجرت له مع الشافعي مناظرات كثيرة. توفي سنة (٢١٨هـ). الطبقات الكبرى (٧/ ٣٢٥)، تاريخ بغداد (٦/ ٥١٢).

(٣) هو: محمد بن عبد الوهاب بن سلام، أبو علي الجُبَّائي البصري، شيخ المعتزلة، كان إماماً في علم الكلام، وإليه تنسب الجُبَّائية من المعتزلة، توفي سنة (٣٠٣هـ). تاريخ بغداد (١٢/ ٣٢٧)، ووفيات الأعيان (٤/ ٢٦٧)، وطبقات المعتزلة لأحمد ابن المرتضى (١/ ٨٠).

(٤) هو: عبد الجبَّار بن أحمد بن عبد الجبَّار، أبو الحسن الهمذاني الأَسَدَابَاذي، القاضي الفقيه، الأصولي المتكلم، المفسِّر، كان رأسَ المعتزلة في الاعتقاد، توفي سنة (٤١٥هـ)، وقيل: سنة (٤١٦هـ). تاريخ بغداد (١٢/ ٤١٤)، وتاريخ الإسلام (٩/ ٢٥٤)، وطبقات المعتزلة لأحمد ابن المرتضى (١/ ١١٢).

(٥) هو: علي بن عيسى بنِ علي بن عبد اللَّه، أبو الحسن النحويُّ، المعروف بـ«الرُّمَّانيّ»، صاحب التفسير، وكان يُقال له: عليٌّ الجامع؛ لأنه جمع بين علوم الكلام والفقه، والقرآن والنحو واللغة، توفي سنة (٣٨٤هـ). تاريخ بغداد (١٣/ ٤٦٢)، ووفيات الأعيان (٣/ ٢٩٩)، وطبقات المعتزلة لأحمد ابن المرتضي (١/ ١١٠).

(٦) في أ: «ولأبي»، وهو تصحيف.

وَأُصُولُ الْمُعْتَزِلَةِ خَمْسَةٌ[١]؛ يُسَمُّونَهَا هُمُ: التَّوْحِيدَ، وَالْعَدْلَ، وَالْمَنْزِلَةَ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، وَإِنْفَاذَ الْوَعِيدِ، وَالْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ.

تَوْحِيدُهُمْ[٢]: هُوَ تَوْحِيدُ الْجَهْمِيَّةِ الَّذِي مَضْمُونُهُ نَفْيُ الصِّفَاتِ، وَعَنْ ذَلِكَ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَا يُرَى، وَإِنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، وَإِنَّهُ لَيْسَ فَوْقَ الْعَالَمِ، وَإِنَّهُ لَا يَقُومُ بِهِ عِلْمٌ، وَلَا قُدْرَةٌ، وَلَا حَيَاةٌ، وَلَا سَمْعٌ، وَلَا بَصَرٌ، وَلَا كَلَامٌ، وَلَا مَشِيئَةٌ، وَلَا صِفَةٌ مِنَ الصِّفَاتِ.

وَأَمَّا عَدْلُهُمْ: فَمِنْ مَضْمُونِهِ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَشَأْ جَمِيعَ الْكَائِنَاتِ، وَلَا خَلَقَهَا كُلَّهَا، وَلَا هُوَ قَادِرٌ عَلَيْهَا كُلِّهَا، بَلْ عِنْدَهُمْ أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ لَمْ يَخْلُقْهَا اللَّهُ؛ لَا خَيْرَهَا وَلَا شَرَّهَا، وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا مَا أَمَرَ بِهِ شَرْعاً، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَكُونُ بِغَيْرِ مَشِيئَتِهِ.

وَقَدْ وَافَقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ مُتَأَخِّرُو الشِّيعَةِ؛ كَالْمُفِيدِ[٣]، وَأَبِي جَعْفَرٍ الطُّوسِيِّ[٤]، وَأَمْثَالِهِمَا.

---

(١) في ج: «خمس».

(٢) في ج: «وتوحيدهم».

(٣) هو: محمد بنُ محمد بن النعمان، أبو عبد اللَّه المعروف بـ«ابن المعلم»، والملقَّب بالمفيد، شيخ الرافضة، والمتكلِّم على مذاهبهم، صنف مصنَّفات كثيرة على مذهب الشِّيعة، وجمع تفسيراً للقرآن، توفي سنة (٤١٣هـ). تاريخ بغداد (٤/ ٣٧٤)، والدر الثمين في أسماء المصنفين (ص١٥٨)، وتاريخ الإسلام (٩/ ٢٢٧).

(٤) هو: محمد بن الحسن بن علي، أبو جعفرٍ الطوسي، شيخُ الشيعة وعالمُهم، له تفسير كبير عشرون مجلَّدا، وعدَّة تصانيف مشهورة، توفي سنة (٤٦٠هـ). مجمع الآداب في معجم الألقاب (٢/ ١٣٦)، وتاريخ الإسلام (١٠/ ١٢٢)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٥٠).

وَلِأَبِي جَعْفَرٍ هَذَا تَفْسِيرٌ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، لَكِنْ يَضُمُّ إِلَى ذَلِكَ قَوْلَ[١] الْإِمَامِيَّةِ الِاثْنَيْ عَشَرِيَّةَ[٢]؛ فَإِنَّ الْمُعْتَزِلَةَ لَيْسَ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ بِذَلِكَ، وَلَا مَنْ يُنْكِرُ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ.

وَمِنْ أُصُولِ الْمُعْتَزِلَةِ مَعَ الْخَوَارِجِ: إِنْفَاذُ الْوَعِيدِ فِي الْآخِرَةِ، وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ شَفَاعَةً، وَلَا يُخْرِجُ أَحَداً مِنْهُمْ مِنَ النَّارِ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ قَدْ رَدَّ عَلَيْهِمْ طَوَائِفُ مِنَ الْمُرْجِئَةِ الْكَرَّامِيَّةِ[٣]، وَالْكُلَّابِيَّةِ[٤]، وَأَتْبَاعِهِمْ؛ فَأَحْسَنُوا تَارَةً وَأَسَاءُوا أُخْرَى، حَتَّى صَارُوا فِي طَرَفَيْ نَقِيضٍ[٥].

---

(١) «قول» سقطت من أ،ب.

(٢) هم: القائلون بإمامة عليٍّ رضي الله عنه بعد النبي ﷺ، نصّاً ظاهراً وتعييناً صادقاً من غير تعريض بالوصف، بل إشارة إليه بالعين، وسمُّوا إمامية لأنهم جعلوا من الإمامة القضية الأساسية التي تشغلهم، وسُمُّوا بالاثني عشرية لأنهم قالوا باثني عشر إماماً مِنْ عليّ وذريته دخل آخرهم السردابَ بسامراء على حدِّ زعمهم. مقالات الإسلاميين (ص١٧)، والفرق بين الفرق (ص٤٧)، والملل والنحل (١/ ١٦١).

(٣) هم: فرقة من فِرق المرجئة، وهم أصحاب أبي عبد اللَّه محمد بن كرَّام، يزعمون أنَّ الإيمان هو الإقرارُ والتصديق باللِّسان دون القلب، وأنكروا أن تكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان إيماناً، وزعموا أنَّ المنافقين الذين كانوا على عهد رسول اللَّه ﷺ كانوا مؤمنين على الحقيقة، وزعموا أن الكفر باللَّه هو الجُحود والإنكار له باللسان. مقالات الإسلاميين (ص١٤١)، والملل والنحل (١/ ١٠٧)، والإيمان للمصنف (ص٧٣).

(٤) هم: أصحاب عبد اللَّه بن سعيد بن كُلَّاب القطان، وهم مشايخ الأشعرية؛ فإنَّ أبا الحسن الأشعري إنَّما اقتدى بطريقة أبي محمد بن كُلَّاب، وابن كُلَّاب كان أقرب إلى السلف زمناً وطريقة. مقالات الإسلاميين (ص٥)، والاستقامة (١/ ١٠٥).

(٥) في ج زيادة: «كما قد بُسِط في غير هذا الموضعِ».

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ مِثْلَ هَؤُلَاءِ اعْتَقَدُوا رَأْياً ثُمَّ حَمَلُوا أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُمْ سَلَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَلَا مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، لَا فِي رَأْيِهِمْ وَلَا فِي تَفْسِيرِهِمْ.

وَمَا مِنْ تَفْسِيرٍ مِنْ تَفَاسِيرِهِمُ الْبَاطِلَةِ إِلَّا وَبُطْلَانُهُ يَظْهَرُ مِنْ وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ، وَذَلِكَ مِنْ جِهَتَيْنِ:

تَارَةً مِنَ الْعِلْمِ بِفَسَادِ قَوْلِهِمْ.

وَتَارَةً مِنَ الْعِلْمِ بِفَسَادِ[1] مَا فَسَّرُوا بِهِ الْقُرْآنَ، إِمَّا دَلِيلاً عَلَى قَوْلِهِمْ، أَوْ جَوَاباً عَنِ الْمُعَارِضِ لَهُمْ.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَكُونُ حَسَنَ الْعِبَارَةِ[2] فَصِيحاً، وَيَدُسُّ الْبِدَعَ فِي كَلَامِهِ، وَأَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ؛ كَصَاحِبِ «الْكَشَّافِ» وَنَحْوِهِ، حَتَّى إِنَّهُ يَرُوجُ[3] عَلَى خَلْقٍ كَثِيرٍ مِمَّنْ لَا يَعْتَقِدُ الْبَاطِلَ مِنْ تَفَاسِيرِهِمُ الْبَاطِلَةِ مَا شَاءَ اللَّهُ.

وَقَدْ رَأَيْتُ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُفَسِّرِينَ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يَذْكُرُ فِي كِتَابِهِ وَكَلَامِهِ مِنْ تَفْسِيرِهِمْ مَا يُوَافِقُ أُصُولَهُمُ الَّتِي يَعْلَمُ أَوْ يَعْتَقِدُ فَسَادَهَا، وَلَا يَهْتَدِي لِذَلِكَ.

ثُمَّ إِنَّهُ بِسَبَبِ تَطَرُّفِ هَؤُلَاءِ وَضَلَالِهِمْ دَخَلَتِ[4] الرَّافِضَةُ الْإِمَامِيَّةُ، ثُمَّ

(١) «قولهم. وتارة من العلم بفسادِ» سقطت من أ،ب.

(٢) في أ،ب: «العبادة».

(٣) يَرُوج: راج الشيءُ؛ إذا نَفَق وكَثُر طلابُه، وروَّج فلانٌ كلامَه؛ أي: زيَّنَهُ وأبهمَهُ، فلا تعلم حقيقتُه. الصحاح (١/ ٣١٨)، والمصباح المنير (١/ ٢٤٢).

(٤) في أ،ب،ج: «قصدت»، والمثبت من نسخة على حاشية ج.

الْفَلَاسِفَةُ[١]، ثُمَّ الْقَرَامِطَةُ وَغَيْرُهُمْ؛ فِيمَا هُوَ أَبْلَغُ مِنْ ذَلِكَ، وَتَفَاقَمَ الْأَمْرُ فِي الْفَلَاسِفَةِ، وَالْقَرَامِطَةِ[٢] الرَّافِضَةِ؛ فَإِنَّهُمْ فَسَّرُوا الْقُرْآنَ بِأَنْوَاعٍ لَا يَقْضِي الْعَالِمُ مِنْهَا عَجَبَهُ.

فَتُفَسِّرُ الرَّافِضَةُ[٣] ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾: هُمَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾: أَيْ: بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعَلِيٍّ فِي الْخِلَافَةِ[٤]، وَ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً﴾: هِيَ عَائِشَةُ[٥]، وَ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾: طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ[٦]، وَ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾: عَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ، وَ﴿ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾: الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ[٧]، ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾: فِي عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ[٨]، وَ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۞ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾: عَلِيُّ بْنُ

(١) الفلاسفة: نسبة إلى الفلسفة، وهي كلمة يونانية تعني: محبة الحكمة، وفي اصطلاحهم هي: علم حقائق الأشياء والعمل بما هو أصلح، وتدور الفلسفة على أبواب: الطبيعيات، والإلهيات، والرياضيات، ومتأخروهم يقولون بقدم العالم، وإنكار النبوة، وقالوا: إن غاية الحكيم أن يتشبه بالإله الحق تعالى وتقدس بغاية الإمكان، وغير ذلك من الأباطيل. انظر: الملل والنحل (٢/ ١١٦ وما بعدها)، والرد على المنطقيين (ص٣٣٤)، والصفدية (٢/ ٢٤٧)، ودرء التعارض (١/ ٣٣٠)، وإغاثة اللهفان في مصايد الشيطان (٢/ ١٠١٧).

(٢) في ج: «القرامطة» من غير واو العطف.

(٣) في حاشية ج: «كقولهم».

(٤) انظر: تفسير البرهان (٦/ ٥٥٧)، وتفسير القمي (٣/ ٩٠٢).

(٥) انظر: تأويل مختلف الحديث (ص٧١)، والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٣/ ٤٠).

(٦) انظر: تفسير البرهان (٣/ ٣٧٥)، وتفسير القمي (٢/ ٤٠٤).

(٧) انظر: تفسير البرهان (٧/ ٣٨٧)، وتفسير القمي (٣/ ١٠٣٥).

(٨) انظر: تفسير البرهان (٦/ ٣٨٣)، واللوامع النورانية في أسماء علي وأهل بيته القرآنية (ص٣٢١-٣٢٣)، وتفسير القمي (٣/ ٨٥٥).

أَبِي طَالِبٍ[١]، وَ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾: هُوَ عَلِيٌّ[٢]، وَيَذْكُرُونَ الْحَدِيثَ الْمَوْضُوعَ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ وَهُوَ تَصَدُّقُهُ بِخَاتَمِهِ فِي الصَّلَاةِ[٣]، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾: نَزَلَتْ فِي عَلِيٍّ لَمَّا أُصِيبَ بِحَمْزَةَ[٤].

(١) انظر: تفسير البرهان (٨/ ١٩٤)، وتفسير القُمِّي (٣/ ١١٢٦).
(٢) انظر: تفسير البرهان (٢/ ٤٨٥)، وتفسير القمي (١/ ٢٥٠).
(٣) انظر ما تقدم في: (ص٩٦).
(٤) انظر: تفسير البرهان (١/ ٣٦٣).

وَمِمَّا يُقَارِبُ هَذَا مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ: مَا يَذْكُرُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ﴾: إِنَّ الصَّابِرِينَ رَسُولُ اللَّهِ، وَالصَّادِقِينَ أَبُو بَكْرٍ، وَالْقَانِتِينَ عُمَرُ، وَالْمُنْفِقِينَ عُثْمَانُ، وَالْمُسْتَغْفِرِينَ عَلِيٌّ[١].

وَفِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾: أَبُو بَكْرٍ، ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾: عُمَرُ، ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾: عُثْمَانُ، ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾: عَلِيٌّ[٢].

وَأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: ﴿وَٱلتِّينِ﴾: أَبُو بَكْرٍ، ﴿وَٱلزَّيْتُونِ﴾: عُمَرُ، ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾: عُثْمَانُ، ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾: عَلِيٌّ.

وَأَمْثَالِ هَذِهِ الْخُرَافَاتِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ تَارَةً تَفْسِيرَ اللَّفْظِ بِمَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِحَالٍ[٣]؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ لَا تَدُلُّ عَلَى هَؤُلَاءِ الْأَشْخَاصِ.

---

(١) انظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/ ٢٤٧).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٢/ ١١١٨).

(٣) انظر: تفسير السمرقندي (٣/ ٥٩٥).

وَقَوْلُهُ[١] تَعَالى: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾؛ كُلُّ ذَلِكَ نَعْتٌ لِلَّذِينَ مَعَهُ، وَهِيَ الَّتِي تُسَمِّيهَا النُّحَاةُ خَبَراً بَعْدَ خَبَرٍ[٢]، وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّهَا كُلَّهَا صِفَاتٌ لِمَوْصُوفٍ وَاحِدٍ، وَهُمُ الَّذِينَ مَعَهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُلٌّ مِنْهُمَا مُرَاداً[٣] بِهِ شَخْصٌ وَاحِدٌ.

(١) في النسخ زيادة: «بما لا يدل عليه بحال قوله»، وهو تكرار.
(٢) انظر: المقتضب (٣/ ٢٩٢).
(٣) في أ: «مراد».

وَتَتَضَمَّنُ[١] تَارَةً: جَعْلَ اللَّفْظِ الْمُطْلَقِ الْعَامِّ مُنْحَصِراً فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ؛ كَقَوْلِهِ: إِنَّ قَوْلَهُ[٢]: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أُرِيدَ بِهَا عَلِيٌّ وَحْدَهُ، وَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ أُرِيدَ بِهَا أَبُو بَكْرٍ وَحْدَهُ[٣]، وَقَوْلَهُ: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾ أُرِيدَ بِهَا أَبُو بَكْرٍ وَحْدَهُ[٤]، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

(١) في ج: «ويتضمن» بالياء، ولم ينقط في بقية النسخ.
(٢) «إن قوله» ليست في أ،ب.
(٣) انظر: تفسير الطبري (٢١/ ٢٨٩).
(٤) انظر: تفسير الثعلبي (٩/ ٢٣٢).

وتَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةَ[١] **وَأَمْثَالِهِ** أَتْبَعُ لِلسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَأَسْلَمُ مِنَ الْبِدْعَةِ مِنْ تَفْسِيرِ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَلَوْ ذَكَرَ كَلَامَ السَّلَفِ الْمَوْجُودَ فِي التَّفَاسِيرِ الْمَأْثُورَةِ عَنْهُمْ عَلَى وَجْهِهِ لَكَانَ أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ، فَإِنَّهُ كَثِيراً مَا يَنْقُلُ مِنْ تَفْسِيرِ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ، وَهُوَ مِنْ أَجَلِّ[٢] التَّفَاسِيرِ وَأَعْظَمِهَا قَدْراً، ثُمَّ إِنَّهُ يَدَعُ مَا نَقَلَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنِ السَّلَفِ لَا يَحْكِيهِ بِحَالٍ، وَيَذْكُرُ مَا يَزْعُمُ أَنَّهُ قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ، وَإِنَّمَا يَعْنِي بِهِمْ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ الَّذِينَ قَرَّرُوا أُصُولَهُمْ بِطُرُقٍ مِنْ جِنْسِ مَا قَرَّرَتْ بِهِ الْمُعْتَزِلَةُ أُصُولَهُمْ، وَإِنْ كَانُوا أَقْرَبَ إِلَى السُّنَّةِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُعْطَى كُلُّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، وَيُعْرَفَ أَنَّ هَذَا مِنْ جُمْلَةِ التَّفْسِيرِ عَلَى الْمَذْهَبِ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ وَالْأَئِمَّةَ إِذَا كَانَ لَهُمْ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ قَوْلٌ، وَجَاءَ قَوْمٌ فَسَّرُوا الْآيَةَ بِقَوْلٍ آخَرَ لِأَجْلِ مَذْهَبٍ اعْتَقَدُوهُ، وَذَلِكَ الْمَذْهَبُ لَيْسَ مِنْ مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ؛ صَارَ مُشَارِكاً لِلْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ فِي مِثْلِ هَذَا.

---

(١) هو: عبد الحقِّ بنُ غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية المُحاربي، أبو محمد الأندلسي، فقيهٌ حافظ، محدِّث مشهور، أديب نحوي، شاعر بليغ كاتب، ألَّف في التفسير كتاباً ضخماً، توفي سنة (٥٤٢هـ). بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص٣٨٩)، وطبقات علماء الحديث (٤/ ٤٠)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٠١). واسم تفسيره: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.

(٢) في جميع النسخ: «أجمل»، وهو تصحيف، والمثبت موافق للإتقان (٦/ ٢٢٨٣).

وَفِي الْجُمْلَةِ: مَنْ عَدَلَ عَنْ مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَفْسِيرِهِمْ إِلَى مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ؛ كَانَ مُخْطِئاً فِي ذَلِكَ، بَلْ مُبْتَدِعاً، وَإِنْ كَانَ مُجْتَهِداً مَغْفُوراً لَهُ[1] خَطَؤُهُ، فَالْمَقْصُودُ بَيَانُ طُرُقِ الْعِلْمِ وَأَدِلَّتِهِ وَطُرُقِ الصَّوَابِ.

وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْقُرْآنَ قَرَأَهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَتَابِعُوهُمْ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا أَعْلَمَ بِتَفْسِيرِهِ وَمَعَانِيهِ، كَمَا أَنَّهُمْ أَعْلَمُ بِالْحَقِّ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ ﷺ، فَمَنْ خَالَفَ قَوْلَهُمْ وَفَسَّرَ الْقُرْآنَ بِخِلَافِ تَفْسِيرِهِمْ فَقَدْ أَخْطَأَ فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ جَمِيعاً.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ مَنْ خَالَفَ قَوْلَهُمْ لَهُ شُبْهَةٌ يَذْكُرُهَا؛ إِمَّا عَقْلِيَّةٌ، وَإِمَّا سَمْعِيَّةٌ[2].

(١) في أ: «لهم».

(٢) في ج زيادة: «كما هو مبسوط في موضعه».

وَالْمَقْصُودُ هُنَا: التَّنْبِيهُ عَلَى مَثَارِ الِاخْتِلَافِ فِي التَّفْسِيرِ، وَأَنَّ مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِهِ الْبِدَعَ الْبَاطِلَةَ الَّتِي دَعَتْ أَهْلَهَا إِلَى أَنْ حَرَّفُوا الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَفَسَّرُوا كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ ﷺ بِغَيْرِ مَا أُرِيدَ بِهِ، وَتَأَوَّلُوهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ.

فَمِنْ أُصُولِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ: أَنْ يَعْلَمَ الْإِنْسَانُ الْقَوْلَ الَّذِي خَالَفُوهُ وَأَنَّهُ الْحَقُّ، وَأَنْ يَعْرِفَ أَنَّ تَفْسِيرَ السَّلَفِ يُخَالِفُ تَفْسِيرَهُمْ، وَأَنْ يَعْرِفَ أَنَّ تَفْسِيرَهُمْ مُحْدَثٌ مُبْتَدَعٌ، ثُمَّ أَنْ يَعْرِفَ بِالطُّرُقِ الْمُفَصَّلَةِ فَسَادَ تَفْسِيرِهِمْ بِمَا نَصَبَهُ اللَّهُ مِنَ الْأَدِلَّةِ عَلَى بَيَانِ الْحَقِّ.

وَكَذَلِكَ وَقَعَ مِنَ الَّذِينَ صَنَّفُوا فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ وَتَفْسِيرِهِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، مِنْ جِنْسِ مَا وَقَعَ بِمَا صَنَّفُوهُ مِنْ شَرْحِ الْقُرْآنِ وَتَفْسِيرِهِ.

وَأَمَّا الَّذِينَ يُخْطِئُونَ فِي الدَّلِيلِ لَا فِي الْمَدْلُولِ؛ فَمِثْلُ كَثِيرٍ مِنَ الصُّوفِيَّةِ، وَالْوُعَّاظِ، وَالْفُقَهَاءِ، وَغَيْرِهِمْ، يُفَسِّرُونَ الْقُرْآنَ بِمَعَانٍ، وَتِلْكَ[1] صَحِيحَةٌ؛ لَكِنَّ الْقُرْآنَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، مِثْلُ كَثِيرٍ مِمَّا ذَكَرَهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ[2] فِي «حَقَائِقِ التَّفْسِيرِ».

وَإِنْ كَانَ فِيمَا ذَكَرُوهُ مَا هُوَ مَعَانٍ بَاطِلَةٌ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَدْخُلُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ؛ وَهُوَ الْخَطَأُ فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ جَمِيعاً، حَيْثُ يَكُونُ الْمَعْنَى

(١) في ج: «بمعاني تلك» من غير واو العطف.

(٢) هو: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى الأزدي السُّلمي النيسابوري؛ كان شيخ الصوفية وعالمُهم بخراسان، وقد كان مع ذلك صاحب حديث مجوِّداً، توفي سنة (٤١٢هـ) بنيسابور. تاريخ بغداد (٣/ ٤٢)، وتاريخ الإسلام (٩/ ٢٩٨).

الَّذِي قَصَدُوهُ [فَاسِداً][1].

تَمَّ بِحَمْدِ اللهِ

(١) زيادة من المطبوع.
وفي حاشية ب: «بلغ ابن زيد[أ] قراءة على مرتبه أمتع اللَّه تعالى به، في المجلس ١١٠ في ٣ جمادى الأولى سنة ٨٣٤».

(أ) غير واضحة في الأصل.

فِهْرِسُ مَرَاجِعِ ٱلتَّحْقِيقِ

فِهْرِسُ ٱلْمَوْضُوعَاتِ

المُقدِّمة ٥
مَنهجِي في التَّحقيق ٧
تَرْجَمة المصنِّف شيخ الإسلام ابن تيمية ١٠
اسمُ الكتاب ١٥
النُّسَخ المعتَمَدة في التَّحقيق ١٨
حول الفصلين الأخيرين الملحَقَين بالمقدِّمة ٢١
نَمَاذِجُ مِنَ المَخْطُوطَاتِ ٢٥
[مُقَدِّمَةُ المُصَنِّفِ] ٣٩
فَصْلٌ ٤٣
فَصْلٌ ٤٧
فَصْلٌ ٧١
فَصْلٌ ٩٧
فهرس مراجع التحقيق ١١٧
فهرس الموضوعات ١١٩

صَدَرَ لِلْمُؤَلِّفِ

للمزيد والتحميل

مُتُونُ طَالِبِ العِلْمِ

المُسْتَوَى الأَوَّلُ
- الأَذْكَارُ وَالآدَابُ.
- مُخْتَصَرُ الأَذْكَارِ وَالآدَابِ.

المُسْتَوَى الثَّانِي
- الأُصُولُ الثَّلَاثَةُ.
- القَوَاعِدُ الأَرْبَعُ.
- نَوَاقِضُ الإِسْلَامِ.
- الأَرْبَعُونَ النَّوَوِيَّةِ.

المُسْتَوَى الثَّالِثُ
- تُحْفَةُ الأَطْفَالِ.
- شُرُوطُ الصَّلَاةِ.
- كِتَابُ التَّوْحِيدِ.

المُسْتَوَى الرَّابِعُ
- مَنْظُومَةُ السِّيفُوطِيِّ.
- مَنْظُومَةُ الإِلْبِيرِيِّ.
- المُقَدِّمَةُ الآجُرُّومِيَّةُ.
- العَقِيدَةُ الوَاسِطِيَّةُ.

المُسْتَوَى الخَامِسُ
- الوَرَقَاتُ.
- عُنْوَانُ الحِكَمِ.
- مَنْظُومَةُ الرَّحَبِيَّةِ.
- العَقِيدَةُ الطَّحَاوِيَّةُ.

المُسْتَوَى السَّادِسُ
- بُلُوغُ المَرَامِ.
- زَادُ المُسْتَقْنِعِ.
- أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِكٍ.

المُسْتَوَى السَّابِعُ
- الجَامِعُ لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ.
- أَفْرَادُ البُخَارِيِّ.
- أَفْرَادُ مُسْلِمٍ.
- الزَّوَائِدُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ.

المُتُونُ الإِضَافِيَّةُ
- الشَّاطِبِيَّةُ.
- الجَزَرِيَّةُ.
- مُقَدِّمَةٌ فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ.
- نُخْبَةُ الفِكَرِ.
- أَلْفِيَّةُ العِرَاقِيِّ فِي المُصْطَلَحِ.
- أَلْفِيَّةُ السُّيُوطِيِّ فِي المُصْطَلَحِ.
- العُمْدَةُ فِي الأَحْكَامِ.
- المُحَرَّرُ فِي الحَدِيثِ.
- كَشْفُ الشُّبُهَاتِ.
- تُحْفَةُ المَلُوكِ فِي الفِقْهِ الحَنَفِيِّ.
- الأُرْجُوزَةُ المِيئِيَّةُ فِي السِّيرَةِ.
- أَلْفِيَّةُ العِرَاقِيِّ فِي السِّيرَةِ.
- لَامِيَّةُ الأَفْعَالِ.

- أَسْهَلُ طَرِيقَةٍ لِحِفْظِ القُرْآنِ الكَرِيمِ وَطَلَبِ العِلْمِ الشَّرْعِيِّ.
- التَّحْذِيرُ مِنَ التَّكَلُّفِ فِي قِرَاءَةِ القُرْآنِ الكَرِيمِ.
- صِحَّةُ الإِجَازَةِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ عَنْ بُعْدٍ.
- تَحْقِيقُ نُزْهَةِ النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ نُخْبَةِ الفِكَرِ.
- تَحْقِيقُ شَرْحِ الأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ لِمُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ.
- أَحَادِيثُ الدَّجَّالِ وَتَوْضِيحُهَا بِالخَرَائِطِ المُعَاصِرَةِ.
- تَيْسِيرُ الوُصُولِ شَرْحُ ثَلَاثَةِ الأُصُولِ.
- تَحْقِيقُ شَرْحِ ثَلَاثَةِ الأُصُولِ لِمُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ.
- تَحْقِيقُ شَرْحِ كَشْفِ الشُّبُهَاتِ لِمُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ.
- تَحْقِيقُ شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ لِمُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ (٣) مُجَلَّدَاتٍ.
- تَحْقِيقُ شَرْحِ الوَاسِطِيَّةِ لِمُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ.
- القَوَاعِدُ الوَاضِحَاتُ فِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.
- تَحْقِيقُ كِتَابِ: (آلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَوْلِيَاؤُهُ) لِلْوَالِدِ ﷺ.
- السِّحْرُ خَطَرُهُ، التَّحَصُّنُ مِنْهُ، كَيْفِيَّةُ حَلِّهِ.
- تَحْقِيقُ شَرْحِ آدَابِ المَشْيِ إِلَى الصَّلَاةِ لِمُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ.
- تَحْقِيقُ شَرْحِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ لِمُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ.
- المَسْبُوكُ عَلَى مِنْحَةِ السُّلُوكِ (٤) مُجَلَّدَاتٍ.
- حَدُّ السَّرِقَةِ – دِرَاسَةٌ فِقْهِيَّةٌ مُقَارَنَةٌ –.
- الوَصِيَّةُ وَالوَقْفُ – طَرِيقَةٌ عَمَلِيَّةٌ لِكِتَابَتِهِمَا –.
- آدَابُ الدُّعَاءِ وَجَوَامِعُهُ.
- تَحْقِيقُ المَكَايِيلِ وَالأَوْزَانِ الشَّرْعِيَّةِ.
- تَحْقِيقُ الأَطْوَالِ الشَّرْعِيَّةِ.
- فَضَائِلُ الحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ.
- المَدِينَةُ المُنَوَّرَةُ – المَسْجِدُ النَّبَوِيُّ، الحُجْرَةُ النَّبَوِيَّةُ –.
- تَحْقِيقُ كِتَابِ: (أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ) لِلْوَالِدِ ﷺ.
- الخُطَبُ المِنْبَرِيَّةُ (٤) مُجَلَّدَاتٍ.
- تَحْقِيقُ كِتَابِ: (مَوْضُوعَاتٌ صَالِحَةٌ لِلْخُطَبِ) لِلْوَالِدِ ﷺ.
- خُطُوَاتٌ إِلَى السَّعَادَةِ.
- طَرِيقَةٌ لِتَرْكِ التَّدْخِينِ.
- القَاعِدَةُ المَدَنِيَّةُ – تَعْلِيمُ القِرَاءَةِ لِلْمُبْتَدِئِينَ –.
- القَاعِدَةُ المَدَنِيَّةُ – تَعْلِيمُ الكِتَابَةِ لِلْمُبْتَدِئِينَ –.

مؤسسة طالب العلم للنشر والتوزيع: ٠٥٠٦٠٩٠٤٤٨

ردمك: ٧-١٣٨٦-٠٤-٦٠٣-٩٧٨